

# مصر

وقضايا الجنوب الأفريقي  
نظرة على الأوضاع الراهنة  
ورؤية مستقبلية

تأليف

المستشار الدكتور خالد محمود الكوي

رئيس التحرير  
د. عبد العظيم رمضان

الإخراج الفني وتصميم الغلاف : أسامة سعيد

# مصر

## وقضايا الجنوب الأفريقي

نظرة على الأوضاع الراهنة  
ورؤية مستقبلية

تأليف  
المختار ربيعي / خالد محمود الكوي



المطبعة المصرية الجديدة للنشر

١٩٨٩



## تقديم

في هذا الوقت الذي يزداد فيه اهتمام الشعب المصري بالقضايا الأفريقية ، بعد انتخاب الرئيس محمد حسني مبارك رئيساً لمنظمة الوحدة الأفريقية ، يسرني أن أقدم للقارئ الكريم هذا الكتاب عن « مصر وقضايا الجنوب الأفريقي » ، الذي كتبه الدكتور خالد الكومي ، الذي عمل مستشاراً ورئيساً لقسم الشؤون الأفريقية بإدارة المعلومات والبحوث والتقديرات بديوان عام وزارة الخارجية المصرية ، وله عدد من البحوث والدراسات المنشورة في المجلات المصرية المتخصصة ، فضلاً عن بعض المقالات والبحوث السياسية تحت إشراف مركز البحوث والدراسات السياسية بالأهرام .

وفي هذا الكتاب يلقي الدكتور خالد الكومي الضوء على موقف مصر من قضايا الجنوب الأفريقي ، فيتناول قضية العنصرية في جنوب أفريقيا ، وقضية أمن دول الجوار والمواجهة مع جنوب أفريقيا ، ثم قضية استقلال ومستقبل ناميبيا - وهي القضايا التي تأتي في مقدمة المشكلات الأفريقية المصاهرة التي تؤرق أفريقيا حكومات وشعوبا .

والغلب الظن أن قارئ هذا الكتاب في هذا الوطن العربي سوف يشعر بأنه يقرأ موضوعاً لصيق الصلة به وبوجدانه القومي . فهناك أشياء كثيرة مشتركة بين كل من جنوب أفريقيا

واسرائيل ، على رأسها ظروف النشأة التاريخية المتشابهة ، وطبيعة  
الأيديولوجية السياسية التي تؤمن بها كل منهما ، وتبنى كل من  
البلدين فكرة ، شعب الله المختار ، - مع الاختلاف في نشأة  
الفكرة ، فهي عند الامرائيليين تنبع من تفسير الصهيونية للتوراة ،  
وعند البروتستانت من أحقاد البوير تنبع من تفسيرهم الذاتي  
للمذهب الكالفيني ، هذا فضلا عن أن كلا منهما قام على أساس  
الاستعمار الاستيطاني على بقعة من الأرض ادعى أنها ملكه ، وكان  
عليه أن يحى وجوده الاصطناعي بالفكرة ، ويفرض بها سلطا مسلحا  
على جيرانه .

وإذا كان العالم يزداد صفرا مع تقدم وسائل المواصلات  
والاتصالات فإن القارة الأفريقية تزداد صفرا مع ازدياد الروابط بين  
أقطارها ، وتزايد الاهتمام داخل كل شعب بمشاكل وقضايا الشعوب  
الأخرى ، وتعظيم الدور الذي تلعبه منظمة الوحدة الأفريقية في حل  
هذه المشاكل ، خصوصا بعد أصبح رئيس مصر هو رئيس المنظمة .  
ومن هنا فلعل هذا الكتاب يؤدي دوره في زيادة الروابط بين مصر  
والشعوب الأفريقية في جنوب القارة ، بمنهجته العلمي الموضوعي  
وارتكازه على أهم المراجع والمصادر .

والله الموفق

رئيس التحرير

١٠ د. عبد العظيم رمضان

## هذا الكتاب

ليست منطقة الجنوب الأفريقى بعيدة عن مصر ، سواء فى المنظور الجغرافى والاستراتيجى أو فى المنظورات السياسية والاقتصادية وغيرها . ومن ثم يتناول الكتاب - بإيجاز أولا - طبيعة العلاقات بين مصر وأفريقيا ، قبل أن يعرج على تحليل قضايا الجنوب الأفريقى ، مركزا على القضايا الرئيسية الثلاث هناك . وهى قضية الوضعية العنصرية فى دولة جنوب أفريقيا . . . وقضية أمن دول الجوار والمواجهة مع الدول العنصرية . . . ثم قضية استقلال ومستقبل ناميبيا .

يتضح من خلال الدراسة أن القضية المحورية - أو القضية الأم - وراء كل قضايا ومشكلات الجنوب الأفريقى ، هى قضية استمرار الوضعية العنصرية القائمة فى دولة جنوب أفريقيا ، فإن ما عداها - فى الحقيقة - ليست إلا انعكاسا لأصرار نظام الأبارتيد - أو نظام الفصل العنصرى - هناك على الإبقاء على الوضع فى جنوب أفريقيا على ما هو عليه ، لصالح الأقلية العنصرية البيضاء المسيطرة على كل شيء ، وضد الأغلبية السوداء الواقعة تحت قهر واستعباد تلك الأقلية . من خلال غطرسة القوة ، يساعد على استمرار هذا الوضع ، ما يلقاه ذلك النظام من مساندة خارجية من قبل الحسكر الغربى ومن إسرائيل ، بالنظر الى مجموعة متشابكة



من المصالح المشتركة الحيوية ، كالمصالح الاقتصادية والاستراتيجية وغيرها .

ويقدم الكتاب تحليلا للعلاقة الخاصة بين جنوب أفريقيا وكل من الولايات المتحدة وإسرائيل ، ويعرض لما بين هذه الأخيرة وجنوب أفريقيا من أشياء مشتركة وظروف متشابهة ، أسهمت كلها في توليق وشائج العلاقة الخاصة بينهما .

وهذا الكتاب - في النهاية - هو اجتهاد من وجهة نظر الباحث من أجل التعرف على حقيقة الأوضاع القائمة في تلك المنطقة من القارة الأفريقية - في إطار تفاعلات علاقات القوى المولوية المعاصرة - لمحاولة استقراء مستقبل هذه المنطقة بما في ذلك ناميبيا التي ما زالت تحتلها جنوب أفريقيا منذ عام ١٩١٥ حتى الآن - ولا زالت تصر على هذا الاحتلال برغم كل القرارات المولوية التي أكدت تجميعا ضرورة الانسحاب الفوري لجنوب أفريقيا من ناميبيا لأنه احتلال غير شرعي ، مع توضيح لموقف مصر من هذه القضية ، ومن بقية قضايا الجنوب الأفريقي .

## مقدمة الدراسة

يخطئ كل من يتصور أن الجنوب الأفريقي يقع - جغرافيا وسياسيا واستراتيجيا - بعيدا عن مصر - فحينما تقدم حكومة جنوب أفريقيا العنصرية على إقامة وتنفيذ مشروعها بشق فروع قناة تصل بين نهر الزامبيزي شمالا ، كابريفي ، جنوبا في إقليم ناميبيا التي ما زالت تحتلها ، فإن جنوب أفريقيا بذلك لا تحصر تأثيرها وسياساتها الضارة فقط في عدد من دول الجوار والمواجهة الأفريقية معها ( خاصة : زامبيا وزيمبابوي وموزمبيق وأنجولا ) ، بما سوف يؤدي إليه مثل ذلك المشروع المشبوه من خفض منسوب المياه بمساقط فيكتوريا بما يضر مباشرة بتلك الدول الأفريقية ، وبما يعنى أيضا ، دق أسفين وغرس بذور أسباب الخلاف والشقاق والعداوة مستقبلا بين ناميبيا ( كدولة بعد الاستقلال ) من جهة وجاراتها وشقيقاتها الأفريقيات من جهة أخرى ، حول موضوع المياه . أقول بل إن جنوب أفريقيا يمثل هذا المشروع سوف تنسحب آثار سياساتها الضارة على دول حوض النيل أيضا ومن بينها مصر والسودان . لمساقط فيكتوريا - كما هو معروف - هي من بين منابع نهر النيل . هذا مجرد مثل ، ليس إلا .

ويخطئ من يتصور أن الجنوب الأفريقي يقع - من منظور التاريخ السليم والفكر الاستراتيجي الاستعماري - بعيدا عن

الشرق الأوسط ( بما فيه فلسطين ) . فإن ما حدث في فلسطين مع عام ١٩٤٨ ما كان الصورة مكررة - مع اختلاف بعض التفاصيل وبعض « التوش » - لما حدث في جنوب إفريقيا منذ ما يقرب من ثلاثة قرون من الزمان قبل ذلك ، كما سوف نلاحظ ونذكر في سياق هذه الدراسة .

اننا - كعصرين - اذا احصلنا الدراسة الجادة لتاريخ وقضايا وشئون الجنوب الأفريقي ، نكون مقصرين في حق أنفسنا مرتين . مرة كالمارقة ، وكمرتب مرة ثانية . مرة بالنسبة للقارة التي ننتشر إليها ونعيش في ركنها الشمالي الشرقي ، ومرة بالنسبة للقضية الفلسطينية وإدارة الصراع العربي الإسرائيلي بحكم امتنا العربية . فهناك - بين جنوب إفريقيا وإسرائيل - « أشياء » و « أبعاد » متشابهة ومتقاربة ، بل ومتطابقة أحياناً . بل سوف نجد أن اسم وزير الخارجية البريطاني الأسبق « اللورد بلفور » مثلاً تردد بالنسبة لتاريخ القضية الفلسطينية ، فقد سبق أن تردد أيضاً بالنسبة لتاريخ قضية الجنوب الأفريقي في بدايات هذا القرن . فلم تكن صدفة أن كانت ولا زالت وسوف تظل هناك علاقات قوية ومتشعبة بين إسرائيل وجنوب إفريقيا وهي ليست إلا انعكاساً أميناً وصادقاً لكثير من تلك « الأشياء والأبعاد » المتشابهة والمشاركة بين كل منهما ، كالنشأة التاريخية المتشابهة ، والأساس الإيديولوجي والفلسفي للفكر العنصري الذي قامت عليه كل منهما : « فكرة التفوق والتمييز » ، والمصالح المشتركة التي تربطهما ، وغير ذلك ، وأن اختلفت المسميات وتنوعت الرموز

على كل حال لا يجب أن نستبق الأحداث ونضرع بتقديم النتائج قبل عرض المقدمات من خلال العرض التاريخي والتحليل السياسي الثاني : فسوف يدرك القاري - من خلال هذه الدراسة -

معنى هذه الاشارات ومغزى الدروس التاريخية لقصة قيام جنوب افريقيا وطريقة اخراج « سيناريو » اقامتها هناك فى الجزء الجنوبى من القارة السوداء : تلك القصة التى لو كنا قد أحسننا وأجدنا استيعابها فى الوقت المناسب ، فلربما كانت صورة الوضع فى الشرق الأوسط وفلسطين ، قد تغيرت الى حد ما لصالح الطرف العربى فى الصراع العربى الاسرائيلى . لكن ماذا يجدى اليك الآن على اللبن المسكوب ؟

وربما لا يعرف البعض ان قصة تطور التاريخ السياسى لمنطقة الجنوب الاfrican هى - بلا أدنى مبالغة - قصة كفاح بطول اسطورى للشعوب الافريقية فى مواجهة القهر والاستغلال ، اللذين مارستهما - بغير رحمة - قوى الاستعمار البريطانى والهلندى والبرتغالى أساسا ، والامانى الى حد ما ، على مدى قرون ثلاثة من الزمان . لكنها قصة لم تكتمل فصولها بعد . فكم من عامة شبابنا ومثقلينا اليوم يذكر - مثلا لا حصرا - شيئا عن بطل الهريقى عظيم ينتمى الى « الزولو » فى جنوب افريقيا اسمه « شاك » ، الذى كان ملكا للزولو ، والذى أسس امبراطوريته ( ما بين أواخر القرن ١٨ والنصف الأول من القرن ١٩ ) .

لقد خاض هذا البطل الافريقى معارك بطولية دفاعا عن أرض بلاده ، بأسلحة بدائية ضد الاستعمار الغربى المدجج بالسلاح الحديث ، واستطاع ان يسطر بطولاته فى تاريخ المنطقة السياسى ، صطورا من نور عن شجاعة واستمسال الافريقيين ، بعكس ما تشيعه عادة كتابات الاستعماريين الغربيين عنهم . لقد قال عنه « والتر رودنى » أحد كتاب السير الأوروبيين المتصفين كلمات ملحة بمعانى الاعجاب والصدق . عندما كتب عنه مقارنا ايام باشهر الأبطال التاريخيين فى أوروبا . وجاءت عنه كلمات « رودنى »

يقوله : « نابليون . جوليوس قيصر . هانيبال . شارلمان » .. ان رجالا من هذا القبيل الذين نشأوا في مراحل مختلفة من تاريخ العالم قد تركوا بريقا من الشهرة والمجد رفعهم عاليا فوق المستوى العام للبشر . ان « شاكلا » هو رجل من هذا القبيل . وربما يكون اعظمهم جميعا » ١ .

وربما يدعونا تأمل هذه المعاني أن نسترجع عبارة بليخة وعصيفة المعنى للزعيم الأفريقي الراحل وأحد آباء الدعوة الى الوحدة الأفريقية الدكتور كوامي نكروما حين طالب الأفريقيين بضرورة الرجوع دائما الى تاريخهم وحضارتهم حين قال قولته : « فليكن أساسا بالنسبة لنا أن نتغذى من حضارتنا وتاريخنا . اذا أردنا خلق هذه الشخصية الأفريقية التي يجب أن تكون هي الأساس الفكري لمستقبل وحدتنا الأفريقية » .

ولم يكن قيام اتحاد أفريقيا عام ١٩٦٠ الا ثمرة مرة لزواج غير شرعي بين طرفي التحالف البريطاني/البويري غير المقدس الذي ترجم مصالح بريطانيا الاستعمارية في التقائها مع قطائع وطبقات جماعة البوير الاستيطانية على حساب الشعوب الأفريقية ، أصحاب الأرض الأصليين . لقد دفعت « فاتورة » الحساب – ثمننا لهذا التحالف – من العناء الزكية للأفارقة الذين استعبدوا في ديارهم بعدما ولدوا أحرارا . وكما كان الثمن باعظا حقا ، وما زالوا يدفعون – حتى اليوم – ثمن المؤامرة الاستعمارية ، بفنون ذنب اقترفوه .

انها قصة حقيقية تتابعت لصولها – ومازالت – للاستعباد الذي مارسه الرجل الأبيض بكل وحشية ضد شعوب منطقة الجنوب الأفريقي باسم الحضارة الغربية « وبمئة تميدين البرابرة » ٢ .

واذا كان مهما أن نقرأ التاريخ السياسي لهذه المنطقة ، فان الأهم أن نلاحظ ونتوقف فيه أمام عديد من الدروس والعبر .

والفوارق ، والأحداث ، والقطائع التي قد تكررت - فيما بعد -  
وبحذفها أحيانا وبنفس الأسلوب تقريبا ، في شرقنا الأوسط .  
وفي فلسطين على وجه التحديد .

هل أعاد التاريخ نفسه ، أم هي « سيناريوهات » مكررة  
لقصة الاستعمار والمصالح الغربية . في مواجهة الشعوب المقهورة ؟  
سؤال نترك لسياق هذه الدراسة وتفاصيل الموضوع مهمة الاجابة  
عليه .

وإذا كنا نتقدم اليوم للقاري المصري بهذه الدراسة ، فعسى  
أن نكون قد ألقينا بعض الضوء لتوضيح عدد من المسائل المهمة في  
الشتون الأفريقية المعاصرة . ولعلنا أفلحنا في التجاوب مع تلك  
الدعوة الصادقة التي نادى بها بعض المفكرين والكتاب - مؤخرا -  
بضرورة أن نولى أفريقيا ما تستحقه منا من اهتمام واجب .

فهذه القارة - التي هي قارتنا - تمثل بالنسبة لمصر قارة  
المستقبل ، ليس من خلال مفاهيم ومنطلقات استعمارية أو مشبوهة ،  
ولكن من منطلق مفاهيم الانتماء الجغرافي والسياسي والاعتماد  
الجماعي المتبادل بين أقطارها ، في إطار البحث عن ظروف وشروط  
جديدة ، للنظام الاقتصادي الدولي الجديد ، الذي طال انتظاره .  
ولعل ، خطة عمل لاجوس ، ( ١٩٨٠ ) قد دعت - فيما دعت إليه -  
إلى ضرورة أعمال المزيد من الجهد المؤبّد من قبل رجال الفكر  
والثقفين وغيرهم من الأفارقة من أجل تعريف الشعوب الأفريقية  
بعضها ببعض ، والتعرف على مختلف ظروف البلاد والشعوب التي  
تعيش على أرض القارة ، للوصول - في نهاية المطاف - إلى تحقيق  
هدف البناء والرفاهة - في كافة المجالات - لكل أفريقيا المستقلة .

ومن بين أهداف هذه الدراسة أيضا تبصير بعض شبابنا

بمثال واقعي وتطبيقي حتى لمعنى الخرق الصارخ لكل موانيق حقوق  
الإنسان وكيف يكون حد كرامة الإنسان في هذا الجزء من العالم .

ولعلنا يمثل هذه الدراسة نكون قد تجاوزنا - أيضا - مع  
دعوة « المنتدى الدولي لكتاب إفريقيا » ( المنعقد في مايو  
١٩٨٧ في برزافيل ) بجهود متواضعة من أجل كشف الوجه القبيح  
للاستعمار الاستيطاني/العنصري في جنوب أفريقيا . فلم يزل النظام  
العنصري هناك سادرا في غيه ، متكلا بالأفارقة بأشد ما يكون  
التنكيل . ممارسا ضدهم كافة صنوف القهر ومستخدما في  
مواجهتهم كل أساليب القمع الهيجي اللاإنساني ، بين اعتقال  
وتعذيب وتصفية جسدية لكل من يعترض على مطالبه وممارساته  
القبيحة ، حتى بمجرد التعبير عن الرأي بالأساليب السلمية .  
ورغم كل ذلك يستمر هذا النظام وزاء رداء المسيحية ، التي هي  
من كل أمثاله وممارساته براء .

وذات مرة ، تسأل الأسقف الأسود الأب « ديزموند توتو » -  
الحاصل على جائزة نوبل للسلام - والالم والكبت يعصرانه ، وهو  
يجلس هناك في ذلك الجو الكثيب ، قائلا :

« يا إلهي ، أي إنجيل هذا الذي يقرأه - الآن - أولئك  
البطش ؟ وأي إله ذلك الذي إليه في صلواتهم يتوجهون ؟ » ١٩٠٠

والسؤال المهم الآن : هل أن ليل الطويل البهيم من الظلم  
والقهر والاستعباد بالنسبة للأفارقة في جنوب أفريقيا ... أن  
يتخجل ، هل من أمل ؟ هلنا ما سوف تحاول هذه الدراسة أن تعيب  
عليه أياها .

وأخيرا ، أمل أن تلقى هذه الدراسة ببعض الضوء على بعض  
من القضايا الحيوية في الشئون الأفريقية المعاصرة .

## منهج الدراسة

### مقدمة

#### الفصل الأول : فصل تمهيدى

الأهمية الحيوية للقارة الأفريقية بالنسبة لمصر وانعكاس ذلك  
على العلاقات المصرية الأفريقية .

#### الفصل الثانى

المعضلات الثلاث فى الجنوب الأفريقى وسياسة مصر إزاءها .

البحث الأول : الوضع العنصرى فى جنوب أفريقيا .

البحث الثانى : حول قضية أمن دول المواجهة الأفريقية مع جنوب  
أفريقيا .

البحث الثالث : قضية استقلال ناميبيا .

### خاتمة

أهم مراجع الدراسة





## الفصل الأول

### مصر وأفريقيا

#### فصل تمهيدى

حول الأهمية الحيوية للقارة الأفريقية بالنسبة لمصر  
وانعكاس ذلك على العلاقات المصرية الإفريقية



« ... والعق أننا لا نستطيع إلا أن نقابل  
بالتقدير والعرفان الوفاء الأفريقى لمصر »

لقد ساندنا الإغارقة في وقت عزت فيه مساندة  
الأثنية ، وقفوا إلى جوار مصر في كل محفل دولي ،  
وقاوموا بشجاعة كل محاولات الكيد والعزلة . من  
منا ينسى دور سيكوتوري ؟ من منا لا يقدر دور عبده  
حسيوف ؟ لقد كانوا جميعا أصدقاء أولياء مصر ودورها  
التاريخي في حركة التحرر الأفريقى ... »

١ من حديث السيد الرئيس حسنى مبارك ال محرم  
محمد أحمد - الصور عند ٣٣٧٢ - القاهرة - ٢٦ يوليو  
١٩٩٧ »



## العلاقات بين مصر وأفريقيا :

لو شئنا الحديث عن عمق وتشابك العلاقات المصرية الأفريقية لوجبنا حقه ، لما اتسع المجال في مثل هذه العجالة . وأيضا لأحتاج الأمر جهد فريق كامل ومتكامل من الباحثين المتخصصين في أكثر من فرع ومجال من مجالات العلاقات المصرية الأفريقية . فحين يختص في مجال الأنثروبولوجيا إلى جانب المتخصص في التاريخ القديم والوسيط والحديث ، إلى متخصص في الجغرافيا ، ومتخصص في الجيوستراتيجية ، إلى متخصص في النواحي الاقتصادية والتبادل التجاري ، فضلا عن متخصص في مجال تحليل وتتبّع العلاقات السياسية الدولية الأفريقية ... الخ .

فليست العلاقات المصرية الأفريقية من ذلك النوع من العلاقات التي يمكن الحديث عنها حديثا فجلا لأنها أولا : علاقات موعنة في القدم ، ولأنها ثانيا : ذات أبعاد متداخلة ، ثم هي ثالثا : علاقات متصلة ومتنوعة ، وهي رابعا : من ذلك النوع من العلاقات الديناميكية المتجددة ، ثم هي خامسا : تتعامل مع قضايا حيوية للغاية من حيث قوة ومدى التأثير والتأثر المتبادل لأطرافها على بعضها البعض في علاقة متناغمة من الأخذ والعطاء المستمرين بالنظر

لعامل الاعتماد المتبادل في طبيعة هذه العلاقات . ثم سادس : أنها من ذلك النوع من العلاقات الواعمة التي يمكن تسميتها بالعلاقات المستقبلية حيث أن مصر تعتبر أفريقيا قارة المستقبل . كما أن العولم الأفريقية . من ناحيتها تنظر إلى مصر باعتبارها الشقيقة الكبرى المنزهة عن أى شبهة أو اطماع استعمارية أو توسعية من خلال تجربتها العملية السابقة معها . بل على العكس من ذلك فإن أفريقيا ما زالت تقدر تماما أن القاهرة هي التي سعت وحملت رسالة التحرير الأفريقي منذ بدايات الخمسينيات وساعدت معظم الأقطار الأفريقية على الاستقلال والتحرر من الاستعمار الغربي . وهي ما زالت تنزع حركة تحرير أفريقيا من بقايا الاستعمار ومن العنصرية بكافة أشكالها .

في علاقات مصر بأفريقيا يتشابك البعد النيل مع العامل الجغرافي والاعتبار الاستراتيجي مع مساندة العامل التاريخي . ولا تنفصل هذه العوامل والأبعاد والاعتبارات عن العوامل السياسية والاقتصادية والتجارية . وتلك تتماق مع الأبعاد والاعتبارات الملوية والأدبية والثقافية والفكرية واعتبارات التعاون الفني .

إنها عوامل واعتبارات عدة تتشابك ولا تتناحر . تتفاعل مع بعضها البعض لتعطى للعلاقات المصرية الأفريقية طبيعة خاصة ومتميزة .

ويتضح من كل ما سبق أن المهمة إعطاء صورة دقيقة واضحة المعالم عن العلاقات المصرية الأفريقية في مثل هذه المجالة - ليست بمهمة اليسيرة . لكننا سنحاول بقدر المستطاع .

## أفريقيا الفقيرة الفنية :

رغم النزع الاستعماري لشروات أفريقيا على مدى قرون من

الزمان ، تظل هذه القارة من أغنى مناطق العالم قاطبة من حيث موارد الثروة الكامنة في باطنها .

ففي أعماق هذه القارة ، وعلى مساحة ٣٠ مليون كيلو متر ، أي ٢٨٪ من رقعة اليابس في الكرة الأرضية ، بعدد سكان يصل إلى حوالي ٥٠٠ مليون نسمة ، تكمن الثروات التالية : -

• ٩٧٪ من احتياطي العالم من الكروم

• ٨٥٪ من احتياطي العالم من البلاتين

• ٦٤٪ من احتياطي العالم من الذهب

• ٥٠٪ من المنجنيز

• ٢٥٪ من اليورانيوم

• ١٣٪ من النحاس

• ٢٠٪ من البترول المسوق في العالم

• ٧٠٪ من الكاكاو

• ٢٣٪ من الانتاج العالمي للبن

هذا فضلا عن الثروات الأخرى من اليوكسيت والنيكل ومعادن أخرى .

وذلك يعني أن امكانات التنمية - بل والثراء هائلة - تمثل في هذه الثروات ، بالاضافة الى اراض قابلة للزراعة - تزيد مساحتها عن المساحة المزروعة لأغنى الدول المصدرة للمواد الغذائية .

ان تقارير الأمم المتحدة تؤكد أن القارة التي يقطنها ٩٪ من



سكان العالم تستطيع انتاج ثلاثة اضعاف احتياجاتها من الغذاء .  
فالحزام الأخضر يمثل أقل من ٢٠٪ من المساحة القابلة للزراعة .  
ونسبة توزيع السكان الى الأرض تساوى ٢ر٥ فدان لكل فرد .  
أى تفوق الولايات المتحدة أكبر منتج للغذاء فى العالم .

ورغم هذه الأرقام والحقائق السابقة التى تبين كم هى غنية  
هذه القارة السوداء بثرواتها الكامنة ، فإنها تعتبر عمليا من أكثر  
مناطق العالم فقرا وأكثرها تعرضا للجوع والتصحّر (١) .

وهنا يكمن التحدى الحقيقى لمستقبل هذه القارة . فهل تضع  
السياسة المصرية هذه الحقيقة فى اعتبارها ؟ وهل ثمة دور فاعل  
لمصر فى صنع المستقبل الأفريقى ، بما لها من مكانة وخبرة ؟

فى الحقيقة أن مصر لا تبخل - كما سوف نرى - بخبراتها  
على الدول الأفريقية فى كافة المجالات ، فضلا عن استقبالها لكثير  
من أبناء أفريقيا للتعليم والتدريب . يضاف الى ذلك الدور الرائد  
الذى أصبح ينهض به الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع أفريقيا .

لكن مجالات التعاون وتبادل الخبرات وفرص الاستثمار  
المصرى فى أفريقيا ينتظرها الكثير .

### مصر وأفريقيا : رباط الحياة :

إن ما يربطنا بقارتنا الأفريقية أبعد وأعمق من مجرد أننا -  
جغرافيا - أفريقيون نحرس بابها الشمالى الشرقى ، وحيث تشكل  
لها أيضا سلقة وصلها بشقيقتها الآسيوية ، ولكن ، أولا وقبل كل  
شئ ، هو ذلك « الجبل المصرى » ، رباط الحياة بمعناها الخفى  
الدقيق .

(١) راجع دراسة مصطفى طيبة ، أفريقيا الغنية جائدة ، الألفية ١٥/١٠/١٩٩٥ .

... وليس ثمة مبالغة أو مجاز ، فإن النيل هو شريان الحياة المصرية منذ الأزل . كما يمثل النيل - من منظور الإحصائية الاستراتيجية - واحدة في قمة أولويات مصادر تهديد الأمن القومي المصري من حيث كل ما من شأنه التأثير على حصة مصر من مياه هذا النهر أو مواعيد وصولها إليها . من هذا المنطلق كان الجنوب دائما بؤرة اهتمام المعنيين بأمن مصر وسلامة كياناتها القوس . ومن هنا فقد ظهر في مصر الفرعونية مبدأ « كل بلاد يفرغها النيل في فيضانه فهي من مصر ، وكل من يشرب من مياه النيل هم من المصريين » .

والنيل هو ثاني أنهار الدنيا طولا . . . . . اذ ينبع من أعماق القارة السوداء بالقرب من خط الاستواء ، وتترا على حياة تسع دول أفريقية تأثرا متشعبا هي : زائير ، وروندا ، وبوروندي ، وأوغندا ، وكنيا ، وتنزانيا ، وأثيوبيا ، والسودان لمصر . هذه الدول التسع التي من بينها مصر يبلغ تعداد سكانها معا حوالي ١٥٠ مليون نسمة يمثلون نحو ٤٠٪ من سكان القارة ، ويعيشون على حوالي ربع مساحتها الكلية . تطلق هذه المجموعة على نفسها اسم مجموعة دول حوض النيل أو مجموعة « الأنوجو » (\*) . ونحن اذا أولينا هذه الدول اهتماما خاصا فإن ذلك لا يأتي من فراغ ، ولكنه رباط النيل الذي يشدنا إليها بقوة ، وحيث يمثل سكان بلدنا نحو ثلث القوة السكانية لمجموع سكان هذه المجموعة .

---

(\*) وهي لفظة باللغة السواحيلية تعني « الأخوة » أو « الإخاء » . وقد أطلقت لأول مرة على هذا التجمع الإفريقي خلال الاجتماع الوزاري الثاني في كينشاسا ( زائير ) في سبتمبر ١٩٨٤ . حيث وجد المؤسسون في منطوق هذا اللفظ ، القهوم الذي يودون التركيز عليه والتجمع حوله ، وهو تأكيد معاني الإخاء والتفاهم والتعاون والصلة المتسركة . انظر : د . بطرس بطرس غالي ، « تجمع « اندوجو » وطلوبهم » الإخاء » الإفريقي ، السياسة الدولية ، العدد ٨٩ ، يوليو ١٩٨٧ ، ص ٦ .

وايماننا من مصر بالأهمية الجوهرية في تحقيق الروابط التي تقوم بينها وبين دول حوض النيل في شكل بنیان من المصالح المشتركة ، يكون لها - دون شك - انعكاسات ايجابية على مواقف هذه الدول التي يوجد بها منابع النيل ، ومصادر المياه التي ( سوف ) تشتد حاجة مصر اليها ، وتزداد الحاجة بمرور الوقت ، فقد وضعت الدبلوماسية المصرية ضمن اهدافها الحيوية ، العمل على بناء تعاون وثيق بين دول حوض النيل وتطوير بنیان من المصالح الأساسية المشتركة تحقيقا لا اعتبارات الأمن القومي المصرى (١) .

ولعل الدكتور جمال حمدان في « شخصية مصر » كان في قمة التوفيق حين لاحظ بذلك حاد أن « هيرودوت » كان جغرافيا قبل أن يكون مؤرخا حين قال قولته المشهورة « أن مصر هبة النيل » .  
وتعالوا نقرأ مع الدكتور حمدان تفسيره لهذه النقطة حين يستكمل الصورة بقوله :

« ... ويمكن لجغرافي اليوم أن يضيف هبة النيل الأزرق » .  
ذلك أن ٦٦٪ من مياه مصر تستمد في المتوسط من هذا الرافد وحده . والحقيقة الأولى في الوجود المصرى هي أن مصر هي النيل ، فينبغي لا كيان لها ، ليس فقط من حيث ماءه ، وإنما أيضا من حيث تربته ، فإن الغرين الحصب المتجدد (\*\*) هو جزئيا هدية غير مقصودة من رعاة الجبشة ( أثيوبيا ) حيث يساعدون برعيهم على تعرية التربة ( في بلادهم ) . أن النيل لا جدال « أبو مصر » منه امتثلت جسمها ودمها أو طميتها وعادها ، وكل هذا من صلب الجبشة ( قد نحت ) . ( ص ١٥٧ ) .

(١) د. بطرس غالى ، المرجع السابق ، ص ٩ .

(\*\*) وكان يصل هذا أساسا قبل انشاء السد العالي الذي احتجز جزءا

كبيرا من الغرين خلفه في بحيرة ناصر والمناطق المحيطة بها .

... وارتباطها بحقيقة « البعد النيل » في سياستها الأفريقية .  
 يخلص الدكتور جمال حمدان إلى أحد أهم حقائق جياننا ووجودنا  
 في مصر حين يسجل أن « موارد المياه في مصر لا تسقط عليها في  
 الداخل وإنما تستلها من الخارج » ، على بعد بضعة آلاف من الأميال .  
 أي أن هذا البناء القمي الشاهق الذي يتوج حضارة الحوض يستمد  
 وجوده من مصدر خارجي ، .. أي من إصااق القارة الأفريقية بالغرب  
 من خط الاستواء .

إن ذات هذا المعنى العميق - في الحقيقة - قد سبق إليه  
 وصوره رئيس الوزراء البريطاني الأسبق « ونستون تشرشل »  
 في كتابه المعروف باسم « حرب النيل » - الصادر عام ١٩٠٢ -  
 وهو الكتاب الذي يصف فيه زيارته إلى حوض النيل وإعادة فتح  
 السودان . فقد شبه نهر النيل بشجرة نخيل طويلة ، تمتد جنورها  
 في منطقة بحيرة فيكتوريا (\*) والبرت وكيوجا حيث يستمد النهر  
 وزوالده مياهه من منابع النيل .. وأما ساق أو جذع النخلة فتتمتع  
 عبر السودان ، وأما فروع النخلة التي تحمل ثمارها فتوجد في  
 دلتا النيل في مصر (١) .

بنيت هذه العبارات على معنى ومفرد لا يخطئها ذكاء  
 القارئ ، ففيها معان تفنينا عن الكثير من الشرح والامتهاب ، فكل  
 لبيب بالإشارة يفهم ، كما يقال . ذلك أن السودان الشقيق يمثل  
 لنا - كما هو معروف ويجب أن يكون معروفا - العمق الاستراتيجي  
 المباشر في عملية الأمن القومي في معناها المتكامل ، سواء نظر إلى

(\*) التي كانت تسمى في الخرائط المصرية القديمة نيبيا بالابراهيمية نسبة

إلى إبراهيم باشا بن محمد علي باشا .

(١) نقلا عن كتاب وزارة الخارجية المصرية : مصر ونهر النيل ، القاهرة ،

١٩٨٣ ، ص ٥٠ .

ذلك من منظور البعد النيل أو من منطلق المتاخمة الجيوستراتيجية  
أو علاقة الجوار الحيوى .

كذلك فإن بقية الاقطار الأفريقية الأخرى - ولي مقدمتها  
مجنوعة دول حوض النيل - تشكل بالنسبة لنا أهمية حيوية  
للغاية ، بحيث لا ينبغي إغفالها كحقيقة مهمة من « ثوابت »  
سياستنا الأفريقية التى تتعامل مع مصالحنا الحيوية .

هذه المقالة السابقة يجب أن ترمى إلى مستوى البداية . والى  
من قد لا يزال تخامر بعض ظلال من شك فى محتواها أن يسترجع  
بقية عبارة « نشرشل » نفسه الذى يضيف بعدها على التوقيع  
« أن فروج النخلة لن يتسنى لها حمل ثمارها بل أنها تذوى وتذوب  
إذا اقتطعت الاغصان والفروع منها » .

ولكننا كان ذلك السبب السياسى البريطانى الاستعمارى الداهية ،  
فيما تصور يفكر لامبراطوريته فى ذلك الوقت ، بضوت عالم  
وجو من حيث أراد أو لم يرد ، قد يعنى برسالة موجزة لكنها جديرة  
خطيرة المعنى والمبنى من حقنا أن نفهمها حق الفهم وعلى الوجه  
الصحيح بما يفهم مصالحنا الأساسية ويؤمن حياة أجيالنا جيلا من  
بعد جيل . ولحسن الحظ أن أجدادنا (١) وآباءنا قد استوعبوا

---

(١) فى عام ١٩٢٤ كان حكام مصر يدركون هذا المعنى جيدا فكتب جبر الزعيم  
الوطنى سعد زهلول عنه فى حديث أجراه معه صحيفة الثانية فى يونيو ١٩٢٤ بقوله  
« ... إن لانجلترا وسيلة للسيطرة تستطيع أن تلحق بها كل رأى سياسى يخل به  
الشمع المصرى » وأشار إلى مياه النيل الآتية مصر من السودان « كما أنه منذ  
بدايات القرن العشرين أصبح الجنوب يمثل مكن خطر محتمل مصر بسبب سيطرة  
الانجليز على السودان وظهور ما لديهم من مشاريع لإنشاء السدود والخزانات على  
مجرى النيل فى الجنوب بما يمكن التحكم فى مياه النيل الواردة مصر بدءا بعام  
١٩٨٩ . فضلا من ذلك فإن سيطرة أوغندا على منطقة البحيرات فى أعالي النيل  
حيث يوجد حصب بحيرة فيكتوريا يجعل وقوع مثل هذا البلد تحت سيطرة قوة كبرى

فحوى الرسالة جيدا في الوقت المناسب . ومن ثم تصرفوا -  
 بحكمة - على هذا الأساس بما يحقق مصالحنا ولا يتعارض مع -  
 صالح أشقائنا وجيراننا الأندارقة في جو من الوفاق الأفريقي الأصيل .  
 وهذا ما زال نهجنا . فقد أقمنا السور في أراضينا وليس خارجها  
 سواء سد أسوان أم السد العالي بعد ذلك . ولم نقم وخائفا غل  
 حساب شقاء الآخرين ، لكن دون أن نضع رقابنا تحت رحمة سيف  
 منسلط في يد أي قوة خارجية أو أجنبية .

## مصر وأفريقيا .. رحلة في أعمق التاريخ

يتحدث « آدم كودجو » (١) في كتابه (٢) عن المكانة الرفيعة

١- معادية لمصر مصدر تهديد لأمن مصر الاقتصادي إذ أنه على الرغم من أن البحيرات  
 لا تعد مصر إلا بنسبة ١٠ المياه الواردة إليها فإن أهمية هذا الجزء تشكلت - قبل  
 بناء السد العالي - في أنه كان المورد الوحيد للمياه في فترة التسعينيات .  
 ولأننا لهذه الأهمية خطب لسيور برونت المهندس الفرنسي في المعهد العلمي المصري  
 مشفرا إلى أن إقامة خزان للمياه على مجرى النيل يحرم مصر لأشد الاحتياج وأنه  
 يكفي للقضاء على مصر أن يقام سد على فوهة بحيرة نيانزا ليحرم مصر من المياه  
 التي تأتيها في موسم الفيضان .

(١) وزير المالية ثم الخارجية الأسبق في التوجو والمكرّم العام السابق لخطبة  
 الرقعة الأفريقية في الفترة من ١٩٧٨ حتى ١٩٨٣ . واحد الأعضاء الثلاثة في لنادي  
 روما . والاستاذ المساعد في السوربون .

(٢) وعنوانه : « ..... والفرد لأفريقيا » «... et demain L'Afrique»

المصادر من دار ستوك الفرنسية عام ١٩٨٥ وفيه يتحدث بكل الأمل عن المستقبل  
 المشرق الذي ينتظر القارة السوداء . ولم تكن المشكلات والمصائب للمستبعدة الجمة  
 التي تجتاحها حاليا . والتي من بينها أن ٣٥ مليون أفريقي تهددهم المجاعة بالرغم  
 من وجود ٥٠٠ مليون هكتار من الأراضي الصالحة للزراعة فيها ورغم احتواء باطن  
 تربتها على كنوز من الفحم ومصادر الغاز الطبيعي . ورغم كل التفاؤفات التي تمنح  
 بها أفريقيا فإن « كودجو » لا يفتش أبدا عميق الأمل في المستقبل الأفريقي .

التي احتلتها أفريقيا ، باعتبارها مهد الدنيا ، وسط ، أصيل  
الانسانية والمدنية ، . فهي - فيما يذهب - عملية العالم بغير  
عكس ، . فهو يرى أن ، ما هنا بدأ التاريخ . . . وهذا ما يدركه  
الزائر أمام أبي حوله القاهرة ، . ويضيف هذا السياسي والمفكر  
الأفريقي قوله ، نعم ، انه هي أفريقيا قد ولد التاريخ ، .

هذه الكلمات - فيما اعتقد - تبرز العلاقة الارتباطية تاريخيا  
بين مصر وقارتها التي لا يجد ، كودجو ، مشقة في إثباتها من واقع  
كتابات ووثائق وشواهد كثيرة . وهي تشير الى ما ترمز اليه مصر  
من معان عميقة بالنسبة للتفكير والثقافة الإفريقي . في مقدمتها  
مشاعر الاعتزاز ، بالانتماء الواحد لنفس القارة والتاريخ المشترك  
منذ قديم الزمان .

وإذا حاولنا استقراء تاريخ العلاقات المصرية الأفريقية نجد  
القديم لأدركنا حقيقة جوهرية ، مفادها انه كلما كانت مصر نقطة  
وقوية كلما كان دورها الإفريقي واضحا وقاعلا ، والعكس بالعكس .  
انها حقيقة في شكل معادلة تهددنا اليها صفحات تاريخ مصر  
الإفريقية ، منذ قديم الأزل وحتى اليوم .

ان اهتمام السياسة الخارجية المصرية بأفريقيا انما هو  
إهتمام قديم وأصيل يعود الى عصور الفراعنة الأقدمين . هذا  
الاهتمام قد استمر عبر العصور المختلفة متروجا بين القوة  
والضعف ، تبعا لعوامل ومتغيرات عديدة تمثل في مجموعتين من  
العوامل والمتغيرات . ترتبط المجموعة الأولى منها بعوامل تطوير  
البناء الداخلي للمجتمع المصري ومدى قدرته وفعاليته وترابطه . أما  
المجموعة الثانية فترتبط بمدى حيوية السياسة الخارجية المصرية  
اجمالا ، ومدى قوة وفعالية الدور المصري في المحيط الإقليمي  
الحيوي لمر على وجه الخصوص . ويتتبع هذه الظاهرة عبر المراحل

التاريخية المختلفة فإن المحصلة مؤداها أن الاتصال المصري بأفريقيا قد بدأ محسوسا ومؤثرا في الحقبة الفرعونية . لكن مع بداية الاضمحلال ووقوع مصر تحت سيطرة قوة خارجية سيطرت على المنطقة التي تقع فيها فاته يبدأ انقطاع الاهتمام والاتصال المصريين بأفريقيا . ويسقط دور مصر الخارجي خلال قرون الحكم البطلمي الروماني والبيزنطي .

ثم يبدأ الدور المصري في أفريقيا ينشط من جديد عقب الفتح العربي الاسلامي لمصر وإن اتخذ شكلا ومحتوى جديدين . ثم منذ القرن السادس عشر الميلادي تبدأ مرحلة يتقارز فيها دور مصر الأفريقي الذي لم يظهر من جديد إلا بعد بناء الدولة الحديثة في مصر في النصف الأول من القرن التاسع عشر . ثم منذ مقدم الزحف الاستعماري الأوروبي على مصر يبدأ التراجع الذي استمر للمصرى في أفريقيا حتى قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ التي تبلور في أعقابها دور مصري فاعل في القارة كأحد عناصر المشروع الحضاري الذي حاولت مصر الثورة تأسيسه على أرضها لخدمة أهداف التحرر والاستقلال والتنمية والتنمية لها وللدول العالم الثالث التي قد عانت تاريخيا من الظلم والقهر والتمييز والاضطهاد على يد القوى الاستعمارية العالمية .

وهكذا بدأت تتشكل سياسة أفريقية جديدة لمصر منذ عام ١٩٥٢ . سياسة أسهمت في تحديد محتواها ثوابت الجغرافيا السياسية ودروس التاريخ وخبراته والقدرات والامكانيات البشرية



والطبيعية والاقتصادية ومتغيرات العملية السياسية المصرية فضلاً  
عن منظمات أفريقية وأخرى عربية وثالثة إسرائيلية وأخيرة  
دولية (١) .

### حاضر العلاقات بين مصر وأفريقيا

« فإذا حرصت مصر - والحال كذلك - على أن يكون لها تمثيل  
دبلوماسي في كل العواصم الأفريقية ؛ فليس ذلك إلا تمسكاً مع  
صميم منطق الأشياء باعتبار أن الدبلوماسية واحدة من أهم أدوات  
تنفيذ السياسة الخارجية ، فإن اهتمامنا بقارتنا وانفتاحنا عليها  
ومتابعتنا لكل ما يجرى على أرضنا من أحداث وتطورات ؛ كلها  
أمور أساسية ومطلوبة ، وهي ليست نوعاً من الترف أو الانفاق  
البذخي ، مثلما قد يتصور البعض ، وليس ثمة مبالغة في القول  
بأن أفريقيا بالكامل تدخل - بدرجات متفاوتة - ضمن المنطقة  
المؤثرة على الأمن القومي المصري بالمعنى الاستراتيجي لهذا  
المصطلح ، يضاف إلى ذلك مصالحنا الهيدروليكية والاقتصادية وغيرها  
في هذه القارة التي ننتمي إليها » .

بهذا المعنى ، وفي هذا الإطار يجب أن يفهم سر الاهتمام  
المصري المتزايد بأفريقيا خلال السنوات الخمس والثلاثين الأخيرة ،  
وما جاء في « فلسفة الثورة » حينما تحدثت عبد الناصر عن « الدائرة  
الأفريقية في توجهات سياسة مصر الخارجية منذ ١٩٥٢ » . فليس

---

(١) راجع : د . مصطفى علوي ، إبعاد السياسة المصرية في أفريقيا ، الأدوات  
والضمان الدبلوماسي ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ٨٤ - أبريل ١٩٨٦ .  
وراجع أيضاً : د . خالد محمود الكومي ، أفريقيا لماذا ؟ نظرة إلى البعد  
الأفريقي في سياسة مصر الخارجية ، مجلة الأهرام الاقتصادي ، العدد ٩٥٤ - ٢٧  
أبريل ١٩٨٧ .

نية شك في أن هذا البعد تبلور بوضوح شديد في العصر الحديث منذ ذلك التاريخ بالذات ، حيث قادت « مصر الثورة » حركة التحرر الوطني في أفريقيا والعالم الثالث من الاستعمار بكافة أشكاله ، ليس من منطلق الشعارات واللافتات والخطب ، بل من منطلق الفهم الصحيح لمقتضيات المصالح القومية ومتطلبات الأمن القومي ، على إطار تناسق المصالح العامة لمجموعة الدول الأفريقية ودول العالم الثالث بطبيعة الحال وليس منطلق الانتهازية السياسية .

ومنذ ذلك التاريخ لم ينحصر دور مصر الأفريقي حتى الآن باستثناء انكماش مؤقت في فترة السبعينيات كان مرده طبيعة توجه القيادة السياسية وقتئذ التي انعكست رؤيتها ( لأوراق اللعبة السياسية في السياسة الدولية في أن ٩٩٪ منها بيد الأمريكيين ) على دورنا الأفريقي أيضا بدرجة واضحة .

بيد أنه لحسن الحظ لم تدم هذه الحقبة طويلا . فعاد دور مصر الأفريقي إلى سابق عهده ابتداء من عام ١٩٨١ ، فقد أدرك الرئيس حسني مبارك وأدواته الأهمية الحيوية لأفريقيا . ومن ثم عادت أفريقيا تحتل من جديد مكانتها في اهتمامات السياسة الخارجية المصرية ، وعاد للدور المصري الأفريقي اعتباره في توجهات سياستنا الخارجية .

ولوضع الأمور في نصابها الحقيقي يجب التأكيد على أن الدور المصري الرائد في الدائرة الأفريقية للسياسة الخارجية المصرية ، لا يتعارض ولا ينفي له أن يتعارض مع أدوار في الدوائر الأخرى لسياستنا الخارجية كالدائرة العربية والدائرة الإسلامية ودائرة عدم الانحياز . بل على العكس فإن الدور المصري في أفريقيا يتكامل ويختتم أدوارنا في بقية الدوائر . فإن موقع مصر المحوري وما يفرضه عليها ذلك من مصالح ، هو الذي يحكم طبيعة سياستها الخارجية

وما تتطلبه من ادوار نشطة وفاعلة في كافة هذه الدوائر لحركة السياسة الخارجية المصرية .

فمصر العربية ، هي مصر الأفريقية ، هي مصر الإسلامية . وهي ذاتها مصر المتوسطية ، ومصر اللانحيازية . لا تناقض بل اتساق منطقي مع حقائق الجغرافيا والتاريخ أو حقائق المكان والزمان .

ولعل المعنى يزداد وضوحا اذا تأملنا مثلا رؤوس الموضوعات التالية :

- ★ الحضارة المصرية وإفريقيا .
- ★ الحوار العربي الإفريقي ودور مصر فيه .
- ★ دور مصر الإسلامي في إفريقيا .
- ★ مصر وإفريقيا من خلال حركة عدم الانحياز .
- ★ مصر وإفريقيا : حلقة الوصل المتوسطي والآسيوي .

في كل موضوع من تلك كتبت مؤلفات ومجلدات ، وما زال هناك منسج للمزيد والمزيد منها . فعلاقتنا بإفريقيا ودورها فيها ، أمور يجب أن تحظى منا بما تستحقه من الاهتمام سواء على مستوى الرأي العام ، ليدرك الأسباب الموضوعية لاهتمامنا الكبير بالقارة الإفريقية . أو على المستوى الأكاديمي أو التطبيقي لتعطي لكل ذي حق حقه ، ونصون مصالحنا ومستقبل الأجيال القادمة من خلال تأصيل علمي رصين . وفي هذا الصدد يجب الإسراع بإقامة جامعة أسوان الإفريقية لكي تنهض بدورها الحيوي في الدراسات الإفريقية في كافة المجالات النظرية والتطبيقية والعلمية والطبية وغيرها .

وتحرص مصر على مد أفريقيها بالخبرات المصرية في مختلف التخصصات ، كما تحرص على عقد البرامج التدريبية . وقد وصل عدد الممارسين الأفارقة في القاهرة إلى ٣٠ ألف دارس (١) .

ولهم ما سبق ذكره ، ورغم توثق العلاقات السياسية والثقافية بين مصر وأفريقيا ، فإنه ما زالت هناك مجالات عديدة تحتاج منا إلى بذل المزيد من الاهتمام . ففي المستوى الاقتصادي والتجاري ما زال أمامنا الكثير الذي يجب عمله . فبإزالة حجم التبادل التجاري بين مصر ودول أفريقيا متواضعا للغاية . أن صادرات مصر لأفريقيا تتراوح بين ٢٪ إلى ٣٪ فقط من جملة صادراتها الخارجية . أما وارداتها من الدول الأفريقية فلا تعدو أن تكون ما بين ١٪ إلى ٢٪ من جملة الواردات المصرية . ولمصر فروع لشركة النصر للتصدير والاستيراد في عديد من الدول الأفريقية مثل أوغندا وزائير والكونجو برازافيل ( جمهورية الكونجو الشعبية ) وساحل العاج وكينيا ومالي والنيجر وبيوركينا فاسو ( فولتا العليا سابقا ) . تحتاج هذه الفروع - لكي تقوم بدورها على الوجه الأكمل في تنشيط التبادل التجاري بين مصر والدول الأفريقية - إلى دلفة قوية وإلى تشجيع وحفز .

هذه مجرد أمثلة محدودة للمجالات العديدة التي يمكن أن تشهد مزيدا من التطوير والتشجيع من أجل المزيد من الانفتاح المصري النشط على القارة الأفريقية التي ترحب بالخمسور المصري فيها ، حيث لا تنسى أفريقيا لمصر دورها الرائد في حركة التحرير الأفريقي ، ولقد أن كانت معظم أقطار القارة تزج تحت الاستعمار الغربي .

---

(١) راجع مجلة المصطفى الأفريقي ، العدد ٤٦ ، يناير ١٩٨٧ .

وفي الاجتماع الموسع لمجلس الوزراء والقيادات السياسية في مصر - الذي عقد يوم ١٩٨٧/٧/٣٠ برئاسة الرئيس مبارك في اليوم التالي مباشرة لعودته من اديس أبابا بعد أن حضر اجتماعات القمة الثالثة والعشرين لمنظمة الوحدة الأفريقية ( ٢٧ - ٢٩ / ١٩٨٧ ) استعرض الرئيس نتائج لقاءاته مع قادة وزعماء أفريقيا ، حيث كان التركيز على ثلاث نقاط رئيسية هي :

١ - ضرورة توسيع مجالات الصلقات المتكاثرة مع البلدان الأفريقية .

٢ - أهمية إرسال وفود مصرية متخصصة لدعم التعاون مع دول القارة الأفريقية .

٣ - توثيق العلاقات مع إثيوبيا في كافة المجالات .

وقد جاء في البيان الذي أذيع عن هذا الاجتماع الموسع في مجال السياسة الخارجية أن الموضوع الرئيسي كان أفريقيا ، في ضوء حضور الرئيس قمة اديس أبابا ، واللقاءات المكثفة التي عقدها ، والتي شملت رؤساء وزعماء وفود ثلاث وثلاثين دولة أفريقية . وجاء في هذا البيان أن الرئيس مبارك قد أكد موقف مصر المبدئي النابع من إيمانها بدورها الأفريقي وحرصها على تعميق روابط الأخاء بين الدول الأفريقية الشقيقة ، وأن تكون هذه العلاقات قائمة على الصديق والاحترام المتبادل والإيمان بدور مصر بالوقوف الى جوار أشقاها الأفارقة في كافة قضايا التحرير والتنمية . كما أن الرئيس قد أشاد بالعلاقات المصرية الأفريقية موضحا تقدير مصر واعتزازها بوقوف ومساندة أشقاها الأفارقة في كافة قضاياها وفي كافة المحافل الدولية .

وأحاط الرئيس مجلس الوزراء بالمباحثات التي دارت مع

الرئيس الأيوبي على صعيد العلاقة الثنائية وما تم من توقيع بروتوكول تعاون ، وقد طلب الرئيس من رئيس الوزراء أن يضع هذا البروتوكول موضع التنفيذ مع الالتزام بتنفيذ كافة بنوده في مجال التصدير والاقتصاد والتمويل (١) .

---

(١) راجع : الأهرام ، عدد ١٩٨٧/٢/٢٦ .



## الفصل الثاني

المعضلات الثلاث في الجنوب الأفريقي

وسياسة مصراذها





تضج منظمة الجنوب الأفريقي بمسدد كبير من المشكلات والقضايا المعقدة . يزيد من تعقدها أنها تقع في دائرة الصراع الدولي للقوى الكبرى في هذا الجزء الاستراتيجي الحيوي من القارة الأفريقية . سواء باعتبارها يضم طريق التجارة الدولية التقليدي ، أو بالنظر للثروات الطبيعية الهائلة التي تزخر بها أرض الأثيم ، وقضايا من الأهمية الاستراتيجية المتزايدة لموقعها الجغرافي .

يهدد الآن أهم وأخطر هذه المشكلات المطروحة حالياً على صاحة الجنوب الأفريقي هي القضايا الثلاث الآتية :  
 أولاً : قضية النظام العنصري في جنوب أفريقيا .  
 ثانياً : قضية أمن دول الجوار والمواجهة مع جنوب إفريقيا .  
 ثالثاً : قضية استقلال ناميبيا .

على أن النظرة المدققة سوف لا تخطئ أن القضية المحورية في هذه المعضلات الثلاث جميعاً إنما ترتبط بوجود جنوب أفريقيا ذاتها . فإن الوضع العنصري يمثل الإطار السياسي والقانوني والاقتصادي والأيديولوجي للنظام القائم في جنوب أفريقيا حيث تحيط الأقلية البيضاء وتحكم تحكما مطلقاً في مصير كل شيء .

هناك . وأمن دول الجوار والمواجهة مع جنوب أفريقيا يتهدده هذا النظام المنصرى العنواني ويرفض إلا أن يفرض عليها « إرادته » ، من منطلق مفهوم « تحكمي » ، متعسف للسلام وفق ما يراه حينها النظام وليس من أي منطلق آخر . فتكون النتيجة غياب فعل لأي وجود للسلام بمعناه الموضوعي . ومن ثم تلجأ دول الجوار والمواجهة إلى السعي الدائم للبحث عن تدابير وإجراءات تحقق لها أمنها القومي - الفردي والجماعي - في مواجهة العدوان الدائم والتهديد المستمر لها من قبل النظام المنصرى في بريتوريا ، بما يعنيه ذلك من تشتيت جهودها وإمكاناتها بعيدا عن عملية التنمية الشاملة لاقتصادياتها الوطنية . فكاننا يدفعها هذا النظام المنصرى دفعا إلى البقاء الأزل في دائرة الفقر المفرقة ، بما دام هذا النظام قائما كجبار جبار لا يؤمن إلا بمنطق القوة والعنف لتأمين بقاءه واستمراره في المنطقة . ثم - أخيرا - نجد أن ناميبيا ، ذلك الاقليم الواقع في جنوب غرب القارة الأفريقية ، ما زال يروح تحت السيطرة الاستعمارية المباشرة لدولة جنوب أفريقيا تحت قناع ما يسمى بنظام الانتخاب . فهو الاقليم المحتل الوحيد في كل العالم تحت الانتداب في الوقت الحاضر . فقد أصرت جنوب أفريقيا على استمرار تحت هذا النظام . وليس تحت نظام الوصاية بعد قيام الأمم المتحدة عقب الحرب العالمية الثانية ، ولم يحصل بعد على استقلاله وسيادته كبقية الأقطار الأفريقية التي تحررت من الاستعمار .

وما زالت جنوب أفريقيا تضرب عرض الحائط بكل القرارات والتوصيات الدولية الداعية إلى ضرورة حصول ناميبيا على استقلالها .

فبؤرة الارتكاز في هذه القضايا الثلاث - إذن - هي وجود جنوب أفريقيا في حد ذاته . وسوف يجد المرء نفسه أمام ما يمكن

تسميته - بغير مبالغة - بـ « الثلاثية المجهنية للجنوب الأفريقي » .  
 فليسوف نرى كيف أن الاستعمار القديم متمثلاً في كل من بريطانيا  
 والبرتغال أساساً وألمانيا إلى حد ما قد أجاد حبك هذه الثلاثية في  
 المرحلة الاستعمارية ، لكن يظل هذا الاقليم - الجنوب الأفريقي -  
 والقسا في مازق دائم لا يمكنه الفكك منه ، بما يحقق للقوى  
 الاستعمارية استمرارية تحقيق مصالحها على حساب شعوب ودول  
 المنطقة . فلقد أجيد « حبك » المؤامرة الاستعمارية بالتحالف  
 والتعاون الوثيق مع أحفاد « البوير » المنصرين الذين يشكلون  
 أساساً الأقلية البيضاء الحاكمة اليوم لجنوب أفريقيا والمسيطرة  
 تماماً عليها ، وهي التي أصبح يطلق عليها اصطلاح « الأفريكاز » ،  
 كما سترى تفصيلاً في سياق هذا البحث .

ولسوف تظل قضايا الجنوب الأفريقي في مقدمة القضايا  
 المثارة بشدة في المستقبل المنظور من التاريخ الأفريقي المعاصر .  
 ولسوف تبقى - لوقت قد يطول - من أهم ما يشغل القارة السوداء  
 وشعوبها وسياستها ، إلى أن يتم إيجاد الحل المناسب والمقبول  
 والمقبول سياسياً وإنسانياً لقضية « التفرقة العنصرية » في جنوب  
 أفريقيا . ولن يتحقق هذا إلا بإفراغ جنوب أفريقيا من المحتوى  
 العنصري بإسقاط نظام التمييز والفصل العنصري « الأبارتيد » ،  
 وتحقيق المساواة العنصرية ، مثلاً تم في روديسيا الشمالية  
 « زيمبابوي حالياً » ، وإلى أن يتم وقف العدوان الذي تعارسه  
 برينوريا ضد جيرانها ، وإيجاد الضمانات « العملية » الكفيلة بكبح  
 جماحها . وإلى أن تستقل ناميبيا . وفي كل ذلك ما زال وسوف  
 يظل مطلوباً من مصر - بحكم مالها من دور الصداقة والقيادة في  
 القارة - أن تستمر في موقفها المعارض بشدة للعنصرية في جنوب  
 أفريقيا ، ودعم دول الجوار والمواجهة مع برينوريا ، اقتصادياً

وسياستها ومعنوياتها واعلامها ، والاستمرار في مناصرة استقلال تايبيا  
بكل الطرق وشمس السيل وفي كل المحافل . بل ان الشواهد  
الرائعة تشير الى ان هذا الدور المصري - من خلال السياسة  
والدبلوماسية المصرية - لابد ان يتعاظم ليتناسب مع مصداقية مصر  
الانسانية .

## المنبحث الأول

### الوضع العنصرى فى جنوب افريقيا

#### نظرة عامة :

تحتل جمهورية اتحاد جنوب افريقيا ، وهى دولة فيدرالية ، المنطقة المحصورة فى الجزء الواقع فى أقصى جنوب القارة الافريقية . وهى تطل على المحيط الهندى شرقا والمحيط الاطلنطى غربا . تتكون جنوب افريقيا من المستعمرات البريطانية القديمة فى هذا الاقليم : مستعمرات الكاب و ناتال والأورانج والترانسفال . وتبلغ مساحتها الاجمالية ١٢٢١٠٠٠ كيلو مترا مربعا . يبلغ تعداد سكانها ( فى عام ١٩٨٦ ) ٣١ مليون نسمة . تتوزع نسبهم على النحو التالى :-

- ٧٠ ٪ من البانتو ( السكان الاصليون للاقليم ) .
  - ١٨ ٪ من البيض .
  - ٩ ٪ من المخلطين Métis ( أى السكان الذين من نتاج الزواج المختلط بين البيض وغيرهم ) .
  - ٣ ٪ من الآسيويين ( هنود وباكستانيون اساسا ) .
- ان عاصمة الاتحاد هى بريتوريا وأهم المدن جوهانسبرج .

أما اللغات الرسمية في جنوب أفريقيا فهي الأمريكية (١) والانجليزية (٢) .

### العنصرية في جنوب أفريقيا : بين النظرية والتطبيق :

يتطوى الوضع السياسي والاجتماعي القائم حاليا في هذه الدولة على أكبر تنافس سياسي وفكري وأخلاقي تعرفه النظم السياسية الموجودة في العصر الحديث . لا يضارع ذلك أو يقترب منه سوى وضعية الدولة العبرية التي زرعت في أرض فلسطين عام ١٩٤٨ .

يلوم النظام السياسي والاجتماعي والقانوني في دولة جنوب أفريقيا - رسميا وفعليا - على أساس سيطرة البيض على العناصر السوداء والمثولة ، مع النفي الكامل لحقيقة أن السود هم - تاريخيا وفعليا - الشعب الأصلي صاحب الأرض والأقليم . ويشكل السود - كما سلفت الإشارة - الغلبة السكانية . وليس البيض - في الحقيقة - سوى والمدين . لا يغير من حقيقة ذلك أنهم قد وفدوا الى هذه البقعة من أفريقيا منذ مئات السنين . وتوضح الإحصاءات أن شعب جنوب أفريقيا من السود يزيد تعدادهم حاليا على ٢٤ مليون نسمة ، ما زال يخضع لسيطرة وإرادة الأقلية البيضاء التي لا يزيد عددها عن خمسة ملايين نسمة ، أي أن السود يكادون يشكلون خمسة أضعاف عدد البيض في أفريقيا في الوقت الحالي . ومع ذلك تمارس هذه الأقلية البيضاء كل أشكال السيطرة على مقاليد السلطة

---

(١) الأفريكانية Afrikaans هي لغة تتعزج فيها هولندية القرن السابع عشر ببعض اللهجات الأفريقية المحلية .

(٢) Petit Larousse illustré, Librairie Larousse, Paris, 1988, p. 1094-5.

والحكم في البلاد ، وعلى مفاتيح الثروة والاقتصاد ، من خلال أساليب القهر والاضطهاد والفصل والتمييز العنصريين أو ما يعرف بنظام « **الأبارتيد** - أو - **الأبارتهيد** » بكل الطرق والأشكال الهجينة واللاإنسانية ، مع أنهم يزعمون انتماءهم للمدنية الغربية . إن هذا النظام العنصري يعتبر انتهاكا صارخا ليس فقط لكل المبادئ الدولية المعروفة كالأعلان العالمي لحقوق الإنسان وميثاق الأمم المتحدة ، لكن أيضا انتهاكا لكل مبادئ وتعاليم كافة الشرائع وقواعد الأخلاق ، بل ومتعارضا مع أبسط تقاليد الأمم المتحضرة . فليس ثمة مبالغة في أن ما يجري حاليا في جنوب أفريقيا من قبل الأقلية البيضاء المسيطرة ضد الأغلبية السوداء المستضغطة ليس إلا صنيعة العبودية في أبسط صورها وأبشع مظاهر التعبير عنها . وليس ثمة سند قانوني أو دستوري أو منطقي وراء هذا سوى قانون القوة ودعوى التفوق والتمييز العرقي أو العنصري للجنس أو العرق الأبيض على ما عداه من السود والملونين ، مع أن هؤلاء الآخرين - كما سلفت الإشارة - وكما سوف يتضح بجلالة - هم أصحاب البلاد الشرعيين -

### خلفية تاريخية موجزة

عن كيفية نشوء العنصرية في جنوب أفريقيا :

يزعم فلاسفة الفكر العنصري في جنوب أفريقيا - كخط ثابت في سياستها - أن الرواد الأوائل من البيض الذين أقاموا « النظام والحضارة والعولة » في جنوب أفريقيا ( وغالبيتهم من الهولنديين أو ما عرف تاريخيا بـ « **البوير الرحل** » ) قد جاءوا واستعمروا هذه البقعة من أفريقيا عندما لم تكن هذه البقعة مأهولة أصلا بالسكان حوالى عام ١٦٥٢ . وأن طلائع قبائل البانتو Bantu الزنجية لم نهبط من الشمال الى هذه المنطقة الا في وقت متزامن تقريبا . فالعبرون عن هذا الفكر يريدون القول بأن هذه المنطقة كانت أصلا



أرضاً بغير صاحب No man's Land ( لاحظ هنا أيضاً التشابه في هذه النقطة بين جنوب أفريقيا وما سبق أن ادعته الحركة الصهيونية أيام تيودور هرتزل أواخر القرن الماضي حين زعم نبي الصهيونية هذا أن فلسطين كانت في الأصل أرضاً بلا صاحب ) .

في عبارة أكثر وضوحاً فإن الرواية الجديدة لتاريخ جنوب أفريقيا إنما تستهدف أمرين : أولهما محاولة اثبات أن أسلاف الجيل الحاضر من البوير أثناء القرن السابع عشر كانوا يضمرون احساساً جاداً بالتمييز اللوني . ومن ثم فليس مبدأ الفصل العنصر سوى تأكيد لمواصلة الولاء البدائية التي ظهرت منذ ثلاثمائة عام مضت ، وثانيهما محاولة البرهنة على أن ما يسمى بـ « البانتو » قد جاءوا إلى منطقة جنوب أفريقيا في وقت واحد مع البيض . ويقول هذا الرأي أن قبائل « البانتو » لم يستوطنوا في جنوب أفريقيا حتى القرن الثامن عشر . ويستدل من هذا على أن حروب القرن التاسع عشر التي شنها البوير والبريطانيون ضد المجتمعات الأفريقية لم تكن - في زعم هذا الرأي - حروباً استعمارية شنتها عصابات النهب والسلب البيضاء من أجل الطرد والسيطرة وتحقيق الاستعمار الاستيطاني . ولكنها كانت حروباً بين غزاة متنافسين ( هكذا ) لامتلاك أرض أهلة . مثل هذا الزعم قد رددته الكاتبتان المنصريتان « بينار » و « سامبسون » في كتابهما :

South Africa : Two views of Separate Development.

واللذان لم يستحيا أن يقولوا فيه صراحة بأنه « في زعمة ادانة » الفصل المنصري « قد تم التناقل عن أن جنوب أفريقيا ليست بأي حال أقلية للبانتو المختصب من أصحابه الشرعيين من قبل الرجل الأبيض . إذ أنه لم تكن هناك أوطان قائمة للبانتو في جنوب أفريقيا عندما وصل ( جان فان ) ريببك إلى الكاب عام ١٦٥٢ - ولم يلتق البيض الذين تحركوا تجاه الشمال . والسود الذين تحركوا تجاه



ان ما تزعمه حكومات جنوب أفريقيا وكتابها العنصريون من مقولة ان الاقليم كان « أرضا بلا صاحب » وأن كلمة « الوافدين » مثلاً تنطبق على البوير ( والانجليز ) القادمين الى الاقليم تصدق أيضا على « البانتو » ، ليست سوى تلفيق تاريخي لا يصمد أمام حقائق التاريخ والواقع . ان الهدف من وراء هذه الاكذوبة الكبرى هو تثبيت أوضاع البيض وتميزهم من خلال الايحاء واعطاء الانطباع بأنهم هم ، وليس غيرهم ، الذين صنعوا جنوب أفريقيا من العدم في وقت لم يكن هناك في هذه الأرض سواهم ، وأن هذا الاقليم لم يكن له أصحاب أصليون .

### فماذا تقول حقائق التاريخ المكتوب موضوعيا ؟

ان « البوير الرحل » Trek-Boer ( ومعناها الفلاحون والمهاجرون الرحل ) هم أجداد وأسلاف البيض في جنوب أفريقيا . هؤلاء يقول عنهم كل من « رولاند أوليفر » و « جون فيج » في كتابهما : « موجز تاريخ أفريقيا » :

« أنهم رواد أشداء سلخوا أنفسهم من تيار النمو الأوروبي ووطنوا أنفسهم على الملازمة مع الحياة القاسية الجديدة وعزموا على كسب قوتهم من رعي الحيوان في مراعي داخلية ( في ) جنوب أفريقيا الجافة ، ودخلوا بذلك في منافسة مع السكان الأصليين هم فلاحون مربون للماشية مثلهم تماما . وفي النهاية أطلق أبناءهم على أنفسهم لقب « الأفريكانيين » Afrikaners »

هؤلاء الأفريكانيون – أسلاف البوير – يختلفون عن غيرهم من الأفارقة بنزعتهم الفردية الشديدة وفي عقيدتهم الكالفينية ( نسبة الى كالفن ) التي نشأت في القرن السابع عشر والتي استوحوا منها اعتقادا واسخا نما من ظروف نشأتهم بأنهم « شعب اختاره

الله ، وان السود الوثنيين ، لا حق طبيعي لهم قبلهم ولا حق لهم في امتلاك الأرض ، التي بدأ هؤلاء البيض في اغتصابها (١) .  
يقول أوليفر وفيج :

... ( بهذه الروح تحرك البوير شرقا بدلا من أن يستمروا

(١) دولاند أوليفر وجون ليچ ، موجز تاريخ افريقية ، ترجمة الدكتور دوايت أحمد صديقي ، مراجعة الدكتور محمد السيد غلاب ، سلسلة دراسات افريقية ، الدار المصرية للتأليف والترجمة ، القاهرة ، يوليو ١٩٦٥ ، ص ١٧٥ .  
ولاحظ في هذه النقطة وجه التشابه الكبير بين جنوب افريقيا - أولا - كتحقيق استعمارية استيطانية وبين وضعية اسرائيل - ثم لاحظ - ثانيا - وجه التشابه بين هذا الشعب الذي يعتقد بأنه شعب اختاره الله وبين شعري الدعوى الصهيونية التي قامت اسرائيل على اساس الزعم بأن اليهود « شعب الله المختار » الذي جاء الى « ارض الميعاد » - بحكم ليرة « التوراة » - في فلسطين حيث « جبل صهيون » - ثم لاحظ - ثالثا - محاولة صياغة « أحقاد البوير » لصفة متميزة لهم عن غيرهم من الأقاليم في جنوب افريقيا على أنهم جبل متميز يتصل بالصلابة ، للبريسر ايمبولوجيتهم النصرية ، وقارن كل ذلك بما يطلقه أحقاد الصباينة الذين ولدوا وعاشوا في « ارض الميعاد » وما يسمون به أنفسهم - في مراجعة الألفيسار أو « الجوييم » من الفلسطينيين - بأنهم « جبل الصابرة » - وهي الكلمة العبرية المصحقة من اسم نبات الصبار ، كناية عن أنهم مثله « يتسبون بالثروة في الخلق » وهم مثله لأنه ينمو وينمو في ظروف بيئية وطبيعية صعبة . من ثم وأخذا في الاعتبار هذه الأشياء للفرقة والتشابه بين برينغوريا وكل أييب أنه لم تكن مصادفة أن تقوم بينهما منذ أحد طويل أصل وأصل العلاقات التي تحدثها أساسا أن كليهما يستلهم نفس مبادئ الفكر والعقيدة تقريبا مصدرها النصرية والتفوق العرقي في إطار النشأة المتشابهة في ظل الاستعمار الاستيطاني . فضلا عن التشابه في أن كليهما مكرهون من جيرانهم أصحاب الأرض الأصليين ، ولذلك فإن كليهما يلجأ الى القوة نفسه لدعوة التعرق الضخم في السلاح ، لضمان استمرارية بقائه بقوة السلاح لا بحكم الاندماج . يضاف الى كل ما سبق أن النظامين وإن وجدا جغرافيا في الشرق الأوسط بالنسبة لاسرائيل وفي أقصى جنوب القارة الافريقية بالنسبة لجنوب افريقيا ، إلا أن كليهما ينتمي فعليا الى غرب أوروبا حضاريا ونفسيا وفكريا ، كما أن كليهما زعان أنهما أصحاب رسالة تمدنين وتحضير « البرابرة » كل في منطقته .

حروب الشمال أى نحو الأراضي التي تستقبل قدرا كبيرا من الأمطار  
فى إقليم ناتال . وبدأوا فى اقتناص البوشمن البدائيين ، وشتتوا  
الهونتوت حتى واجهوا جماعات البانتو العديدة الأكثر نظاما والذين  
كانت حدود بلادهم تنتهى عند نهر « فيش الكبير » ، وكان من نتيجة  
ذلك سلسلة حروب الكافير (١) العديدة . وحروب الكافير هذه  
انقضت جانب البوير مائة عام كاملة ، (٢) .

لقد فند المؤرخون الموضوعيون - منذ زمن طويل - ومنهم  
مؤرخ يدعى باسيل دافيدسون Basil Davidson - زيف الزعم  
المكذوب لبيض جنوب أفريقيا بأن الاقليم الذى أقاموا عليه  
جمهوريةهم من عدم كان بلا صاحب . فلقد أثبتوا - فى كتاباتهم  
المتسمة بالحيدة - أن القبائل الأفريقية عاشت فى هذه البقعة وعلى  
هذا الاقليم فى زمن سابق بكثير يعود الى عام ١٣٠٠ ميلادية تقريبا .  
أى قبل نحو ثلاثة قرون ونصف من مجيء طلائع المستعمرين  
الهولنديين أو البوير الرحل الى منطقة جنوب أفريقيا . ( ومن  
الثابت تاريخيا أن شركة الهند الشرقية الهولندية قد أسست محطة  
تجويتها فى الكاب - أو رأس الرجاء الصالح - عام ١٦٢٢ ، وفى  
بعض الكتابات عام ١٦٥١ ) .

وبغض النظر عن التفاصيل التاريخية والشواهد

(١) كلمة « كالفير » - التى سميت باسمها « حروب الكالفير "Guerre Kafre"  
لفظ يستخدم عادة فى جنوب أفريقيا يطلق على الأفريقى الوثنى فى هذه البلاد  
مرادفا للبهيم : Les Khouas ولفظ « كالفير » أصله « كالفير » بمعنى  
غير مؤمن . وربما وصل الى جنوب أفريقيا من الساحل الشرقى لأفريقيا حيث كان  
قد وجد البرتغاليون على ألسنة العرب فتقلوه الى البوير فاطلقوه على البانتو .  
(٢) راجع :

دولاند أوليفر وجون فيش ، م . س . ٢ ، ص ١٧٤ - ١٧٥ .

**الانثروبولوجية والدلائل الأثرية المؤيدة كلها لحقيقة أن البانتو هم أصحاب البلاد الأصليين في جنوب أفريقيا** تبقى نقطة مهمة يجب إبرازها هنا . ومؤدى ذلك أن المجتمعات الأفريقية في القرنين السادس عشر والسابع عشر كانت قد وصلت إلى مراحل مختلفة من التطور وذلك على عكس الآراء المتحيزة العسامة التي يروجها أصحاب الفكر الاستعماري . إن القول بأن السكان المسود في جنوب أفريقيا ليس لديهم سوى ماضي وحشي ، لا يعتبر قرولا خاطئا فحسب بل إنه ينطوي على مغزى خبيث أيضا . فالدلائل المختلفة تشير إلى وجود مجتمعات صالحة كانت منهكة في نشاط **ديموجرافى** ، واقتصادى ، وسياسى على الصعيد المحلى ، ونشهر أيضا إلى مجتمعات مارست ، بالإضافة إلى صيد الحيوانات وجمع الطعام ، تربية الحيوانات والزراعة والتنقيب عن المعادن وصناعة المشغولات المعدنية . وبعض هذه المجتمعات ليست لها سلطة مركزية ، إلا أن هناك مجتمعات أخرى لديها حكام مستقرون وقادرون (١) .

### **قضية العنصرية في جنوب أفريقيا والمجتمع الدولى**

كثيره هي القرارات والادانات الدولية للعنصرية والأبارتيد في جنوب أفريقيا بحيث يصعب حصرها على وجه التحديد ، لكن النظام العنصرى هناك ما زال قائما يزداد عنفه وقبحه يوما بعد يوم في مواجهة الأفارقة ، فهو نظام قد تأسس على القوة ، ولن يرعى بشرف القوة .

ولعل قضية السياسات والممارسات العنصرية لحكومة جنوب أفريقيا هي من أولى القضايا السياسية والأخلاقية التي عرضت على

---

(١) برنارد هاجرين ، م . س . د . ص ١٤ .

الأمم المتحدة منذ بداية قيام هذه المنظمة الدولية ، وما زالت تعرض عليها وعلى المحافل والمنظمات والمؤتمرات الدولية والأقليمية ، بما في ذلك الهيئات والمنظمات الحكومية وغير الحكومية . فكم من قرارات صدرت تشجب وتدين .. ( مرفق في نهاية هذه الدراسة بعض العيّنات والنماذج من هذه القرارات والتوصيات الدولية ، والأقليمية ) .

لقد بدأت مناقشة الموضوع أصلاً ولأول مرة أمام الدورة الأولى للجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٤٦ ، حتى قبل صدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ( الذي اعتمدته الجمعية العامة ١٩٤٨ ) .

ومن الغريب حقاً أن نعرف أن أول من أثار هذه القضية في الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام ١٩٤٦ لم تكن دولة أفريقية ، بل كانت دولة آسيوية هي الهند . فقد تقدمت بشكوى ضد حكومة جنوب أفريقيا لأن هذه الأخيرة قد « سنت تشريعات تمييزية ضد رعايا جنوب أفريقيا من ذوي الأصل الهندي » . ولم تكن الهند والحال كذلك في الغالب تقصد إلا رعاية مصالح السكان الآسيويين هناك من ذوي الأصل الهندي . ثم عادت الهند فنسقت جهودها بعد ذلك - في هذا الشأن - مع دولة باكستان ، من خلال الجمعية العامة لنفس السبب لوجود جالية هناك من أصل باكستاني أيضاً .

بيد أنه منذ ذلك الحين فصاعداً ظلت السياسات والممارسات العنصرية والتمييزية لجنوب أفريقيا من بين البنود الثابتة عادة والمدرجة - دورياً - في جداول أعمال الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة وعدد من لجاتها ، وبعض الوكالات الدولية المتخصصة التابعة للأمم المتحدة . كما أثرت المشكلة ونوقشت أمام عديد من الندوات الأفريقية والعالمية . وفي كل مرة تصدر توصيات وإدانات ، تضرب بها جنوب أفريقيا عرض الحائط .

وعندما صدر الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام ١٩٤٨ ، حيث نص في مادته الثانية على أن « لكل إنسان حق التمتع بكافة الحقوق والحريات الواردة في هذا الإعلان » دون أي تمييز ، كالتمييز بسبب العنصر أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي أو أي رأي آخر ، أو الأصل الوطني أو الاجتماعي أو الثروة أو الميلاد أو أي وضع آخر » : فإن حكومة جنوب أفريقيا العنصرية لم تنظر إليه الا على أنه مجرد قصاصة من الورق .

من بين المحاولات الكثيرة الجادة التي بذلت على النطاق الدولي والأفريقي لكشف ومحاصرة النظام العنصري في جنوب أفريقيا ، تلك الحلقة الدراسية الدولية التي نظمت بالاشتراك بين اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري التابعة للأمم المتحدة والحكومة النيجيرية ( لاجوس ١٣ - ١٦ / ٨ / ١٩٨٤ ) عن المركز القانوني لنظام الفصل العنصري والجوانب القانونية الأخرى للكفاح ضد الفصل العنصري .

وقد شارك فيها حقوقيون وعلماء اجتماع من عدد من البلدان الأفريقية والأوروبية والآسيوية ومن أمريكا الشمالية . ومن بين ما أقرته هذه الحلقة أن الطبيعة الاستعمارية لنظام جنوب أفريقيا تنبع من تأسيس وممارسة نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا . ولاظلت الحلقة أنه رغم وجود بلدان كثيرة في العالم ، للأسف ، ، ليس للشعب فيها قول فعال في سير الحكم ، ولكن الأمر الذي تنفرد به جنوب أفريقيا هو أن الدستور ذاته هو الذي يحرم الأغلبية الساحقة من الشعب من ممارسة السيادة ، ويفعل ذلك على أساس أن تلك الأغلبية ذات أصل محلي . وهذه هي الحقيقة القانونية الأساسية للفصل العنصري . إذ أن خمسة وعشرين مليون أفريقي ( ١٩٨٤ ) ، أي ٧٢٪ من مجموع السكان ، يهابلون



منذ انشاء اتحاد جنوب أفريقيا عام ١٩١٠ . بوصفهم سكانا مستعمرين . ولم يكن ما حدث في عام ١٩١٠ عندما أنشئ اتحاد جنوب أفريقيا عملا من أعمال انتهاء الاستعمار من جانب بريطانيا العظمى ، بل كان منحا للاستقلال للمستعمرين ، لا للمستعمرين الذين لم يمثلوا في المفاوضات ولم يستمع إليهم عندما قدموا ما قدموه من بيانات . ولم تتغير العلاقة بين المستعمرين والمستعمرين الا من حيث أنها اتضحت المستعمرين لمزيد من سيطرة المستعمرين . (١) .

ولعل أهم ما حققته هذه الحلقة الدراسية أنها جسدت بدقة حقيقة التكييف القانوني للنظام العنصري في جنوب أفريقيا حين اكتمت . أن النظام الذي ينكر الشخصية القانونية للأغلبية العظمى من شعبه على أساس أنها من أصل محلي ، والذي يحرم تلك الأغلبية من حقوقها الأولية ويحرمها من صفة المواطنة ، ويخصمها لتمييز عنصري فادح ومتواصل وقاس ، لا يحق له أن يزعم أن مجتمع مستقل قائم على أساس تقرير المصير . وقد تكون له بعض المكونات الحادية للدولة ، بيد أنه يفتقر الى الشرعية الأساسية بسبب قاعدتي العنصرية والأقلية التي يقوم عليهما . وليس هناك ما يمكن أن يوفر عنصر الشرعية المختلف حاليا سوى إقامة ديموقراطية غير عنصرية تستند الى ارادة أغلبية السكان (٢) .

يتخذ التمييز العنصري الذي يمارسه نظام جنوب أفريقيا - بحكم قوانينه العنصرية الصارخة - الكثير من المظاهر والسلوكيات ضد الأغلبية الأفريقية : من ذلك مثلا :

---

(١) النظر الإعلان الصادر عن الحلقة . نشرة مركز الأمم المتحدة لشؤون العنصرية مطبوعة الناس بالقاهرة . يناير ١٩٨٦ . ص ٨ .  
(٢) نفس المرجع السابق مباشرة . ص ٩ .

١ - سلب ملكية الأرض ، إذ تحتفظ قوانين الأراضي هناك بنسبة ٨٧٪ ملكية خالصة للأقلية البيضاء وللاحتلال .

٢ - تقييد حرية حركة الأفريقيين ، ويعاقب مئات الألوف من السود سنوياً بموجب قوانين وتصاريف المرور ( العنصرية ) حيث لا يمكن للسود الانتقال من مدينة الى أخرى الا بموجب حصولهم مسبقاً على تصاريح انتقال من السلطات العنصرية .

٣ - تقييد الإقامة ، وذلك في صورة الباتوستانت أو المنازل في المناطق الريفية ، والمواقع والمجمعات في المناطق الحضرية من البلاد .

٤ - تقييد العمل ، وذلك بالدرجة الأولى بموجب قوانين تصاريح المرور وبموجب نظام قانوني مهيمن عليه بالكامل ومنظم لصالح الأقلية البيضاء ، نشأ عنه نظامان قانونيان ، أحدهما للأارقة والآخر لبقية السكان من سود ومختلطين وآسيويين .

كما يصبح الوضع العنصري في جنوب أفريقيا - حتى الآن - بكافة مظاهر الظلم والفقر والاضطهاد وأسوأ أنواع المعاملة للسود من قبل الأقلية البيضاء ، ويقابل أى محاولة للاحتجاج - بأى شكل - من قبل الأغلبية بالعنف الذى لا يعرف المهادنة . ولا يتوزع النظام العنصرى عن استخدام أسلوب التصفية الجسدية في مواجهة خصومه وزعماء الكتلة السوداء المناادين بتصفية الوضع العنصرى في جنوب أفريقيا (١) .

---

(١) من ذلك مثلاً ما ألمت عليه الحكومة العنصرية من القتال الزعيم الأسود « امريك » منتوجا « أحد أبرز الناضحين للثورة العنصرية الذى عثر عليه مقتولا في سيارته يوم ١٩٨٧/٧/٢٦ » وقد قيل ان القتاله كان بسبب دوره في ترتيب اجتماعات لثوة دكاكر عن الاختيار الديمقراطي في جنوب أفريقيا التى انطلقت بالعاصمة السنغالية ( ١٩٨٧/٧/١٢-٩ ) بين وفد من المؤتمر الوطنى الأفريقى ووفد من عدد من الشخصيات من بعض جنوب أفريقيا المعارضين للثورة العنصرية .

ولم يحدث أى تحسين فى مصالح الأغلبية السوداء . لكن دستور ١٩٨٢ قد أقر بعض التغيير الطفيف بمنح الحقوق الدستورية ، ليس لمصالح الأغلبية السوداء ، ولكن لمصالح المخلطين والهنود .

وكان البعض يعلق بعض الآمال على تغيير شخص رئيس الجمهورية الجديد « بيتر بوتس » « Pieter Botha » - الذى وصل الى حكم جنوب أفريقيا عام ١٩٨٤ خلفا لـ « جون فورستر » « John Vorster » ، بيد أن الآمال تبددت أدراج الرياح . فلم يكن الخلف أفضل من السلف ، بل إن كليهما كان موهوبا فى عنصريته .

إن الحكومة العنصرية الحالية برئاسة « بوتس » تريد تقنين حرمان الأغلبية السوداء نهائيا من أبسط حقوق المواطنة فى الدولة . فقد أعرب عن أنه « يفكر » حاليا فى إمكانية « منح » جنسية دولة جنوب أفريقيا لـ ٧٨٥ مليون أسود وملون فقط ، مع أن عددهم الإجمالى يزيد على ٢٥ مليون نسمة . غير أنه - حتى هذه اللحظة - ليس هناك وجود قانونى للحدود فى دولة جنوب أفريقيا العنصرية .

ومن المفارقات وسخریات القدر - فى هذا الصدد - أن الأسقف الأسود الأب « ديز موند توتو » الذى حصل على جائزة نوبل للسلام ( عام ١٩٨٤ ) ، وهو من رعايا جنوب أفريقيا ، قد سافرت - فى رحلته الى أوروبا ليستلم الجائزة - وهو يحمل جواز سفر أصدرته له سلطات جنوب أفريقيا مكتوب فيه أمام « الخانة » المخصصة للجنسية كلمة : « غير محددة بعد indéterminé » مع أن الرجل ينظر اليه - سواء فى أفريقيا أو خارجها - على أنه « مارتين لوثر كنج الجديد » . إن هذه السلطات

العنصرية ما زالت تعتقل في سجونها ومنذ عام ١٩٦٤ الزعيم الوطني الأسود ، نلسون مانديلا Nelson Mandela - زعيم المؤتمر الأفريقي الوطني الذي حظرت نشاطه عام ١٩٦٠ - مع أن « مانديلا » لم يفعل سوى أن نادى بضرورة إنهاء التفرقة والتمييز العنصري في جنوب أفريقيا ، بالطرق السلمية .

والحقيقة إن الجماعة الدولية وفي مقدمتها الدول الأفريقية ودول عدم الانحياز لم تقف ساكنة أمام تحدى النظام العنصري لكل المبادئ والقيم الإنسانية المتعارف عليها . فكانت آخر محاولات الجافة في صدد العمل على التصدي للعنصرية في جنوب أفريقيا ، انعقاد المؤتمر الدول لغرض العقوبات على جنوب أفريقيا في باريس في يونيو ١٩٨٦ ، في هذا المؤتمر تم الاتفاق على ضرورة تطبيق العقوبات الإلزامية الشاملة على « النظام العنصري » تطبيقا للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة ( بشأن الأفعال التي تتخذ في حالات تهديد السلم والإخلال به ووقوع العدوان ) . أعقب المؤتمر أن تقدمت مجموعة الدول الأفريقية ومجموعة عدم الانحياز بمشروع قرار يتضمن أن « العنصرية » جريمة ضد الإنسانية وتهديد للأمن والاستقرار الدوليين ، ويطلب بفرض عقوبات الزامية شاملة على جنوب أفريقيا . وكان ذلك في فبراير ١٩٨٧ : فلما عرض القرار أمام مجلس الأمن ( رقم ٨٧٠٥/أش في ١٩/٢/١٩٨٧ للتصويت استخدم ضده « فيتو » أمريكي بريطاني وبتأييد من اثنايا الاتحادية للفيتو ( التي أصبحت منذ ١٩٨٧/١/٩ عضوا غير دائم في مجلس الأمن ) وامتنعت كل من فرنسا وإيطاليا واليابان عن التصويت . ولم يكن لذلك معنى سوى أن الدول الغربية وفي مقدمتها الولايات المتحدة ما زالت تقدم المساندة المولية لجنوب أفريقيا . وهو ما سوف نعرض له في المبحث التالي من الفصل الثاني من هذه الدراسة .

## الارهاصات والجذور التاريخية لحركة المقاومة والتحرير في جنوب افريقيا

كفاح جماعة « زوسا » :

يعود كفاح الانتماء في جنوب افريقيا ضد الغزاة البيض الى منتصف القرن السابع عشر ، فقد بدأ الاستعمار الهولندي لهذه المنطقة منذ عام ١٦٥٢ ، والاستعمار البريطاني عام ١٨١٤ ؛

اما الهولنديون فقد تمكنوا في عام ١٦٥٢ من اقامة محطة التمويل والامداد في الكاب ( رأس الرجاء الصالح ) ، التي لم تكن اساسا سوى نتيجة قرار شركة تجارية هي « شركة الهند الشرقية VOA » ، التي كان يملكها ١٧ من اغنياء التجار الهولنديين . كان الهدف الاساسي للشركة الحصول على سلع وثروات الشرق ، وكان شعار المستولين عنها دائما « الغاية تبرر الوسيلة » ايا كانت الوسيلة . وهناك اجماع بين المؤرخين على ان موطئ هذه الشركة كانوا من بين العناصر البائسة في المجتمع الهولندي . بل كان بعضهم من نزلاء السجون الذين أرسلوا لهذه المنطقة تنفيذا لعقوبة عن بعض المخالفات . ان هذه الشركة هي التي بدأت في تهديد المنطقة واخضاع سكانها ومن بينهم جماعات « الخوى الخوى » ، او تهديدا لاخضاعها تماما لتحقيق اغراض المغامرين الهولنديين ، او البوير المهاجرين الغزاة . اسلاف الغالبية العظمى من بيض جنوب افريقيا في الوقت الحاضر .

اما الانجليز فقد استولوا على منطقة الكاب في بادئ الامر عام ١٨٠٦ ، لكنهم لم يتمكنوا من فرض سيطرتهم وملكيتهم الدائمة

لها الا في عام ١٨١٤ . وعلى مدى القرن التاسع عشر تمكن  
الانجليز - بشكل او آخر - من فرض الأحداث والتطورات في  
جنوب أفريقيا .

وفي خلال ما يسمى « بحروب الكفار » في سنوات ١٨٣٥ ،  
١٨٤٧ ، ١٨٥٦ عهد البريطانيون الى تقليص قوة جماعة « زوسا »  
الافريقية من خلال الغزو المنظم ومصادرة أراضيهم وماشيتهم لانهاك  
قواهم الجماعية تهيدا لاختضاعهم التام لارادة بريطانيا العظمى .  
ولم يتردد البريطانيون في استخدام بعض الافارقة ضد البعض  
الأخر في عملياتهم لسلب الماشية وتخريب القرى الافريقية واحراق  
الحاصيل والزرعات التي يملكها خصومهم الافارقة في غضم  
محاولاتهم المستمرة لاختضاعهم واذلالهم ، وتآليب الجماعات الافريقية  
بعضها ضد البعض اعمالا للقاعدة الاستعمارية الشهيرة  
« فرق تسد » .

وبغض النظر عن التفصيلات التاريخية الدقيقة لسلسلة  
العمليات التي شنها البريطانيون ضد جماعة « زوسا » الافريقية  
لاختضاعها واذلالها تماما ، وهي سلسلة مأساوية حقا ، فان  
هذه الجماعة لم تستسلم . فقد طورت الجماعة ، التي بقيت بعد  
الصراع مع المستعمرين البريطانيين ، قيادة عسكرية رائدة . وقد  
قائل شعب « زوسا » تحت قيادة زعماء مثل « ندلاين » و « هينتا »  
و « مكاينا » ، بكل بطولة . ويقول المؤرخون الغربيون المتصفون  
ان الكفاح الشجاع لجماعة « زوسا » ضد الغزاة البريطانيين يعتبر  
ملحمة عظيمة استمرت لأكثر من مائة سنة .

ويشهد امتداد وقوة مقاومة « زوسا » على حقيقة أن اقتصادهم

كان قد وصل الى مستوى متقدم استطاع أن يساند الرجال تحت السلاح لفترات طويلة (١) .

### كفاح جماعة « الزولو » :

ان كل من لديه الملم ولو سطحي بالتطورات التاريخية في جنوب افريقيا في أواخر القرن الثامن عشر وخلال النصف الأول من القرن التاسع عشر ، لابد وأن يعرف عن قيام امبراطورية الزولو تحت القيادة الملهمة للملك « شاكّا » ملك الزولو ، وهو ابن سزانتاجاهونا . لقد استطاع هذا الملك الأفريقي البطل أن يجسد الى حد بعيد الديناميات السياسية والاجتماعية التي أثارت المجتمعات الأفريقية في الجزء الشرقي من جنوب افريقيا خلال القرنين الماضيين . وقد سبق أن ألمحنا في مقدمة هذه الدراسة أن هذا البطل الأفريقي الشجاع ، لا يقارنه بعض المؤرخين المنصفين من مؤرخي الغرب ، بكل من نابليون وقيصر وهانريال وشارلمان ، فحسب بل يرون أن « شاكّا هو رجل من هذا القبيل ، وربما يكون أعظمهم جميعا » (٢) .

فيلقد ولد « شاكّا » نحو عام ١٧٨٧ ولم يعيش أكثر من أربعين عاما ، حقق خلالها إنجازات مؤثرة ، اذ أعاد ترتيب التنظيم العسكري لجماعة الزولو . فالنفي استعمال الرمح النحيل واستخدام الحربة الصغيرة للطنن ، وخلال الحروب والمناورات السياسية ، استطاع أن يوحد ولايات الزولو المختلفة . واستطاع - في فترة زمنية قصيرة - أن يوسع من رقعة سيطرة الزولو . ثم بدا - بعد

---

(١) انظر : برنارد ماجوبين ، التطورات السياسية في تاريخ جنوب افريقيا .

م . س . د . ص ٢٠ .

(٢) المرجع السابق مباشرة ، ص ٢١ .

ذلك - كما لو كان يقترب من توحيد المنطقة كلها في ظل حكم واحد وهي ما تعرف اليوم باسم : ناتال وليسوتو ، وسوازيلاند .  
غير أن الأجل والهاء فجأة في عام ١٨٢٨ فلم ننجز المهمة . وقد استطاع - في حياته - أن يكون جيشا من قومه قدر قوامه بنحو ثلاثين ألف رجل . أن يقايا هذا الجيش الذي تناقص عدده وأصبح أقل قوة هو ذلك الجيش الذي ألحق في عام ١٨٧٩ بالبريطانيين أسوأ هزيمة في تاريخهم الاستعماري ، في معركة جزيرة لواما ، مع أن أسلحته لم تزد على الرماح والحراش في مواجهة بنادق مشاة جيش بريطانيا العظمى (١) .

وقد أثارت هذه الهزيمة على أيدي الأفارقة البدائيين نسبيا بالمقارنة بالبريطانيين عاصفة من الاحتجاج في البرلمان البريطاني ، فاتخذ مجلس الوزراء هناك قرارا بضرورة استعادة الهيبة البريطانية ، ولابد من إلحاق الهزيمة بأمة زولو .

وقد تكلف ذلك سنوات كثيرة وطويلة من القتال المرير ودماء ألوف من الرجال الشجعان من أجل تنفيذ هذا القرار (٢) .

وهكذا اتجه الجنود البريطانيون - بعد هزيمتهم المنكرة في عام ١٨٧٩ - إلى زولو لاند بالقوة وفرضوا عليها سلبا الزولو من غالبية استقلالهم ، ثم تم ضم زولو لاند كلية عام ١٨٨٧ وتم تسليمها إلى ناتال عام ١٨٩٧ ، بعد أن كانت بريطانيا قد فرضت شروطها على « ستشوايو » ملك الزولو بموجب اتفاقية تمثل الذمات وتبعية كاملين ، انتقاما من أمة الزولو وتحطيم لروح البسالة التي كان قد بثها زعيمهم الراحل « شاكّا » .

(١) المرجع السابق ملاحظة ، ص ٢٢ .

(٢) نفس المرجع ، نفس الصفحة .



وتبع ذلك نشوب « حروب البوير » - بين المستعمرين البريطانيين والمستعمرين الهولنديين في أكتوبر ١٨٩٩ ، أي بين قوى الاستعمار بعضها البعض في جنوب أفريقيا . وفي أعقاب نكسات أولية ، احتلت القوات البريطانية جوهانسبرج في مايو ١٩٠٠ ، ونفى « كروجر » رئيس جمهورية البوير ، وأعلن ضم جمهورية الترانسفال ، إلا أن البوير رفضوا قبول الهزيمة ، فشنوا حرب عصابات ضد الانجليز على مدى عامين . ثم تم توقيع السلام بين الطرفين بموجب معاهدة « فيرينجينج » Verceniging في ١٣ مايو ١٩٠٢ ، تلك المعاهدة التي قننت علاقة بريطانيا بالبوير ، ونقلت هذه العلاقة بين الطرفين من مرحلة الصراع والتنافس بينهما الى مرحلة جديدة من التعاون والتحالف بين قوى المستعمرين البيض على حساب أصحاب الأرض الشرعيين من الأفارقة ، والتي مهدت لقيام اتحاد جنوب أفريقيا - كدولة عنصرية تجسد حقيقة الاستعمار الاستيطاني - والذي تم الاعلان عنه رسميا بعد ثمان سنوات فقط من تاريخ هذه المعاهدة .

## التحالف البريطاني - البويري

### وتطور حركات المقاومة والتحرير الأفريقي في جنوب أفريقيا

كانت الذكرى الثامنة لتوقيع معاهدة فيرينجينج ، أي في مايو ١٩١٠ هي الفرصة التي انتهزتها ولود المستعمرات الأربع للمستوطنين البيض وهي الكاب وناatal وأورانج فرى ستيت والترانسفال ، من أجل الاعلان رسميا عن بدء قيام اتحاد جنوب أفريقيا .

وبذلك - وفي هذا التاريخ الذي يرمز الى المصالحة بين أعداء

الأمس خلفاء اليوم - توجد البريطانيون واليوير تحت سيادة التاج البريطاني . ومنذ ذلك التاريخ فصاعدا ، تم القرار المساواة السياسية الكاملة بين اليوير والبريطانيين في سياسات جنوب أفريقيا . وفي مجلس العموم البريطاني ، وقف وزير الخارجية البريطاني اللورد بلفور - يوم الثامن من ديسمبر ١٩٠٨ - ليعلن بياناً يوجز فيه : آمال البريطانيين بالنسبة للدمونيون البريطاني الجديد ، حيث جاء فيه :

« لقد أعلننا مرة بعد الأخرى أن ما نتطلع اليه هو قيام أوضاع في المستعمرتين يكون فيهما للهولنديين والانجليز امتيازات متساوية ، ويتم فيها اقتسام الخبرات المرتبطة بالحكم الاستعماري البريطاني في كل أوجه المعسورة من قبل سكان الترانسفال وأورانج نرى ستيت كما هي مقنسة من قبل آخرين من رعاية صاحبة الجلالة ... ان النية في أن يكون النظام الاستعماري الانجليزى في جنوب أفريقيا على ما هو عليه في كل مكان آخر ، نظام آخر . لم تتوالأ أبدا ، فقد تم التعهد بها علنا وصراحة من قبل كل وزير ذي تفكير سليم ، (١) »

وهكذا فبينما كانت الحرب بين الانجليز واليوير ( ١٨٩٩ ) حالة تقليدية من حالات وقوع « المشاجرة بين اللصوص » ، فقد كانت معاهدة « فيرينجينج » ، وقيام اتحاد جنوب أفريقيا « مصالحة دستورية بين الغزاة » (٢) .

وبعد أن استتب الأمر للبيض في جنوب أفريقيا بموجب ذلك

(١) جاء في : بير ( س . ه ) : ١

Imperial Policy in South Africa 1902 - 1910 (London, Oxford University Press, 1955), pp. 38-39.

(٢) ماجوبين ، المرجع السابق مباشرة ، نفس الصفحة .

الحلف البريطاني البوير ، كان لابد للبيض العنصريين أن يصرحوا  
بوضع الاستراتيجية السياسية الكفيلة بمواجهة « القوة السوداء »  
حاضرا ومستقبلا .

يقول أحد هؤلاء البيض من منظري سياسة الحكم العنصري في  
جنوب أفريقيا والمدافعين بحماس عنها ، وهو الجنرال جان  
كريستيان سميت ( الابن ) :

« ان شعبين ( اسود وبيض ) لا يمكن أن يعيشا معا جنبا الى  
جنب الى ما لا نهاية بدون حدوث انفجار كبير مستقبلا . ومن أجل  
يوم الحساب هذا ، لا بد أن نستعد نحن البيض . ويجب أن نعرف  
أننا لدينا في سلطتنا كل هذه الأشياء التي تضمن التفوق العددي  
والعسكري . ويجب أن نمنع غير البيض من امتلاك أسلحة نارية  
أو التدريب على استعمالها . ويجب أن تبقى الصناعة التمويلية ،  
والثروات ، والتعليم في أيدي البيض . إذ أن كل هذه الأشياء  
تضاعف من القوة العسكرية . ولابد أن نأخذ موقفا حازما تجاه  
نفث الروح النقابية بين البانتو أو تجاه تشكيل هيئات سياسية ،  
لأن ذلك يقضي الى تضامن خطير ، ويتمن ألا تختلط عقدة الخوف  
الماعطى مع المتطلبات العسكرية » ( ١ ) .

وبعد الغزو ، شرع المستوطنون البيض في تدعيم سلطانهم  
السياسية والاقتصادية في الدولة بفرض مواجهة المجتمعات  
الأفريقية المهزومة ، وتقليصهم وتمجيزهم . وكان أولئك  
المستوطنون البيض يؤمنون بمفهوم الصفر في علاقات السلطة :  
بمعنى توفر كل السلطة في أيديهم مع انعدام السلطة تماما  
للأفريقيين . وقد نمت القومية الأفريقية ، رغم كل محاولات

( ١ ) المرجع السابق ميانزة ، ص ٢٨ .

البيض وأدها ، لتعكس تاريخ السود كله في مواجهة توازنات السلطة البيضاء . وفي مرحلة من مراحل عملية المواجهة المتصاعدة ، أصبح دور القوة أكثر وضوحا عما كان عليه في السابق (١) .

على أي حال ، يمكن تقسيم مراحل تطور المقاومة الأفريقية ، إلى مراحل أربع : فالمرحلة الأولى ، تضمنت المقاومة المسلحة ضد الغزو واستمرت لأكثر من مائتي سنة . وقد سبقت الإشارة إلى ذلك آنفا . أما المرحلة الثانية ، فقد شهدتها بداية القرن الحالي ، وقد اتسمت باتخاذها أشكالا سياسية للمقاومة ولتنضال ضد المستعمرين البيض . وفي المقابل واجه البيض ذلك بكل العنف والقمع وبكل وحشية ، وقد استمرت هذه المرحلة حتى عام ١٩١٠ تقريبا .

أما المرحلة الثالثة ، فقد بدأت بعد قيام اتحاد جنوب أفريقيا وخاصة أثناء الحرب العالمية الأولى عندما حضرت أعداد كبيرة من الأفريقيين إلى المدن ، وأخذوا في الاندماج في قطاع التنجيم وقطاع الاقتصاد الثانوي كعمال . وأخذت أعدادهم في التزايد إلى أن بلغت عام ١٩١٨ حوالي ثلث مليون عامل . وأهمية هذا التطور أن الاضراب قد صار - بين العمال السود - هو السلاح الرئيسي للتنضال . وقد استخدم - أساسا - للمطالبة برفع الأجور .

أما المرحلة الرابعة فقد بدأت بحظر نشاط المؤتمر الوطني الأفريقي ANC في عام ١٩٦٠ ومؤتمر الوحدة الأفريقية PAC في عام ١٩٦١ ، ثم تم تشكيل حزب «مجم الأمة أو (أومخونتو وي سيزوي)» بهدف ألقيا بنضال مسلح . ويمكن القول بأن النضال المسلح قد بدأ فعليا في جنوب أفريقيا - في هذا القرن - منذ عام ١٩٦٧ .

---

(١) المرجع السابق ، ص ٢٢ .

وبذلك يكون النضال الأفريقي قد عاد الى صورته الأولى التي كان قد بدأها « شاكلا » - ملك الزولو - في بدايات القرن الماضي ضد الغزاة والمستعمرين البيض - فلما أدرك الأفارقة أن النظام العنصري لن يقبل نقاشا بغير لغة العنف والقوة ، كانوا مجبرين في الواقع على تنظيم صفوفهم والتعامل مع هذا النظام من خلال اللغة التي لا يفهم غيرها لأنه قد ولد - في الحقيقة - وسط الدماء والعنف . وهناك عدد من الأسباب الموضوعية التي ساعدت على هذا التطور ، أي تنظيم النضال المسلح ، أو « القوة السوداء » مثلما يسميها العنصريون البيض ، ولعل في مقدمتها :

١ - حصول جميع الدول الأفريقية تقريبا على استقلالها ، وقيام منظمة الوحدة الأفريقية ( ١٩٦٣ ) ، والتي أصبح لها جتاج شبه عسكري لمساعدة الشعوب الأفريقية المتهورة كشمب جنوب أفريقيا للحصول على استقلالها السياسي والاقتصادي . ونمى بها « لجنة التحرير الأفريقية » .

٢ - مساعدة الاتحاد السوفيتي وبعض الدول الاشتراكية ماديا وعسكريا ومن خلال المساعدة السياسية والدبلوماسية لحركات التحرير الوطني ومن بينها حركة التحرير الوطني في جنوب أفريقيا ، وناميبيا .

٣ - حصول روديسيا الشمالية على استقلالها عام ١٩٨٠ وتخلصها من النظام العنصري الذي كانت تسيطر عليه الأقلية البيضاء . بقيادة إيان سميث ، تنويعا لنضال حزبي «زانو» و «هايب» ، حيث أصبحت تسمى الآن « زيبابوي » وليس روديسيا الشمالية . هذا الأمر في حد ذاته قد أصبح بمثابة « عامل حفز » للأفارقة في جنوب أفريقيا من حيث يمت الأمل في نفوسهم لتكرار ما حدث هناك في بلادهم .

٤ - الحملة الدولية الاعلامية الضخمة افريقيا وعاليا ضد نظام  
الابارتيد في جنوب افريقيا ، والتأييد العول لحق الاقلية  
السوداء في جنوب افريقيا من اجل تقرير المصير .

وكان النضال الافريقى من اجل السلطة وتغيير الأوضاع في  
جنوب افريقيا لصالح الاقلية السوداء المغلوبة على امرها والمقهورة  
من جانب الاقلية البيضاء العنصرية ، ضعيفا حتى نهاية الحرب  
العالمية الثانية . لكنه - بعد تلك الحرب - أخذ في توحيد صفوفه -  
رغم اختلاف التوجهات السياسية لمكوناته وعناصره الفكرية او  
الايدولوجية . فقد شن مؤتمر الوحدة الافريقية - ذو التوجه  
اليسارى - الذى انضم اليه المؤتمر الهندى في جنوب افريقيا والحزب  
الشيوعى في جنوب افريقيا ، ومنظمة الشعوب الملونة ، نضالاً  
قوياً بدأ بما يعرف بحملة التحدى في عام ١٩٥٠ .

ومع نهاية الخمسينات ظهر في الأفق - أخيراً - ما يمكن ان  
يسبب الانهالك للسلطة السياسية وسيادة الاقلية البيضاء . وبدأ  
الحكام البيض يشعرون - لأول مرة - ان الثورة الشعبية - ان لم  
يتم احتواؤها ، فسوف تهدد حكمهم . ولم تكن مذبحة « شاربيل »  
في مارس ١٩٦٠ الا نتيجة للكفاح الذى خاضه الشعب المضطهد  
والمتنفل ضد الاقلية البيضاء المسيطرة . وقد شهدت الفترة بين  
عامى ١٩٤٩ و ١٩٦٠ اشكالا مختلفة من أعمال النضال الافريقى  
ضد حكم الاقلية البيضاء وسيطرتها المطلقة ، عبرت كاهسا عن  
الاحتجاج القوى وعن نفاد صبر الأقارقة في مواجهة مستعبدتهم .  
ولم تحصد خطوة المقاومة بعد مذبحة « شاربيل » عام ١٩٦٠ . كما  
نشبت انتفاضة « سويتو » في عام ١٩٧٦ .

ويمكن القول بان النضال الافريقى في جنوب افريقيا ضد

النظام العنصرى القائم وسيطرة الأقلية البيضاء : تفوقه - اليوم -  
حركتان : هما :

المؤتمر الوطنى الأفريقى ، ومؤتمر الوحدة الأفريقية . ولذلك  
يجب القاء مزيد من الضوء على كل من هاتين الحركتين الكهاسيتين :

**المؤتمر الوطنى الأفريقى : ANC : African National Congress**

تعود النشأة التاريخية الأولى لهذه الحركة الى عام ١٩١٢  
كمحركة سياسية تستهدف الكفاح من أجل إقامة المجتمع الديموقراطى  
غير العنصرى بالوسائل السلمية فى جنوب أفريقيا . وقد أثبتت  
الحركة - حتى الآن - قهرتها وفعاليتها ، بحيث قرضت نفسها -  
رغم حظر نشاطها فى عام ١٩٦٠ واعتقال زعيمها نيلسون مانديلا  
منذ ٢٢ عاما - على الأحداث بحيث لا يمكن تجاهل دورها فى أى  
تسوية مستقبلية من أجل التوصل الى الاستقرار فى جنوب  
أفريقيا (١) .

ويحظى هذا المؤتمر - ومؤتمر الوحدة الأفريقية - كلاهما  
بالاعتراف الرسمى من منظمة الوحدة الأفريقية التى تعتبرهما  
ممثلين شرعيين للشعب جنوب أفريقيا ، وتقدم لهما بكل أنواع  
المساعدة والدعم فضلا عن المساندة المعنوية والتأييد الأدبى .

ورغم أن الولايات المتحدة ومعظم الدول الغربية تنظر الى  
المؤتمر الوطنى الأفريقى على أن العناصر المؤثرة فيه ذات توجه  
ماركسى ، الا أن زعماء الحركة ( مثل مانديلا ، وأوليفر تامبو -

---

(١) المزيد من التفاصيل راجع : وليد محمود عبد الناصر ، المؤتمر الوطنى  
الأفريقى : حثرات وانعاسها ، السياسة الدولية ، العدد ٨٩ - يوليو ١٩٨٧ - من  
ص ٢١٣ الى ص ٢٢٣ .

زقنيم التنظيم حاليا ) قد حرصوا على التأكيد - بين العين والحق -  
على ان ايدىولوجية المؤتمر وتوجهاته وان تكن اشتراكية فيما يتعلق  
بالمسألة الاجتماعية ، الا انها تختلف عن الاشتراكية الماركسية .  
كما أنه يتبنى مجموعة أفكار ومبادئ للعدالة الاجتماعية هي مزيج  
بين الليبرالية والمفهوم الأفريقي للاشتراكية .

والحقيقة أن المؤتمر - منذ قيامه عام ١٩٦٢ - كان يتنادى  
دائما بأن الأساليب السياسية والسلمية هي التي يعتمد عليها وسيلة  
لنضاله . غير أنه وأمام اشتداد عنف وجبروت النظام العنصرى ضد  
الإفارقة ، فقد اضطر اضطرارا في المرحلة الأخيرة الى استخدام  
أسلوب الكفاح المسلح لمواجهة العنف بالعنف . فلم يكن ذلك من  
جانب المؤتمر الوطنى الأفريقى الا تعبيرا عن نفاد الصبر ، بعد ما لم  
تجد الأساليب السلمية فتىلا مع عنفوان ادهاب النظام العنصرى  
وتصاعده فى جنوب افريقيا .

ومن الغريب أن النظام العنصرى يتهم المؤتمر بأنه يمارس ما  
يطلق عليه « الإرهاب الأسود » | .

ولم يكن لمة شك فى أن خطر نشاط المؤتمر الوطنى الأفريقى  
( ١٩٦٠ ) ومؤتمر الوحدة الأفريقية ( ١٩٦١ ) قد خلق فراغا فى  
العمل السياسى والكفاحى الأفريقى فى جنوب افريقيا .

كما كان لاكتشاف القيادة العليا لمؤتمر التحالف فى  
« ريفونيا » عام ١٩٦٣ واعتقال أفراد هذه القيادة ، بمثابة انتكاسة  
كبرى فى هذا الصدد ، لأن ذلك قد تسبب فى « تفكك » الهيكل  
التنظيمى السرى للتحالف .

واستطاعت الحكومة العنصرية - فى الفترة ما بين ١٩٦٤  
و ١٩٦٨ - أن تفرض حجابا كثيفا من الهدوء على البلاد ، مع



اصدارها مجموعة قوانين بالضة الشدة والقسوة واستخفاف كافة  
أساليب التعذيب والقمع دون رقيب .

بيد أن هذا الموقف لم يستمر طويلا ، فقد استعاد المؤتمر  
الوطني الإفريقي عافيته وقوته بعد انتكاسته عام ١٩٦٣ ، وأخذ  
المؤتمر من جديد زمام المبادرة في العمل السياسي المضاد للنظام  
العنصري لتحضير الشعب الإفريقي للثورة الشعبية ضد العنصرية  
والأبارتيد .

وقد عكس نشوء حركة الوعي السوداء والفجاء الاضطرابات  
في مراكز حضرية مختلفة من جنوب إفريقيا ، نوعا من الترابط  
والتضامن بين تصاعد السخط الداخلي وبين الأنشطة الخارجية  
وتحالف المؤتمر الذي أعيد بناؤه (١) .

وجدير بالاشارة أن المؤتمر الوطني الإفريقي قد نجح في تطوير  
علاقاته داخليا مع كثير من العناصر والمصالح المختلفة التي يجمعها  
معا هدف رفض الأبارتيد مهما اختلفت توجهاتها السياسية  
**والايدولوجية** ، بما في ذلك بعض القوى والعناصر البيضاء الرافضة  
للعنصرية . وفي هذا الصدد يجب أن نأخذ في الاعتبار اجتماع  
داكار ( ٩ - ١٢ يوليو ١٩٨٧ ) الذي انعقد بين المؤتمر الوطني  
الإفريقي من ناحية وبعض عناصر **ليبيرالية** بيضاء من جنوب إفريقيا  
ترفض العنصرية وتنادي بنظام يعترف بالتعددية العرقية من ناحية  
أخرى . ويعتبر اجتماع داكار - من هذا المنظور - خطوة للأمام  
في اتجاه تقريب نهاية الحكم العنصري المطلق في جنوب إفريقيا ،  
برغم كل التهديد والوعيد الصادر من برينوريا ضد كل المشاركين  
في اجتماع داكار . ويكفي أن العناصر البيضاء المشاركة في

---

(١) برنارد ماجويين ، م ، ص ٢٤ ، ص ٣٥ .

الاجتماع قد أذانت **الابارتيد** كأساس للحكم في جنوب افريقيا ، واعترفت بالمؤتمر الوطنى الاثريقى كطرف رئيسى فى أى تسوية سلمية للأوضاع هناك .

بالمثل يمكن القول بأن المؤتمر الوطنى الاثريقى قد استطاع تطوير علاقاته الخارجية بالدول الاشتراكية وبعض حكومات ومنظمات فى عدد من الدول الاوروبية وخاصة من دول الشمال . فقد لعبت هذه العلاقات دورا مهما فى فتح الباب أمام الخيار العسكرى أمام المؤتمر وإبرازه فى قضية جنوب افريقيا على الساحة الدولية وكسبه دعما يتزايد على المستويين الرسمى والشمعى . كما أن زيادة ارتباط المؤتمر بقوى داخلية وتعبيره عنها منذ منتصف السبعينات هو - معا - دعم لشرعية تمثيل المؤتمر لشعب جنوب افريقيا داخل القارة وخارجها (١) .

ولعل فى الزيارة التى أنجزها « أوليفر تامبو » زعيم المؤتمر الى واشنطن فى ١٨ يناير ١٩٨٧ ومقابلته مع وزير الخارجية الأمريكى « شولتز » ، تعبيرا عن اتساع نطاق الاعتراف الدولى بالمؤتمر ، رغم التحفظات الأمريكية على التوجهات السياسية للمؤتمر باعتبارها يسارية .

وتتلخص مطالب المؤتمر الوطنى الاثريقى - فيما أبرزها زعيمه تامبو - فى النقاط التالية : -

- ( أ ) ضرورة إلغاء التمييز والفصل العنصرى ( **الابارتيد** ) .
- ( ب ) الإفراج الفورى عن المعتقلين السياسيين وفى مقدمتهم « نلسون مانديلا » .

---

(١) ولید محمود عبد الناصر ، م . س . د . ص ٢٢٢ .

(ج) تمزوجة اجزاء استفتاء عام شامل للجميع بغض النظر عن  
الحقوق ، وبالمساواة أمام الدستور .

(د) رفض التفاوض مع حكومة « بيثريوتا » الحالية .

وتجدر الإشارة أخيرا الى أن المؤتمر الوطنى الأفريقى يحتفظ  
بعلاقات قوية خاصة مع منظمة « سوابو » التى تكافح ضد رفض  
العموم المشترك ولكن من أجل تحقيق استقلال ناميبيا . وهناك  
تبادل للمعلومات والخبرات بين المنطقتين وتأييد متبادل فى المخاض  
المولية والأفريقية . كما أن المؤتمر يحتفظ بعلاقات وثيقة مع منظمة  
التحرير الفلسطينية ويساوى بين التفسير الاسرائيل للحكم الذاتى  
الفلسطينى وبين سياسة معازل الأفارقة ( البانتوستانات ) التى  
تعمل جنوب أفريقيا على فرضها . كما يسعى المؤتمر تماما لدعم  
العسكرى والنووى والأمنى والاقتصادى المقدم من اسرائيل الى جنوب  
أفريقيا (١) .

### حركة مؤتمر الوحدة الأفريقية : PAC

إن هذه الحركة لا تختلف كثيرا - من حيث مطالبها - عن حركة  
المؤتمر الوطنى الأفريقى .

يبد أنها توصف - عادة - بأنها أكثر واديكالية وتشددا من  
سابقتها ، من حيث وسائلها المعتمدة لتحقيق مطالبها . لكن هناك  
فارقا جوهريا يميز هذه الحركة عن حركة المؤتمر الوطنى الأفريقى ،  
من حيث الهدف النهائى لتضالها السياسى والعسكرى : إذ أنها  
تستهدف القضاء نهائيا على أى نفوذ للبيض فى البلاد ، وتتطلع

(١) المرجع السابق مباشرة ، ص ٢١٩ .

الى تحقيق صورة للوضع في جنوب أفريقيا مستقبلا قريبة من  
الوضع الحالي في زيمبابوي ( روديسيا الشمالية سابقا ) .

يقود مؤتمر الوحدة الأفريقية حاليا السيد / جونسون ملايمبو  
J. Mzimba وتؤمن حركته بالمبادئ الاشتراكية على النسق  
الصيني وتنتظر الى الاتحاد السوفيتي على أنه قوة إمبريالية مثل  
القوى الغربية .

هناك ملاحظة أخيرة تتلخص في أن قيادة كل من التنظيمين  
تمارس عملها حاليا من خارج أراضي جنوب أفريقيا وتوجه عناصرها  
للعمل ضد النظام المنصري في البلاد من المنفى .

كما أن هناك دعوة - في المرحلة الراهنة - الى الحركتين  
بضرورة العمل على توحيدهما : المؤتمر الوطني الأفريقي  
ومؤتمر الوحدة الأفريقية في تنظيم سياسي موحد على غرار ما حدث  
في السابق في روديسيا الشمالية قبل الاستقلال حين وحد كل  
من « فوجاي » و « نكومو » عملهما ونشاطهما السياسي لمقاومة  
وانهاء نظام « أبارتيد » المنصري حتى تحقق الاستقلال  
لزييمبابوي عام ١٩٨٠ .

يجب أن تتحد كل القوى الوطنية السوداء في جنوب  
أفريقيا في جبهة واحدة تنسق عملها في مواجهة الخطر المشترك .  
فقد رفضت الحكومة المنصرية بقيادة « بويربونا » أي حل سياسي ،  
ومدت ( في يونيو ١٩٨٧ ) حالة الطوارئ لمدة عام ثالث ، وحولت  
الدولة الى دولة عسكرية دائمة ووضعت حوالي ٢٥ ألف وطنيا من  
السود في المعتقلات . وهذا « بوتنا » يسخر من حركات التحرير في  
جنوب أفريقيا وهو يهاجم زعماء المؤتمر الوطني الأفريقي بقوله :  
« ... اننا لن نتكلم مع هؤلاء الأشخاص ولكننا سنحاربهم لسبب

بسيط هو أنهم جزء لا يتجزأ من اللغة الإعرابية التي تكتنف العالم اليوم ، (١) .

### وبعد : فهل ثمة أمل ؟

إذا كانت شمس الاستقلال والحرية قد أشرقت على القارة الأفريقية في الستينيات والسبعينات وإذا كانت روديسيا الشمالية قد استطاعت - أخيرا - في عام ١٩٨٠ أن تتحرر من سيطرة الأقلية البيضاء على الحكم والسياسة فيها بقيادة المنصرى الأبيض ، إيان سميث ، بفضل الكفاح السياسي والعسكري المؤب للافارقة ، فهل قاربت ساعة الخلاص ، خلاص المقهورين الافارقة في جنوب افريقيا وتامبيزيا ؛ وهل تشرق شمس الحرية والمساواة وانهاء سيطرة الأقلية المنصرية من أحفاد البوير والبريطانيين ، على هاتين البقعتين من الجنوب الأفريقي ؟ وحتى ؟ وكيف ؟

وهل تستطيع مثل هذه الحركة وتنظيمات التحرير الوطني أن تقوض أركان النظام المنصري المتيد المتيد في جنوب افريقيا ، لتغيير الأوضاع لصالح الأغلبية الأفريقية السوداء ، صاحبة الأرض الأصلية ، وإفراغ المحتوى المنصري للنظام ، من أجل إقامة نظام يقوم على العدالة ويعترف بالمساواة المنصرية ، وينبذ «الابارتيد» .

مثلا شغلت مثل هذه الأسئلة ، ومازالت تشغل بال كل الافارقة : ساسة ومتفكرين وشعوبا ؛ فانها الحت أيضا على الرئيس السنغالي « عبده ضيوف » خاصة حين كان رئيسا لمنظمة الوحدة الأفريقية ( ١٩٨٦/١٩٨٥ ) .

---

(١) الأوبزرفر البريطانية ، نقلا عن : الأسرام ١٩٨٧/٦/٢٥ .

ومن أجل هذا قام « ضيوف » بزيارة الى منطقة الجنوب  
الأفريقي في الفترة من الأول الى التاسع من أكتوبر ١٩٨٥ .  
زار خلالها دول خط الجوار والمواجهة الست مع جنوب أفريقيا  
بالإضافة الى كل من ليسوتو وبتسوانا . ووجد أن الوضع الحالي  
في جنوب أفريقية معقد للغاية من الناحية العرقية ( أو العرقية -  
Race ) ؛ ذلك أن الوضعية العرقية هناك - فيما رأي ضيوف -  
خليط من البيض والسود والهنود والآسيويين والمختلطين . وقد  
خرج من هذه المقدمة بنتيجة تلخصت - في اعتقاده - بأن الحل  
المستقبل الممكن لن يكون الا من خلال التفكير الجدي في قيام دولة  
متعددة الأعراق أو الأجناس أو « الدولة ذات التعددية العرقية »  
وهو ما أسماه « ضيوف » بالتعبير الفرنسي (١) Etat multiracial

إن هذا الحل - في رأينا - يستند الى ما يمكن تسميته  
**بالحل البراجماتي أو العقلاني في تصور الممكن السياسي** ،  
ويبعد عن الشطط والتطرف في التصورات السياسية لمستقبل  
الوضع في جنوب أفريقيا . لكن المشكلة - التي لم ينكرها  
« ضيوف » نفسه أن هذا الحل لن يتأتى الا عن طريق أعمال  
التفاوض مع المعتدلين والعقلاء من البيض ، بيد أن حكام بريتوريا  
الحاليين يرفضون بشدة أي حل من هذا القبيل .

لكن يبدو أيضا أن الأيام قد برحنت عن أن « ضيوف » -  
في هذا الشأن - كان ذا نظرة ناعية ؛ ففي اعتقادي لم يأت من  
فواخ اجتماع « دكاكر » ( ٩ - ١٢ / ٧ / ١٩٨٧ ) - أي بعد حوالي  
عامين من نشر أفكار « ضيوف » السابق الإشارة إليها - وهو  
الاجتماع الذي جمع بين واحد وستين شخصية من مواطني جنوب

أفريقيا البيض من مفكرين وصحفيين ورجال أعمال من قوى التفكير الليبرالي من جهة وسبعة عشر شخصا يمثلون « المؤتمر الوطني الأفريقي » من جهة أخرى . أولئك البيض الذين يمكن اعتبارهم من « المعتدلين والعقلاء من الأقلية البيضاء في جنوب أفريقيا » قد جاءوا للتفاوض مع أبرز ممثل الأغلبية الأفريقية : المؤتمر الوطني الأفريقي . من أجل مناقشة إمكانات الحل المستقبلي لمسألة الوضع في جنوب أفريقيا . إن هذه علامة طيبة ذات دلالات إيجابية في صالح تحقيق « الوضع السوي » لمستقبل جنوب أفريقيا . ورغم كل ردود الفعل العصبية والتمشجة التي صدرت عن بريتوريا ضد لقاء دكاكر من أجل الاختيار الديمقراطي في جنوب أفريقيا .

إن من بين العوامل التي تقوى من شسوة سلطات النظام العنصري في جنوب أفريقيا وتشجعها على تشديد قبضتها في مواجهة الأفارقة السود وتتمادى في طغيانها ضدهم ، ثقتها بأن الدول الغربية ( وفي مقدمتها الولايات المتحدة وبريطانيا وألمانيا الغربية ) ليست جادة ولا راغبة أصلا في تطبيق القرارات والتوصيات الدولية في شأن ضرورة تطبيق العقوبات الإلزامية الشاملة ضد جنوب أفريقيا ، مثلما تدل الشواهد على ذلك . ونحن لا نتوقف ولا يجب أن نتوقف كثيرا أمام التصريحات الغربية التي قد تهاجم بين الحين والحين ، « الأبلهية » والسياسات العنصرية لجنوب أفريقيا ، فالمعبرة بالسلوك العملي وكيفية التعامل الفعلي مع جنوب أفريقيا ، وليس بالكلام والتصريحات التي تستهدف « التفاتك السياسي » أفريقيا عالميا ، وليس ببعيد الفيتو الأنجلو أمريكي في مجلس الأمن في فبراير ١٩٨٧ بالاعتراض على قرار تطبيق العقوبات الإلزامية الشاملة ضد جنوب أفريقيا .

يضاف الى ما سبق ان معظم الدول الغربية تلجأ الى اسلوب  
تسييع الموقف لصالح نظام جنوب افريقيا وضد صميم مصالح  
المواطنين السود فيها . من ذلك مثلا قيام الدبلوماسية الغربية  
بترويج نظرية أنجلو أمريكية تعبر عن قناعة كل من رئيسة  
الوزراء البريطانية السيدة / تاتشر والرئيس الأمريكي ريجان  
مفادها ان الحل المقبول والمقبول لمشكلة جنوب افريقيا ، انما يكمن  
في ضرورة اقتسام اراضي جنوب افريقيا بين البيض من جهة  
والسود والملونين من جهة أخرى وفقا لقاعدة « قدر كل طرف بحسب  
تحقيق التنمية » . ولا تحتاج هذه النظرية لقدر كبير من الذكاء  
لادراك ما فيها من تحيز مسبق وصارخ الى جانب الاقلية البيضاء  
ضد الاغلبية السوداء والملونين ، فضلا عما فيها من تسطيح  
واضح للامور . فان الدول الغربية تعمد - قبل غيرها - ان مثل  
هذه النظرية - حتى لو توفرت الادلة السياسية من كل الاطراف -  
غير قابلة للتطبيق .

تلجأ الدبلوماسية الغربية أيضا - والدبلوماسية الأمريكية  
بصفة خاصة - الى تطبيق سياسة « الجزرة والمصا » - أي الترغيب  
والترهيب . سواء من الاغلبية السوداء في جنوب افريقيا او مع  
دول الجوار والمواجهة مع جنوب افريقيا ، لصالح النظام العنصري  
وليس غيره . فلا مساعدات دون مسايرة الخطوط السياسية التي  
حددها وتحددها الدبلوماسية الغربية بشأن منطقة الجنوب  
الافريقي بما في ذلك جنوب افريقيا .

ان هذه العوامل جميعها - فضلا عن السيطرة الكاملة للأقلية  
العنصرية البيضاء على الأوضاع في جنوب افريقيا وعلى مصادر  
الثروة والانساج فيها تساعد على اطالة عمر « الأبارتيد » وعلى  
طول بقائها التسيبي .



وفي المقابل نجد ان دول منظمة الوحدة الافريقية مجتمعة  
 هالالت غير قادرة من الناحية العملية على تحقيق المواجهة القوية  
 والفاعلة لغرض اى حل من شأنه اثناء الوضع المنصرى فى جنوب  
 افريقيا . ولاتملك هذه الدول سوى الاماليب السياسية والاعلامية  
 والمساندة الابية والمنوية للأغلبية الافريقية السوداء فى جنوب  
 افريقيا ، فضلا عن بعض المساعدات المالية والعسكرية للمنظمات  
 حركة التحرير هناك كالمؤتمر الوطنى الافريقى ، ومؤتمر الوحدة  
 الافريقية ، ومنظمة « سوابر » ( التى تعمل من أجل تحرير  
 واد تقال ناميبيا ) .

### الساتياجراها / المقاومة السلبية او المقاومة من خلال اللاعنف

ارتبط مصطلح الساتياجراها Satyagraha باسم الزعيم  
 الهندي الكبير المهاتما غاندى ( والمهاتما mahatma تعنى بالهندية  
 « الروح العظمى » وهى الصفة التى أطلقها عليه شاعر الهند  
 العظيم « طاغور » منذ يناير ١٩١٥ وصارت تطلق عليه من ذلك  
 التاريخ فصاعدا ) . وتصف دائرة المعارف البريطانية ( طبعة  
 ١٩٧١ ) غاندى بأنه « مهندس تحرير الهند من خلال الثورة غير  
 العنيفة (١) » . ولد غاندى فى ٢/١٠/١٨٦٩ ومات مقتولا فى  
 ٣٠/١/١٩٤٨ شهيدا لمبادئه عندما اغتالته يد متعصب هندوكى  
 كان يعارض سياسته القائمة على فلسفة اللاعنف وخاصة مع مسلمى  
 الهند الذين كانوا يطالبون فى ذلك الوقت بإقامة دولتهم المستقلة  
 عن الهند ( الباكستان فيما بعد ) .

(١) انظر : دائرة المعارف البريطانية ، مجلد ٦ ، طبعة ١٩٧١ ، ص ١١٢٨

وعندما قطع غاندى مراحل متقدمة من كفاحه السياسى وجد ان مصطلح « المقاومة السلبية » *passive resistance* غير دقيق ، فابعد له بمصطلح الـ *satyagraha* والذي يعنى حرفيا « اللاعنف » *non-violence* ، أو « القوة المتولدة عن تزاوج الحقيقة والحب » ، وهى الفلسفة السياسية التى طبقها على مدى ثماني سنوات فى جنوب أفريقيا ابتداء من عام ١٩٠٦ . فقد كان غاندى يوصف دائما بأنه من أكبر الباحثين عن الحقيقة . وقد دفعه بحثه عن الحقيقة وحبه لها الى القراءة المتعمقة فى أمهات الكتب ليس فقط فى الكتب المقدسة عند الهندوكيين ولكن درس القرآن الكريم والانجيل ، وقرا كتب كارل ماركس وخاصة كتابه « رأس المال » أيضا ، وهو يصدد بحثه وتنقيبه عن الحقيقة . وقيل انه قد بدأ مقتنعا بأن « الله حقيقة » وانتهى الى أن « الحقيقة هى الله » .

### غاندى يبدأ كفاحه السياسى من جنوب أفريقيا :

فى جنوب أفريقيا ، عاين غاندى بنفسه قسوة المعاملة التى يلقاها بنو جلده من الهنود هناك ، ولمس بشاعة التمييز العنصرى ، وتمثلت أولى اجراءاته لمقاومة هذا التمييز فى توحيد العناصر الهندية المتناثرة ، وكانت تضم مسلمين وهندوسيا ومسيحيين وبارسيين ، وكان بينهم الفقراء والأغنياء والعمال والتجار على السواء . ونجح غاندى المحامى فى تاليف رأى العام فى كل من الهند وبريطانيا ضد تشريع يمنع الهنود من التصويت ، تمهيدا للتخلص منهم (١) . وفى ١٩٠٦/٨/٢٥ أُلزمت حكومة الترانسفال

(١) غزاد محمد شويل ، غاندى قديس السياسة ، سلسلة قادة الفكر ، الهيئة

العلمية للكتاب ، القاهرة ، ١٩٧٤ ، ص ٧ وما بعدها .

( في جنوب أفريقيا ) سن تشريع يفرض على الهنود ، دون غيرهم ، تسجيل أنفسهم ، والا تعرضوا للسجن والغرامة والابعاد . وقرر غاندى مقاومة تطبيقه ، ولكن شريطة ان تتخذ المقاومة صورة سلبية ، وأنشا لهذا الغرض جماعة المقاومة السلبية ، على الرغم من تحذيرات الحكومة له .

وهكذا ، تمت في ١١/٩/١٩٠٦ بالمرح الامبراطوري في جوهانسبرج بجنوب افريقيا - ولأول مرة في تاريخ الانسانية - صياغة فكرة المقاومة السلبية التي اشتهرت باسمها الهندي « ساتياجراها » وتعني لفظا واجمالا « الثبات على الحق » ، وفسرها البعض بأنها « العصيان المدني بغير استخدام العنف من قبل الذين يطبقونها » . وبفضل هذه الخطوة تأكد لحكومة الترانسفال فشل تشريعها ، فأخذت تعد العدة لتنفيذ اجراءات القمع ، وهنا تقدم غاندى مطالبا بتوقيع اقسى العقوبات عليه باعتباره الذي اوحى بساخطه تشريع الحكومة ، فحكم عليه بالسجن ثلاثة شهور . واقتضت جماهير الجالية الهندية في الترانسفال اثر غاندى حتى فاضت سجونها بأولئك الذين تحسبوا قانون التمييز الجائر ، وكانوا يصيبون اقل القليل من الطعام لكن روحهم الممتوية كانت في قمتها . فنجمت حيلة غاندى السلبية ، فاضطرت حكومة الترانسفال لاطلاق سراح السجناء من أبناء الجالية الهندية .

ومن هنا كان تحدى قانون التسجيل في جنوب افريقيا مجرد فاتحة لتطبيق مبدأ المقاومة السلبية الذي بات عماد فلسفة غاندى السياسية ودعامتها الأولى ، تلك الفلسفة التي طبقها بعد ذلك ضد الانجليز في الهند ، وحقق لبلاده من خلالها الحرية والاستقلال .

ولعل المؤرخ والفيلسوف البريطاني « ارنولد توينبي » ، كان في منتهى العمق حين علق ذات يوم ( ٣٠/١٢/١٩٦١ ) بعبارة

قد اشتهرت عنه واصابت كبد الحقيقة ، حين قال : « في اليوم الذي شاهد فيه المفكرون البريطانيون زعامة الهند تزهد في الشهرة والماديات ؛ أيقنوا بأن أيام الامبراطورية قد دنت » (١) .

ثبتت جذور فكرة المقاومة السلبية - الساتياجراها - اذن ، وطبقت للمرة الأولى في التاريخ ، في جنوب أفريقيا ذاتها في مواجهة التمييز العنصري وعنقوان عنصرية القوة في يد العنصريين البيض هناك ، وأنت ثمارها في أوائل القرن الحالى ، حتى قبل قيام دولة جنوب أفريقيا رسميا في عام ١٩١٠ .

ودعم القرارات السولية الجديدة ، فإن سلطات جنوب أفريقيا العنصرية لاترعى ولا تخفف من غلوائها في مواجهة مواطنيها السود والملونين ، الذين يشكلون الأغلبية الساحلة بين السكان . ولا ينتظر أن تفعل في المستقبل المنظور . ومن غير شك أن القوة المادية والعسكرية ، في الداخل ، وقوة المساندة السولية من قبل الدول الغربية صاحبة المصلحة في استمرار الوضع الراهن ، في الخارج ، اما تقوى من شوكة « النظام » العنصرى وتطيل عمر بقائه .

ان عناصر القوة المتوفرة لدى النظام العنصرى تفوق بكثير ليس فقط قوة الأغلبية السوداء والملونة في جنوب أفريقيا ، بل تفوق أيضا قوة دول الجوار والمواجهة الافريقية في الجنوب الافريقى ، والقوة تحتاج - بدون شك - الى قوة مضادة مساوية لها أو متفوقة عليها لتحجيدها والتغلب عليها .

وهناك نوع آخر من القوة لم يأخذ حظه الكافى - بعد -

---

(١) أفراد محمد شبل ، توينبى مبدع النهج التاريخى الحديث . سلسلة داء الفكر . الهيئة المصرية العامة للكتاب . القاهرة . ١٩٧٥ . ص ٩ .

في التجربة على ساحة الجنوب الأفريقي ، قوة المقاومة السلبية .  
وقوة المقاطعة التي تستطيعها الكتلة السوداء في مواجهة تكتل  
الأقلية المنصرية .

ربما نحتاج هذه القوة - التي تستند أساسا على القوة  
المعنوية والروحية ، إلى قيادة سياسية « كاثوليكية » تقودنا في  
الاتجاه التنظيمي والسياسي الصحيح ، وربما لم تتوفر بعد مثل  
هذه القيادة الأفريقية . وربما صلح « ويلسون هاندولا » لهذه  
المهمة . وربما لهذا السبب - أصلا - هازلت الحكومة المنصرية  
تعتقله وتحتفظ به في سجونها منذ عام ١٩٦٤ حتى الآن ، رغم  
مرضه وضعفه وتقدم السن به . ومن المؤكد أن هذه السلطات  
تعي تماما « تجربة غاندي » فيها منذ عام ١٩٠٦ ، وهي لا تريد  
للتاريخ أن يعبء نفسه . وبظل الأمل - في خلاص المتهورين من  
الإفارقة في جنوب أفريقيا - معقودا على ظهور « غاندي الأفريقي »  
يقود النضال السلمي بأسلوب المقاطعة والمقاومة السلبية في محاولة  
جديدة لبعث « الساتياجراها » في نوب الأفريقي من أجل تحقيق  
المساواة المنصرية في مواجهة « الأبارتيد » .

### الاضرابات العمالية ( ٩ - ٣٠ أغسطس ١٩٨٧ ) كنموذج تطبيقي ناجح للمقاومة السلبية في مواجهة ظلمان المنصرية البيضاء في جنوب أفريقيا

هكذا وقبل أن يمثل هذا الكتاب للطبع ، تشاء المقادير  
أن يتضمن تسجيلا تاريخيا للنجاح الذي قد تحقق لواحد من  
نماذج التطبيق الأفريقي لفكرة أو فلسفة الـ « ساتياجراها »  
بالمفهوم الذي سبقت الإشارة إليه .

فسوف يسجل التاريخ الأفريقي بكل الفخر أحد أيام المجده  
للضال الأفريقي للقوة السوداء الملهمة في جنوب أفريقيا في  
كفاحها ضد حكم العنصرية البيضاء. هناك - ذلكم هو يوم الأحد  
التاسع - من أغسطس عام ١٩٨٧ الذي بدأ فيه أكثر من ٣٤٠ ألف  
عامل أفريقي من عمال مناجم الذهب والفضة والنحاس ، اضرابهم  
الذي أعلنوا - عن طريق الاتحاد العام للعمال - أنه لن يتوقف حتى  
تجلب مطالبهم . مع أنه كان من المفروض أنه لمدة اثنتي عشرة ساعة  
فقط في البداية . فقد استمر لعدة أسابيع دون توقف . وتمثلت  
المطالب العمالية للمضربين في رفع أجورهم ، وتحسين ظروف  
المعيشة ، وزيادة ساعات الراحة وأيام الإجازة السنوية . وقد  
أشارت بعض المصادر الصحفية الى أن من ضمن أهداف هذا  
الاضراب أيضا الاحتفال بذكرى « النفاضة سويتو ١٩٧٦ » ،  
باعتبارها انتفاضة تاريخية ترمز لاصرار الأفارقة السود في جنوب  
أفريقيا على مجابهة سياسة الفصل والتمييز العنصري التي تطبقها  
حكومة الأقلية البيضاء ضدهم هناك .

وفي ثاني أيام الاضراب أجرت مراسلة الاذاعة البريطانية  
في جوهانسبرج مقابلة اذاعية مع أحد المسئولين في اتحاد العمال  
المضربين أوضح فيها صراحة أنه اذا كان سلطات جنوب أفريقيا  
تصر على أن تصف هذا الاضراب العمال بالصفة السياسية ، فهي  
حرة في أن تصفه كذلك . دون أن ينفي عن الاضراب صيلفته  
السياسية .

وكان طبيعيا أن تلجأ السلطات العنصرية الى كل الوسائل  
لمنع المضربين عن القيام بالاضراب أولا ، ثم في وقف استمرارهم  
في اضرابهم ، بعد ذلك . لكن المضربين استمروا في الاضراب ،  
وانضم اليهم عمال آخرون لم يكونوا قد بدأوا معهم الاضراب في

بدايته . معنى ذلك أن النجاح يفرض بمزيد من النجاح . فانضم  
عمال المناجم في ناميبيا الى اخوانهم المضربين في جنوب افريقيا .

كانت التمرد الأولى لنجاح الاضراب حسيما ثقافته وكالات  
الانباء من جوهانسبرج أن برلمان جنوب افريقيا قد ( اضطر )  
يوم ١١/٨/١٩٨٧ ( وهو ثالث أيام الاضراب ) الى إلغاء قوانين  
الفصل العنصري في المناجم والسيارية منذ عام ١٩١١ والتي تحرم على  
العمال والمواطنين الأفارقة تقلد المناصب الفنية والادارية العليا في  
قطاع المناجم . ورغم أن بعض المراقبين قد اعتبر هذه الخطوة  
بمثابة « تحول تاريخي » ، الا أن المتحذات باسم العمال الأفارقة  
المضربين قد أكد أن الاضراب لن ينتهي حتى تتم الموافقة على جميع  
المطالب الوطنية والمعيشية والصحية للعمال .

غير أن الدلالة الحقيقية لهذا الاضراب تكمن في حقيقة أن  
الكتلة السوداء في جنوب افريقيا تستطيع - ان إتجهت كما حدث  
في هذا الاضراب - أن تهدد الكيان العنصري هناك ، من خلال  
تهديد اقتصاده بالشلل والتوقف . وقد ضجت شركة « الانجلو  
أمريكان » كبرى الشركات العاملة في قطاع المناجم في جنوب  
افريقيا بالشكوى من الخسائر الهائلة التي تكبدتها من جراء  
هذا الاضراب العمال الذي وصف بأنه أكبر الاضرابات العمالية في  
تاريخ جنوب افريقيا . وبلغت خسائر أصحاب المناجم - من جراء  
الاضراب - عدة مئات من ملايين الدولارات .

ولستطيع أنؤكد من الآن عددا من المؤشرات :

١ - هذه هي البداية الحقيقية للنضال الاقريقي العمالي -  
من خلال وسائل غير عنيفة ولكنها مؤثرة وفعالة لكي يلتحسم مع  
النضال الذي تقوم به حركات التحرير سياسيا وعسكريا .

٢ - لا بد أن النظام العنصرى وقد شعر من جراء تنفيذ هذا الاضراب بكابوس حقيقى ، سوف يعيد حساباته مع القطاع العمالى ، وسوف يحاول الالتفاف حول تلك الانتصارات التى حققتها قوة العمل السوداء لمزلها عن أى مضمون سياسى ، وسوف يحاول شق صف القيادة العمالية من الداخل اما بالاغراءات واما بالوعدة واما بالاضطهاد السياسى ، أو بكل هذه الوسائل معا .

٣ - أيا كان التوجه السياسى لقيادات الاضرابات فانها قد حفلت بقدر لا يستهان به من المصادقية وبث الأمل فى نفوس السود نحو قرب تحقيق العدل العنصرى والمساواة بين الأجانب .

٤ - ازاء هذه الظاهرة الجديدة - نجاح الاضراب العمالى واثباته لقدرته على تهديد الاقتصاد العنصرى فى الصميم - فان الاحتكارات الرأسمالية المحلية والدولية فى جنوب افريقيا سوف تعمل من الآن فصاعدا على الضغط على السلطات العنصرية للتخفيف من غلواتها فى ممارساتها العنصرية ضد السود عامة والقوى العاملة السوداء بصفة خاصة ، حفاظا على مصالحها من خلال كبحالة الحد الأدنى من الاستقرار السياسى والاجتماعى فى البلاد .

٥ - ان استمرار عمال المناجم الأفارقة فى اضرابهم الجماعى لمدة ثلاثة أسابيع كاملة ، يعتبر - فى حد ذاته - تعبيرا عن قدرة القوة العاملة السوداء على الصمود وطول النفس التمسبى ، خصوصا اذا أخذنا فى الاعتبار مختلف عوامل الضغط والاحباط التى واجهوها سواء من حيث ضعف امكاناتهم وسوء أوضاعهم المعيشية وعدم توفر احتياطي كاف من الأموال المدخرة لديهم ، أو من حيث الضغوط الخارجية والمتنقلة فى الفصل الجماعى للمضربين من قبل السلطات العنصرية واضطهادها لهم واستخدام كل أساليب



العنف ضدّهم لاثنائهم عن الاستمرار في الاضطراب ، بما في ذلك عمليات القتل والابادة ، الفردية والجماعية . ان هذه العملية - بكل المقاييس الموضوعية - تعتبر انتصارا لحركة النضال الأفريقي وتضاف الى حصيده ، وسوف يؤرخ لها بأعيارها ارضائية قوية وواضحة في اتجاه بداية القول والحصار المذهبي العنصري والاستعمار الاستيطاني في جنوب افريقيا وتامبييا .

ولقد اصدرت القمة الافريقية الأخيرة ( القمة الثالثة والعشرون المتقدمة في أديس أبابا ٢٧ - ٢٩ / ٧ / ١٩٨٧ ) اعلانا أعرب فيه المؤتمر عن قلقه لما يتعرض له شعب جنوب افريقيا وتامبييا من قمع بالغ . واتخذ عدة اجراءات تكفل دعم نضال الجنوب الأفريقي ضد نظام الأبارتيد .

### **والخلاصة يمكن ايجازها في الثلاث التالية :**

١ - ان المشكلة في جنوب افريقيا معقدة ومازالت تحتاج الى وقت طويل نسبيا لحلها .

٢ - ان هناك عوامل داخلية واخرى خارجية تؤثر تأثيرات متباينة في الأوضاع في جنوب افريقيا .

٣ - ان الأمل في حل المشكلة معقود أساسا على مقدرة شعب جنوب افريقيا ذاته على الاستمرار في مقاومة العنصرية البيضاء ، دون ياس أو فقدان للشقة في هويته الافريقية في مواجهة حرب الأعصاب الموجهة ضده .

٤ - ان المنظمات الوطنية للتحرير الأفريقي في جنوب افريقيا تستطيع القيام بدور أكثر فعالية ان هي وحدت صفوفها ، واكتسبت المزيد من الخبرات القتالية لزعزعة أركان النظام

المنصرى هناك ، من خلال اساليب حرب العصابات لمقاومة ارحاب  
الاقلية البيضاء .

٥ - ان الشعب الافريقى فى جنوب افريقيا يمكنه القيام  
بدور جوهري فى اتجاه هدف انهاء المحتوى المنصرى فى البلاد  
وتقويض النظام المنصرى نفسه من خلال تطبيق بعض آليات  
المقاومة او المقاومة السلبية . ويعتبر هذا عملا سياسيا اساسيا  
لفرض التغيير المطلوب . لكنه يحتاج الى ، النفس الطويل ، مع  
الاستعداد للتضحية بالنظر لاحتمالات اتساع نطاق البطالة بين  
الافريقين السود التى هى أصلا أحد أسلحة المنصرين  
ضد السود .

٦ - التركيز على العمل السياسى فى اتجاه كسب مزيد من  
« العقلاء » من بين صفوف الأقلية البيضاء .

٧ - زيادة المساعدات المادية والعسكرية المقدمة من دول  
منظمة الوحدة الافريقية او دول المعسكر الاشتراكى الى منظمات  
وحركات التحرير الافريقى فى جنوب افريقيا شريطة جدية وفعالية  
نشاطها السياسى والعسكرى .

٨ - الاهتمام الافريقى بضرورة رفع المستوى التطبيعى  
والثقافى وزيادة المنح لأبناء الأقلية السوداء فى جنوب أفريقيا .

٩ - تكثيف الحملات الاعلامية - افريقيا وعالميا - ضد النظام  
المنصرى والدول والقوى المشايعة له والمشفعة لاستمراره .  
وفى هذا الصدد نذكر بموقف كل من الولايات المتحدة وبريطانيا  
اللذين استخدمتا الفيتو ضد قرار مجلس الأمن فى ١٩/٢/١٩٨٧  
بشأن ضرورة تطبيق العقوبات الالزامية الشاملة على جنوب



## المبحث الثاني

### حول قضية أمن دول الجوار والمواجهة مع جنوب افريقيا

#### مقدمة عامة :

يقصد بتعبير « دول الجوار والمواجهة الافريقية » مجموعة الدول المتاخمة لجنوب افريقيا والواقعة اساسا من الناحية الجغرافية في منطقة الجنوب الافريقي . وهي على وجه التحديد : زامبيا - زيمبابوي - سوازيلاند - موزمبيق - أنجولا . ثم يضاف اليها تانزانيا . ويتولى الدكتور كينيث كاوندرا - رئيس زامبيا - رئاسة مجموعة دول خط المواجهة الافريقية . في الوقت الحالي .

اما بالنسبة لكل من بنسوانا وليسوتو ، فهما لاحول لهما ولا قوة بحكم وقوعهما - من الناحية الجغرافية والفعلية - كجيوب حمرافية ، داخل اتحاد جنوب افريقيا ذاته ، وبالنظر لاعتمادهما شبه الكامل - من الناحية الاقتصادية وفيما يتعلق بالمواصلات وغيرها - على جنوب افريقيا نفسها .

وأما فيما يتعلق بمالاي ( القريبة نسبيا من جنوب أفريقيا ) فإنها قد أخرجت نفسها مبكرا من عملية المواجهة ، واحتفظت بعلاقات متميزة وودية مع بريتوريا ، وحدث أن ولقت إلى جانبها في التصويت أو الامتناع عن التصويت لصالحها في الأمم المتحدة بالنسبة لقضية ناميبيا أو غيرها . وهي تحصل على الثمن منها في شكل معونات ومشروعات تقدمها إليها حكومة جنوب أفريقيا .

بقيت نيجيريا - التي على عكس مالاي من حيث القرب أو التجاور مع جنوب أفريقيا ، فإنها كثيرا ما يحلو لها أن تعتبر نفسها ضمن دول المواجهة الأفريقية . وتفسر الموقف النيجيري في هذا الصدد مفهوم في ضوء احساسها بأنها أكبر الدول الأفريقية من حيث السكان ، ولذلك فإن لديها - من الناحية السيكولوجية والسياسية - رغبة كامنة وواضحة معا في محاولة ترجية ذلك في أن تجد لنفسها دورا سياسيا متميزا ، سواء في سياسات القارة السوداء أو على المستوى الدولي .

### جلور المواجهة مع جنوب أفريقيا :

ترتبط النزعة المعوانية لنظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا تجاه الدول المجاورة لها ارتباطا وثيقا بالقبح الذي يتعرض له شعب جنوب أفريقيا الأسود على يد نظام الفصل العنصري . وقد أدانت الجمعية العامة ومجلس الأمن - مرارا - الأعمال المعوانية التي تقوم بها جنوب أفريقيا ضد الدول الأفريقية المجاورة . فمئذ عام ١٩٧٥ ألحق هذا النظام العنصري الدمار والحرب الدول وشعوب أنجولا وليسوسو وموزمبيق كما حاول زعزعة الاستقرار في زيمبابوي منذ استقلالها ( عام ١٩٨٠ )

نصلا عن كثير من الأعمال الوضعية المختلفة ضد جميع دول  
وشعوب الدول المجاورة .

وفي الحقبة الاستعمارية ، وعندما كانت منطقة الجنوب  
الأفريقي - بما ذلك دولة جنوب أفريقيا الحالية ( التي أعلن  
قيامها رسميا عام ١٩١٠ ) تحت السيطرة الكاملة لقوى الاستعمار  
الغربي : البريطاني / البرتغالي / البويري ( الهولندي ) أساسا ،  
ابتداء من منتصف القرن السابع عشر وحتى قبيل مرحلة استقلال  
الدول الأفريقية في الربع الثالث من هذا القرن : أقول انه خلال  
تلك الحقبة الزمنية ، كانت تلك القوى الاستعمارية قد انشغلت  
في وضع مخططاتها الرامية الى تحقيق مصالحها في هذه المنطقة  
واستمرار ذلك حتى في مرحلة ما بعد الاستقلال .

، استندت هذه المخططات الاستعمارية بحيال تحديده مستقبل  
الجنوب الأفريقي ، على عدد من الخطوط والاسس الرئيسية ،  
من بينها :

١ - ربط الهياكل الاقتصادية في المستعمرات بالدولة  
الاستعمارية الأم ، خصوصا ، وباقتصاد جنوب أفريقيا بصفة خاصة ،  
باعتبار هذه الأخيرة سوف تظل بمثابة « رأس الحربة » المتقدمة  
للمصالح الغربية في المنطقة ، حتى في مرحلة ما بعد الاستقلال  
الأفريقي ، مع ضمان استمرارية هذا الوضع .

٢ - ارتباط بذلك وفسح نموذج نمطي تقريبي للتنمية  
الاقتصادية في المنطقة يكون دور جنوب أفريقيا في إطاره بمثابة  
المركز الصناعي الأوحيد لجذب اليد العاملة الرخيصة في المنطقة  
لوظيفتها - بشروط صاحب رأس المال في جنوب أفريقيا - في  
الناجم والمشروعات الصناعية . وبالإضافة الى عنصر « قوة العمل

الرخيص ، ، هناك أيضا عنصر المواد الخام الرخيصة من المستعمرات التي تنقل الى ، المراكز الصناعية ، في جنوب أفريقيا ليتم تصنيعها هناك ، ويعاد تصدير ، بعضها ، ثانية الى المستعمرات ، ولكن بالأسعار والشروط التي يحددها صاحب المشروع في جنوب أفريقيا ، وارتبط بعامل ، قوة العمل الرخيص ، وعامل ، المواد الخام الرخيصة ، من المستعمرات عامل ثالث لا يقل أهمية وهو عامل ، السيطرة على طرق ووسائل النقل والمواصلات ، من جانب جنوب أفريقيا ، لضمان استمرار سيطرتها على بقية المنطقة اقتصاديا .

٣ - الاتفاق على عدد من النقاط والمبادئ التي تكفل نجاح هذا المخطط من بينها :

( أ ) أن يظل لنظام جنوب أفريقيا دائما ، وضع التفوق ، الاقتصادي والسياسي والاستراتيجي بمعدل يزيد كثيرا عن حاصل جمع قوة كل دول الجنوب الأفريقي مجتمعة بعد الاستقلال .

( ب ) العمل بكل السبل على عدم وقوع جنوب أفريقيا تحت أي سيطرة ، لقوة معادية ، بأي شكل .

( ج ) تأمين مستقبل جنوب أفريقيا من خلال المساندة الفردية والجماعية وعلى المستوى الدول .

ومن أجل أن يكون الحديث أكثر تحديدا ، فسوف نتناول عددا من النقاط التي نراها توضح وتحلل مسألة أمن دول الجوار والمواجهة مع جنوب أفريقيا ، في إطار التحليل التالي :

أولا : خصائص التهديد ووسائل جنوب أفريقيا الذاتية لتحقيق كامل السيطرة على منطقة الجنوب الأفريقي .

وهذه تشمل نقطتين رئيسيتين ( تنفرعان لعديد من الموضوعات :

#### ١ - السيطرة الاقتصادية على المنطقة .

٢ - السيطرة الاستراتيجية من خلال القوة الاقليمية التي تكفل حرية التصرف من خلال عترة القوة ، وفرص السلام الذي تراه في صالجهاد .

**ثانيا :** المساندة الخارجية لاستمرار الوضع الراهن في جنوب افريقيا والجنوب الافريقي بحكم الارتباط المصلحي العضوي . وهذه تشمل بدورها موضوعين رئيسيين :

#### ١ - المساندة الغربية الامريكية :

او السياسة الامريكية تجاه الجنوب الافريقي من التاييد السالفر لجنوب افريقيا الى دبلوماسية ، الارتباط البناء ، .

٢ - المساندة الاسرائيلية من خلال العلاقة الخاصة مع جنوب افريقيا ، ودورها في تهديد أمن دول الجوار والمواجهة مع جنوب افريقيا : او حقيقة التحالف بين اسرائيل وجنوب افريقيا .

**ثالثا :** حول الجدوى الحقيقية لتطبيق المقاطعة ضد جنوب افريقيا .



## أولا : خصائص التهديد والوسائل الذاتية لجنوب أفريقيا لتحقيق كامل السيطرة المحكمة على منطقة الجنوب الأفريقي

### ١ - السيطرة الاقتصادية : الوسائل والأدوات :

لنحنا آنفا الى الملامح العامة لمجمل التخطيط الاستعماري البريطاني البرتغالي المسبق في الحقبة الاستعمارية - لرسم أوضاع منطقة الجنوب الأفريقي مستقبلا بعد الاستقلال ، بالكيفية التي تجعله مرتبطا ارتباطا كاملا وعضويا باقتصاديات جنوب أفريقيا ، ودائرا في فلكها : لكنه ارتباط التبعية التامة وليس أبدا ارتباط الاعتماد المتبادل ، انه الارتباط الذي يذهب ان لم يكن مستحيلا - الفكاك من قبضته ، مهما كانت الظروف ، ويبدو - حتى الآن - ان هذا التخطيط قد حقق النجاح للأهداف التي توخاها المستعمرون الغربيون السابقون - بالتحالف والتنسيق الكامل مع نظام وحكومة جنوب أفريقيا ، لتأمين مصالح الغرب في هذه المنطقة الزاخرة بموارد الثروة الطبيعية وفي مقدمتها المناجم والثروة المعدنية ، فان القوى الاستعمارية التقليدية كانت تضع نصب أعينها دائما ضرورة استمرارية سيطرتها على المنطقة ، حتى بعد الاستقلال ، الذي عجلت بدأب تام على إفراغ مضبوته الحقيقي ، مادامت قد ضمنت بقاء تبعيتها الاقتصادية لجنوب أفريقيا ، من ناحية أخرى وقد كان من أهم أولويات التخطيط الاستعماري في رسم الخريطة السياسية المستقبلية لمنطقة الجنوب الأفريقي ، ان تبقى جنوب أفريقيا دائما بعيدة عن أي تهديد لوقوعها تحت سيطرة أي قوة دولية

مناوئة للغرب . فجنوب أفريقيا كانت وسوف تظل - من وجهة النظر الغربية - هي « الكنز » الدائم الذي لا ينضب معينته للبعادن النفسية . فضلا عن احتياطها الضخم من مصادر الثروة الطبيعية الأخرى ، ذلك أن القاء نظرة سريعة على « الثروات » في جنوب أفريقيا تمكس الحقائق التالية فيما يتعلق باحتياطيات المعدن الكامنة في باطن أرضها (١) :

من المنجنيز	٪٩٢
من البلاتين	٪٨٩
من الكروم	٪٨٤
من الاحتياطي في العالم غير الشيوعي	

فضلا عن الاحتياطيات الضخمة الأخرى من كثير من المعادن التي هي مقدمتها الخامس .

ومن أجل الفهم الجيد لمشكلة أمن دول الجوار والمواجهة الأفريقية المهددة حاليا من قبل جنوب أفريقيا ، فلا بد من الرجوع الى الجذور الحقيقية للمشكلة ، في الحقبة الاستعمارية ، فإن الاستعمار البريطاني والبرتغالي - قبل الاستقلال الأفريقي - قد رتب أوضاع منطقة الجنوب الأفريقي ترتيبا يخدم مصالحه فيها ، حيث تأتي في مقدمتها المناجم والثروات المعدنية في جنوب أفريقيا وبقية الدول والأقاليم في كل الجنوب الأفريقي . فبحكم هذا الترتيب أصبحت « جوهانسبرج » في جنوب أفريقيا بمثابة المركز الصدهى الرئيسى وربما الوحيد في منطقة الجنوب الأفريقي ، بينما حسم الموقف ليغدو ميناء « دابرتو » - عاصمة موزمبيق حاليا - هي الميناء الرئيسى للتصدير ، مع أن الأول كانت تحت السيطرة البريطانية ، وأما الثانية فكانت تحت

(١) راجع : مجلة « جان هريك » ، العدد ١٣٦٥ ، ١٩٨٥/٤/٢ .

الإستعمار البرتغالي . وتحدثت أدوار الدول والأقاليم المحيطة في  
 إن تده . المركز . في جنوب أفريقيا بقوة العمل الرخيص الذي  
 يظل تحت السيطرة التامة للبيض . ثم توسعت الشركات من  
 المركز . في جنوب أفريقيا الى الدول والأقاليم الأفريقية التي  
 خضعت خضوعا شبه كامل - بحكم الواقع ، وكما سوف نرى  
 تفصيلا - لهذا الوضع الذي يتحكم فيه . المركز ، ويعتبر بمثابة  
 « المحرك الرئيس » للأوضاع في المنطقة الاقتصادية وسياسيا  
 وماليا وتجاريا . وتعتبر شركة « الأنجلو أمريكا » القابضة في  
 جنوب أفريقيا أكبر شركات جنوب أفريقيا بحكم سيطرتها على  
 أكثر من نصف قوة سوق المال في جنوب أفريقيا كلها ، وهذه  
 الشركة القابضة ذاتها هي في نفس الوقت واحدة من أكبر  
 الشركات المستثمرة في الولايات المتحدة (١) .

---

(١) . ينص على الأتية أنه عملية الانتخابات العامة التي أجريت في جنوب  
 أفريقيا يوم ٥ مايو ١٩٨٧ التي كانت فيها الأحزاب الأتية البيضاء وحدها  
 ( الحزب الوطني برئاسة بيتر بوتس وهو حزب الأقلية ) بين الأقلية البيضاء طيفا ،  
 وحزبان يمينيان متطرفان يمارسان أي اصلاح لسياسة الفصل العنصري والحد من  
 الأحزاب الليبرالية والمستقلين الذين يطالبون بالقضاء القوانين العنصرية ) ، تقول  
 عملية تلك الانتخابات كتب « جافين ديفي » رئيس شركة « الأنجلو أمريكان  
 للفستق » : « طالما في صحيفة « تايمز » واسمة الاقتدار في جوهانسبرج ، ذكر  
 فيه أن « الأبارتيد » قد « جعلنا جميعا أقياء » وطالب الناخبين بمساندة المرشحين  
 الذين يطالبون بالمساواة العنصرية ، وفي نفس الحال ، أوضح « ديفي » أن حكومة  
 الحزب الوطني الحاكم برئاسة « بيتر بوتس » قد اجمعت بشدة على أي اصلاحات  
 « ويجب الاجتناب عن انتخابها مرة أخرى في الانتخابات التي سوف تجرى لهذا ...  
 ( ١٩٨٧/٥/٥ ) » . « دائما إلى انتخاب المرشحين الذين لديهم الشهادة في تبنى  
 سياسة من شأنها وضع كافة المواطنين في جنوب أفريقيا على قدم المساواة ...  
 ( راجع : الأهرام ، ١٩٨٧/٥/٥ ) . قبل تمرير مثل هذه التصريحات حقا من حقيقة  
 الموقف السياسي الكبير والشركة القابضة في جنوب أفريقيا وعدم من دول الجوار

تتحكم شركة « الأنجلو أمريكان » في جنوب أفريقيا من خلال « مجموعة دي بيرز De Beers Group » في مناجم الماس في كل من بيسوانا وأنجولا وتنزانيا وناميبيا ( التي مازالت تحت احتلال وسيطرة حكومة جنوب أفريقيا ) بالإضافة الى جنوب إفريقيا ذاتها . ان هذه « المجموعة » نفسها هي التي تتولى عمليات تسويق الماس الذي تنتجه سوازيلاند وهي تملك وتتحكم أيضا في عدة صناعات أخرى : كيميائية وهندسية وتجارية مثل انتاج البيرة في بيسوانا وزيمبابوي وزامبيا وجنوب إفريقيا .

من ناحية أخرى يلاحظ أن شركات جنوب إفريقيا - بما فيها الأنجلو أمريكان - تتحكم في ربع سوق المال في زيمبابوي . على الرغم من أن هذه الأخيرة تعتبر أقوى دول الجوار والمواجهة الأفريقية من الناحية الاقتصادية .

### التحكم من خلال أدوات جبرية :

نجد أيضا أن من بين الوسائل الاقتصادية / التجارية الأخرى التي أحكم الاستعمار البريطاني رسمها قبل رحيله من منطقة الجنوب الأفريقي لربط أقاليم المنطقة بمصالحه ومصالح جنوب إفريقيا مباشرة ، وسيلة إقامة ما يسمى بالاتحاد الجبركي .

---

== الأفريقي « إزاء الضرورة » أم أن مثل هذه التصريحات تعبر فقط عن « تكتيك سياسي » . يستجيب المؤلف من حطلق « القومية العربية » خاصة وسط جو أحكام الحصار المنوي على « الأبارتيد » من قبل معظم دول العالم والمطالبة بالتطبيق الحقيقي للقطعة الإلزامية الشاملة ضد جنوب إفريقيا .. وبالتالي ربما تقدم « مثل هذه التصريحات السياسية » مستقبلا مصالح الشركة لإم ككل ، على الأقل بالنسبة لتسجيل أن « إيمان أمريكان » لا تزيد الأبارتيد وتطالب بالمساواة العنصرية .

فقد أدخلت كل من بيسوانا وليسوتو وسوازيلاند - التي كانت جميعا محميات بريطانية ، في اتحاد جمركي يضمها مع جنوب أفريقيا بموجب اتفاقية عام ١٩٠٩ التي تجددت بعد الاستقلال . وتغطي أحكام هذه الاتفاقية بحرية حركة البضائع دون حرية **التقال الأفراد** بين الدول الأربع أعضاء الاتحاد مع فرض رسوم جمركية مرتفعة على الواردات من الدول الأخرى غير دول هذا الاتحاد الجمركي . والمعنى والمفردى من وراء ذلك لا يحتاج الى توضيح .

ومن الناحية العملية تدير جنوب أفريقيا كل شئون الاتحاد الجمركي بالكامل وبدون أى مشاركة من الدول الثلاث الأخرى . وجنوب أفريقيا هي التي تقوم بتحصيل الرسوم الجمركية . ثم تعطي الدول الثلاث حصتها من حصة تلك الرسوم والتي تبلغ في المتوسط حوال ٢٠٠ مليون جنيه استرليني ، فهذا المبلغ يعادل تقريبا نصف ميزانية ليسوتو وسوازيلاند . ولتلك ميزانية بيسوانا .

من الطبيعي والحال كذلك أن المستفيد الأول من هذا الوضع هو اقتصاد جنوب أفريقيا التي تتركز فيها الصناعات وهي التي تملك البضائع والسلع المعدة للتصدير فضلا عن أن شركاتها هي المتحكمة في اقتصاديات الدولات الثلاث : ليسوتو وسوازيلاند وبيسوانا . كانت النتيجة الطبيعية أن صارت واردات هذه الدول الثلاث من جنوب أفريقيا حوال أربعة أضعاف صادراتها إليها . ومن ثم فقد عانت موازين مدفوعاتها بالتالي من عجز ضخم مزمن لصالح جنوب أفريقيا الأمر الذي يجد ترجمته المنطقية في معنى التبعية الاقتصادية الدائمة والاعتماد الفعلي - اقتصاديا - على جنوب أفريقيا .

## وسيلة احتكار قوة العمل الرخيص :

إذا أضفنا الى وسيلة التحكم السابقة ، وسيلة أخرى للتحكم على قدر عال من الأهمية لأصبحت الصورة أكثر وضوحا . وهذه تتعلق باحتكار قوة العمل الوافدة من الدول والأقاليم المتاخمة والمحيط بجنوب أفريقيا التي تأتي الى « المركز » باعتباره نقطة الجذب الاقتصادي في المنطقة كلها . فالعمال الأفارقة من الدول المجاورة لجنوب أفريقيا يفتنون إليها حيث أسواق العمل المثبتة في المناجم والمصانع وغيرها من مراكز النشاط الاقتصادي . تشير الأرقام الى أنه حتى نهاية السبعينيات كان يأتي أكثر من نصف عدد اليد العاملة في مناجم جنوب أفريقيا من الدول المجاورة بموجب عقود عمل محددة المدة تتراوح بين العام وعام ونصف . وهذه سياسة مقصورة تتمشى وبمصلحة صاحب رأس المال الأبيض الذي لا يدفع أجورا مرتفعة أصلا وينجا الى هذه الخيلة حتى لا يضطر للالتزام ببناء مساكن أو إعطاء تسهيلات معيشية للعمال وعائلاتهم فضلا عن أنه قد جعل أولئك العمال ( العاملين ببند محددة بزمان قصير نسبيا ) في وضع لا يسمح لهم بتنظيم أنفسهم من خلال الاتحادات والنقابات العمالية التي ترمي شغلهم وتدافع عن حقوقهم. وقت اللزوم ، خصوصا وأنهم عادة في وضع يتسم بمنتهى الضعف والاضطرار ، مما يؤدي بهم في النهاية - والحال كذلك - الى الإذعان التام لكل شروط صاحب رأس المال الأبيض ، والا كان البديل الآخر هو الموت - هم والسرهم - جوعا . لكن هذه الصورة الكلاسيكية لوضعية العمال الأفارقة الوافدين الى جنوب أفريقيا قد تغيرت الى حد ما مع عامي ١٩٧٣ و ١٩٧٤ بعد سلسلة الاضرابات العمالية للبطالة برفع الأجور لكي تتناسب مع التضخم وارتفاع الأسعار .

تم برهنت اضرابات أغسطس ١٩٨٧ على أن القوة العاملة الأفريقية قد صارت أكثر قوة وتنظيماً من ذي قبل .

لكن ذلك - من ناحية أخرى - قد دفع السلطات في جنوب أفريقيا إلى الاستغناء عن جزء من العمالة الوافدة والاعتماد بشكل أكبر على القوة العاملة السوداء من داخل جنوب أفريقيا نفسها .

وتجدر الإشارة إلى أن أجور العمال الوافدين من دول الجوار مع جنوب أفريقيا لازالت تمثل مصفراً رئيسياً للمدخل والعملة الصعبة للدول المصدرة لهذه العمالة . وهي تمثل المصدر الوحيد تقريباً للعملة الصعبة بالنسبة لدولة مثل موزمبيق .

وتمثل قوة العمل الوافدة إلى جنوب أفريقيا ٥٠٪ من إجمالي قوة العمل في ليسوتو وحوالي ٣٥٪ من القوة العاملة في بيسوانا وحوالي ١٥٪ من عمال سوازيلاند وحوالي ٥٪ من عمال مالاوي وموزمبيق .

ونظراً لأهمية وحساسية هذا العامل بالنسبة للدول المجاورة المصدرة للعمالة لجنوب أفريقيا ؛ فإن هذه الأخيرة تستطيع من خلال التحكم في زيادة أو نقصان أعداد العمال التي تسمح لهم بالدخول إليها ، أن تمارس الضغط على حكومات هذه الدول بطريقة حيوية ومؤثرة ، لتجعلها تسير سياساتها .

**تجليل لطبيعة العلاقات الاقتصادية والتجارية بين جنوب أفريقيا والدول المجاورة : استكمال صورة النتيجة :**

من أهم وأحدث الكتب التي صدرت مؤخراً وتميزت بالتجليل لطبيعة العلاقات الاقتصادية والتبادل التجاري بين

جنوب أفريقيا ودول الجوار الأفريقي : كتاب ، الجبهة الثانية  
للإبارتيد A Partheid's Second Front مؤلفه ، جوزيف هافلون  
Joseph Havlon ( ظهرت طبعته الأولى عام ١٩٨٦ )

• ما يعطى هذا الكتاب أهمية خاصة - بالإضافة الى ما تضمنه  
من معلومات وبيانات وإحصاءات قيمة - أن مؤلفه يعتبر خبيراً  
فى شبثون الجنوب الأفريقى حيث عمل مراسلاً للإذاعة  
البريطانية فى موزمبيق ( ١٩٧٩ - ١٩٨٥ ) ثم مراسلاً فى  
المنطقة للجورديان البريطانية. وعدد من المجلات الاقتصادية  
العالمية . أن المؤلف قد وضع كتابه بروح تبيد عن « التحيز »  
ولذلك كانت الصورة التى يعطيها لقارئ كتابه عن أوضاع  
الجنوب الأفريقى صادقة وموضوعية الى حد كبير . لكن هذه  
الأسباب سوف نستفيد بها جاء بهذا الكتاب - بصفة أساسية -  
لتغطية جوانب الارتباط الاقتصادى والتجارى بين جنوب أفريقيا  
وبقية دول الجنوب الأفريقى . وطبيعة « الاعتماد الهيكلى » من  
الناحية الفعلية من جانب اقتصاديات دول الجنوب الأفريقى على  
التضاد جنوب أفريقيا .

**صادرات جنوب أفريقيا الى دول الجوار الأفريقى تمكن التبعة :**

• تصدر جنوب أفريقيا المعادن الى الدول الزائدية  
لكنها لا تقوى على منافسة هذه الدول فى مجال تصدير المنتجات  
الصناعية ، فمنتجاتها تعتبر أقل جودة وأقل سعراً من المستوى  
العالمى العام السائد . من هنا فإن السوق الطبيعى لهذه  
المنتجات هو أسواق الدول الأفريقية المجاورة ، وهذه الأخيرة  
« تستسهل » بدورها الشراء من جنوب أفريقيا عن العالم  
الخارجى ، لا فى ذلك من مؤخر فى الوقت والأجرامات والمصاريف



المواصلات ، لسهولة وقرب المسافة وجودة الطرق مع جنوب أفريقيا . يضاف الى كل ذلك العامل النفسى والعنصرى الخفى الذى يمثل فى أن المستورد فى الدول المجاورة لجنوب أفريقيا ( بنض النظر عن كونه من السود أو البيض ) يرى فى جنوب أفريقيا أنها امتداد لأوروبا وأن منتجاتها - والحال كذلك - لا تقل جودة عن المنتجات الأوروبية . وهو يفترض - ضمنا - أن منتجات جنوب أفريقيا - فى أسواق القروض - سيوف تكون أفضل من المنتجات الهندية أو منتجات زيمبابوى مثلا . فضلا عن كل ما تقدم من أسباب ، لابد ألا نغفل وسائل الاغراء المختلفة التى تقدمها جنوب أفريقيا لتصريف منتجاتها فى الدول المجاورة . ومن ذلك الخصومات وتسهيلات الدفع والرشوة التى تقدم لمسئولى الشركات الحكومية فى الدول المحيطة والدعوة لتنفيذ أوقات قصيرة للترفيه فى مدن جنوب أفريقيا ، مع دفع نفقات الإقامة بمعرفتها . وقد استلهم السفر والتعامل مع جنوب أفريقيا - أحيانا - كوسيلة للتهرب ، بما فى ذلك المغفلات بواسطة بعض كبار المسئولين الأفارقة فى الدول المجاورة لجنوب أفريقيا . وعلى سبيل المثال فقد اكتشفت حكومة زامبيا فى عام ١٩٨٥ تورط أكثر من مسئول زامبي فى قضايا تهريب المغفلات الى البلاد من جنوب أفريقيا .

إن حقيقة التبعية الاقتصادية من جانب دول الجوار الأفريقى الى جنوب أفريقيا التى تحقق صالح هذه الأخيرة أساسا ، تتكسب - بوضوح - فى استمرارها محصلة « صالحى الموازين » ، بينا جنوب أفريقيا - مثلا - ودول الاتحاد الجمرى الثلاث الأفريقى : « بنسوانا - ليسوتو - سوازيلاند » ، تدفع جنوب أفريقيا فى المتوسط حوالى ٤٠٠ مليون

استرليني كموائد للاتحاد الجمركي وأجور العمال الوافدين إليها من هذه الدولات الثلاث . بالإضافة إلى ٢٣٠ مليون استرليني قيمة وارداتها منها . أما هذه الدول فتدفع حوالى ١٣٠٠ مليون استرليني قيمة وارداتها من جنوب أفريقيا ، إضافة إلى حوالى ١٥٠ مليون استرليني كرسوم استخدام طرق وموانئ جنوب أفريقيا . وحوالى ٦٠ مليون استرليني سنوياً قيمة خدمات تأمين وصيانة واستشارات الخ . .

وبحساب الصليات السابقة يكون الصافي لصالح جنوب أفريقيا حوالى ٩٠٠ مليون استرليني في المتوسط سنوياً .

### **وفي مجالات الطاقة والتواصلات : أبعاد أخرى للتبعية الاقتصادية : في مجال الطاقة :**

رغم الفقر النسبي في موارد جنوب أفريقيا من الطاقة ، إلا أنها تبذل جهوداً ضخمة لابقاء الدول الأفريقية المجاورة معتمدة عليها دائماً في توريد الطاقة إليها :

**فيالنسبة للبترول :** يمكن القول بأن إجراءات المقاطعة الدولية ضد جنوب أفريقيا قد أدت إلى رفع سعر البترول الواصل إليها بنسبة تصل إلى حوالى ٥٠٪ عن السعر العالمي . غير أن جنوب أفريقيا قد حصلت الزيادة للدول المجاورة التي تجد نفسها مجبرة على أحد خيارين :

أما أن تشتري منها من خلال إمدائيب الانحراء ، أو تخريب المصادر البديلة لديها .

**وبالنسبة للكهربة :** يلاحظ أنه من المفارقات أنه طبقاً لما رقيته السلطات الاستعمارية البرتغالية في الحقبة الكولونيالية قبل

استقلال موزمبيق ، ان تذهب كهرباء سد « كاهورا باسا »  
الموزمبيقى الى جنوب افريقيا أولا ، ثم تستمد « مابوتلا » عاصمة  
موزمبيق كهرباءها من جنوب افريقيا ، بعد ذلك .

أما في مجال المواصلات : فلأزال حوالى نصف تجارة دول  
الجوار والمواجهة الأفريقية يستخدم طرق وموانئ جنوب افريقيا ،  
رغم أن طرقها أطول مرتين من طرق هذه الدول ذاتها فيما بين  
بعضها البعض . ينتفى سبب التعجب اذا عرفنا أن جنوب افريقيا  
( سواء مباشرة أو عن طريق عملائها ) تقوم بشريب الطرق  
البديلة في الدول المعنية ، من خلال ممارسة سطوة القوة ، حتى  
تحافظ - باستمرار - على علاقة التبعية والاعتماد الدائم عليها .  
فعندما تكتشف جنوب افريقيا أن دول الجوار الأفريقى تحاول  
التغلب على مظاهر التبعية الاقتصادية لجنوب افريقيا - يحسنكم  
آليات هذه العلاقة المرسومة مسبقا في الحقبة الكولونيالية -  
لغائها تتدخل بالقوة لتطبيق عمليات التخريب الاقتصادى ضد  
هذه الدول .

## ٢ - السيطرة الاستراتيجية من خلال القوة الإقليمية المهيمنة :

وقف الجنرال « ماجنوس مالان » وزير دفاع جنوب افريقيا  
يوم ٢٥/١٠/١٩٨٦ لى يوجه تهديدا مباشرا وواضحا الى دول  
المواجهة الأفريقية بأن بلاده سوف تستخدم العمليات العسكرية  
ضدنا . وتضمن هذا التهديد تكرار الادعاء بأن منظمة المؤتمر  
الوطنى الأفريقى تقوم بعملياتها العسكرية ضد جنوب افريقيا  
من دول المواجهة الأفريقية . وتضمن تهديد « مالان » أيضا أن  
قادة هذه الدول يشتركون في تحمل المسئولية عما أسماه  
« أعمال الارهاب » التى تقوم بها منظمة المؤتمر الوطنى الأفريقى .

وأن عليها أن تتحصل نتائج الهجمات التي تشنها المنطقة من أراضيها .

وفي نفس التصريح طالب وزير الدفاع في جنوب أفريقيا دول المواجهة بأن تختار الآن بين أمرين ، أما السلام والتعاون مع بلاده ، وأما المواجهة والارهاب ( معلقاً بأن: يفضي الدول مثل ليسوتو وسوازيلاند قد اختارت السلام والتعاون مع بلاده ) (١) . ولم يكن هذا التهديد هو الأول ، ولم يكن الأخير ، فقد درج سياسة النظام المنصري - بما فيهم رئيس الجمهورية الحالي « بيتر بوتو » ووزير الخارجية « بيك بوتو » - على توجيه مثل هذه التهديدات الصريحة الى دول المواجهة الأفريقية بين الحين والآخر . وترتبط هذه التهديدات - في واقع الأمر - بالاستراتيجية العامة التي وضعها النظام المنصري الأبيض الإجتواء دول المنطقة وفرض السيطرة والهيمنة عليها . حيث يرى البعض أن هذا النظام مصمم على تحقيقها رغم المحاولات السابقة التي قام بها لفرضها والتي فشلت حتى الآن ، مما يؤكد أن هذه الاستراتيجية هي استراتيجية طويلة الأجل وسوف يواصل محاولاته في سبيل تحقيقها ، رغم التطورات السياسية والأمنية في المنطقة ، ورغم تزايد الضغوط الاقتصادية الدولية التي يتعرض لها ، (٢) .

ويلاحظ أنه مع تصاعد الضغط على جنوب أفريقيا سواء من الداخل أو من الخارج ، فإنها تزيد من قدراتها العسكرية والبوليسية وفي مجال المخابرات ، حتى تحافظ على وضعيتها

---

(١) انظر : أحمد طه محمد ، سياسة السلام أو المواجهة في الجنوب الأفريقي ، السياسة الدولية ، العدد ٨٨ ، أبريل ١٩٨٧ ، ص ٢٢٤ .

(٢) المرجع السابق مباشرة ، ص ٢٢٥ .

## الاستراتيجية كقوة اقليمية مسيطرة على كل منطقة الجنوب الافريقي .

ومن ثم يلاحظ أن الاتفاق العسكري فيها يزيد عاما بعد عام ، فعل حين بلغ ٧٢ مليون راند ( وحدة العملة في جنوب افريقيا وتتراوح قيمة الراند في المتوسط بين واحد و ١٫١٥ دولار) في عام ١٩٦٦ - عدا الاتفاق على البوليس - بلغت ميزانية الدفاع ٤٧٠ مليون راند لعام ٧٢ - ١٩٧٤ ثم بلغت ١٩٧٢ مليون راند عام ١٩٧٩ - ١٩٨٠ . وفي السنوات التالية تزايد الاتفاق كل عام عدة مرات متتالية ، ولكن تحقق الحكومة العنصرية اهدافها في القمع الداخلي وزعزعة الاستقرار في دول الجوار والمواجهة الافريقية ، خصصت للهدف الأول منظمة وشرطة جنوب افريقيا SAP ، لتتولى عمليات البوليس الداخلية ، وللهدف الثاني انشاء منظمة و قوات دفاع جنوب افريقيا SADF ، وهذه تضم قوات الجيش والطيران والبحرية ، فضلا عما لوحظ من توسعها في صناعة الأسلحة المتقدمة (١) .

إن الهدف الرئيس من وراء دعم جنوب افريقيا المستمر لقواتها وتجهيز أسلحتها أولا بأول ، هو العمل الدؤوب على أن يظل لها التفوق الاستراتيجي بالمعنى العسكري على كل منطقة الجنوب الافريقي قاطبة ، بما يضمن لها استمرار سيطرتها وهيمنتها على اوضاع المنطقة وجميع دولها مجتمعة ، رغم التفوق الفعلي لدول المواجهة اذا ما تولى بتعداد السكان في جنوب افريقيا .

---

(١) أحمد طه محمد ١٢ المرجع السابق . ص ٢٣٧

والجدول الآتي (١) يوضح هذه الحقيقة بكل جلاء :

دول التواجهة	جنوب أفريقيا	
٥٥ مليون	٢٦ مليون ( منهم ١٦ مليون من البيض )	عدد السكان
١٠٥٥٧٥٠٠ طن	١٠٤٥٠٠٠ طن	عدد القوات المسلحة
١٤٥٧٠٠٠ قوات نظامية	١٩٦٥٠٠ قوات نظامية ومجندين واحتياطى	قوات الجيش
٦٠٢٣٦٠ بوليس وبنطاليا	١٤٥٧٠٠٠ بوليس واحتياطى	قوات شبه عسكرية
١٩٦٢ دبابة - عربات مسلحة ونقل عسكرية	٣٠٣٥٠ دبابة - عربات مسلحة - عربات نقل عسكرية	القوات المسلحة
٨١٣ مدفعا	٢٣٠ مدفعا	مدفعية تقليدية ( ما عدا القذائف الصواريخ ومدافع الهاون )
٢٠٧ طائرة	٣٠٤ طائرة	لواذ الطيران

## كيف مارست جنوب أفريقيا سيطرتها الاستراتيجية مع دول التواجهة الأفريقية ؟

حصلت الدول الأفريقية المحيطة بجنوب أفريقيا على استقلالها ، الواحدة تلو الأخرى فاستقلت زيمبابيا عام ١٩٦٦ ، ثم مالاوى وزامبيا عام ١٩٦٤ ، فالدول الثلاث سوازيلاند وبتسوانا وليسوتو في الفترة من ١٩٦٦ حتى ١٩٦٨ . وهذه الدول السابقة

(١) المصدر : من دراسة : أحمد طه محمد ، م. ش. د. ، ص ٢٤٩ .

جميعاً قد حصلت على استقلالها من بريطانيا . ثم تحررت  
المستعمرتان البرتغاليتان أنجولا وموزمبيق عام ١٩٧٥ .

في هذا البحث من الدراسة سوف نرى كيف تحالف  
الاستعمار البريطاني / البرتغال مع جنوب أفريقيا من أجل رسم  
الخريطة السياسية المستقبلية لمنطقة الجنوب الأفريقي وجعل أبرز  
معالمها أن تظل لجنوب أفريقيا اليد الطولى في القوة الإقليمية  
حتى بعد استقلال المستعمرات والمحيطات .

فلما تم ترتيب الأوضاع المنطقة المتضاديا لتدور حول  
تبعيتها ، للمركز ، الصناعي في جنوب أفريقيا ، فقد تم أيضا  
ترتيب الأوضاع استراتيجيا بما يكفل لجنوب أفريقيا أن تظل  
دول منطقة الجنوب الأفريقي تحت سيطرتها السياسية  
والاستراتيجية ، بما يحقق ، استمرارية ، المصالح الغربية في  
المنطقة من جهة ، ويضمن عدم وقوع المنطقة تحت النفوذ  
السوفيتي ، من جهة أخرى .

فكيف كان ذلك ؟ وكيف تم تنفيذ المخطط ؟

## في أنجولا :

وقبل أعوام من انسحاب البرتغاليين وحصول أنجولا على  
استقلالها ( عام ١٩٧٥ ) ، تحالفت حركة اليونيتا (١) UNITA  
في عام ١٩٦٩ مع البوليس السري البرتغالي ، ثم في عام ١٩٧١  
تم الاتفاق بينهما على أن تقوم « اليونيتا » بمحاورة (ميلتها)  
القوات المسلحة لـ

١٩٧١ : «ومن الحركة عينية تساعدنا الولايات المتحدة وجنوب أفريقيا واندسان  
لها لال والسلاج . رئيسها الحال : جوناثان سافيمبي ، زار واشنطن في عام ١٩٨٦  
والقى بالرئيس ريجان ، حيث وعده بمزيد من الأسلحة المتقدمة » .

« أميلا MPLA » ، ( الحركة الشعبية لتحرير أنجولا ) ذات التوجه اليساري ، بدلا من محاربة القوات البرتغالية المستعمرة ، في مقابل مساعدتها على الوصول الى حكم البلاد ، ولكن في ظل السيطرة الاستعمارية للبرتغال . وفي عام ١٩٧٥ ، وعندما لاحت في الأفق بوادر انتصارات الحركة الشعبية لتحرير أنجولا « أميلا » ، هبت كل من جنوب أفريقيا ووكالة المخابرات المركزية الأمريكية لنجدة « اليونيتا » عسكريا . غير إن هذا التدخل قد فشل ، فقامت قوات جنوب أفريقيا بأعمال تخريب انتقامية تمثلت في تدمير مئات الكبارى - ومعظم منشآت البنية التحتية والمرافق الأساسية في أنجولا ، أثناء عملية سحبها . وقد أرجعت جنوب أفريقيا السبب في فشلها الى كثافة السلاح السوفيتي ، وخاصة مدافع « الكاتيوشا » في أيدي رجال الحركة الشعبية لتحرير أنجولا « أميلا » MPLA وكانت ذرية جنوب أفريقيا وراء هذا الغزو هو حق مطاردة قوات السوابو في أراضي أنجولا .

### أما في روديسيا ( زيمبابوي حاليا ) :

لقد أعلنت الأقلية البيضاء بزعامة « إيان سميث » الاستقلال من جانب واحد عن بريطانيا عام ١٩٦٥ . وفي ذلك الوقت ، ساندتها بريطانيا وجنوب أفريقيا - اقتصاديا وعسكريا - على تحدي حصار العالم لها ، الأمر الذي مكنتها من المقاومة على مدى خمسة عشر عاما ، غير أنها اضطرت في النهاية الى التسليم بحكم الأغلبية السوداء . فلما أصبحت قوتها الاقتصادية وطرق مواصلاتها رصيда للدول الأفريقية المتأخرة ، فضلا عن نجاح تجربة انتصار إرادة الأغلبية السوداء في النهاية فيها - وهذا هو



الأخطر - شعرت جنوب أفريقيا بمدى الخطورة الحقيقية التي تمثلها لها دولة زيمبابوي . وبات يزيد من قلق جنوب أفريقيا ازاء زيمبابوي أنها كانت تعتمد - بصفة رئيسية - على سد احتياجاتها من البترول على شاه ايران ، فلما قامت الثورة الإيرانية تم وقف توريد البترول الإيراني الى جنوب أفريقيا منذ عام ١٩٨٠ . وتوافق هذا مع هجوم ناجح لقوات المؤتمر الوطني الإفريقي في ١٩٨٠/٦/١ دمر فيه مشروع لاستخراج البترول من الفحم وهو مشروع « ساسول SASOL » في جنوب أفريقيا ، مما زاد من حلق هذه الأخيرة ، وعزمها على العمل على اخضاع زيمبابوي « لتشقيقتها » بكل الطرق ابتداء من الاغراء ، وانتهاء بوسائل حرب التخريب الاقتصادي .

## كيف صاغت جنوب افريقيا استراتيجيتها لمواجهة مثل هذا الوضع وغيره من الأخطار الجديدة في منطقة الجنوب الإفريقي ؟ :

في عام ١٩٧٧ بدأ النظام العنصري في جنوب افريقيا يعمد صياغة استراتيجيته لمواجهة التطورات الجديدة في منطقة الجنوب الإفريقي . ففي ذلك العام وفي « كتابه الأبيض عن الدفاع » أعلن « بينربوتا » رئيس الوزراء آنذاك ( ورئيس الجمهورية الحالي ) أن بلاده تواجه ما أسماه « مخططا شيوعيا سوفيتيا » يستهدف الاطاحة بحكم البيض فيها . وذكر « بوتوا » - في كتابه الأبيض هذا - أنه يستشعر أن الدول الغربية الرأسمالية سوف تجعل من نفسها أدوات لخدمة الاستراتيجية السوفيتية في المنطقة اذا هي عارضت « الأبارتيد » ( ١١ ) . ودعا الى أحداث بعض التغييرات داخليا للحد نسبيا من عورات « الأبارتيد » ، واعطاء

دور سياسى محدود لرجال الأعمال من الملونين والهنود ، مع مضاعفة ميزانية الدفاع • أما على المستوى الخارجى ، فقد دعا « بوت » الى تشكيل ما يعرف بتجمع Conas يضم جنوب أفريقيا ومعها البانتوستانات (١) المستقلة وناميبيا وزوديسيا ( تحت حكم الأب موزيريو ) ، و«الاولى» وليسوتو وسوازيلاند ، و«رما» بتسوانا وزامبيا •

قام هذا المشروع على أساس افتراضين :

**الافتراض الأول :** أن جنوب أفريقيا كانت تخطط لانجاح «عميلها» موزيريو ، فى انتخابات عام ١٩٨٠ ، وهو ما لم يتحقق ، حيث انتصر فيها تحالف حزبى الزائو والزابو ( موجابى + نكومو ) •

**الافتراض الثانى :** العمل على تحقيق قناعة لدى الدول الأفريقية المحيطة بجنوب أفريقيا بأن الخطر الأول عليها جنيهاً إنما يأتى من الاتحاد السوفيتى ، الأمر الذى لم يتحقق أيضاً •

ومع عام ١٩٨٠ وازاء فشل مشروع « بوت » الذى أعلنه فى ١٩٧٧ ، فقد اضطرت جنوب أفريقيا الى الحديث السافر - بصراحة وعلى المكشوف - عن دورها كقوة اقليمية ، معلنة تطبيقها لما يشبه مبدأ « مونرو » فى منطقة الجنوب الأفريقى ، بعد أن فصلته عن نفسها • ومقتضى ذلك :

١ - أنه قياساً على الموقف الأمريكى من أمريكا اللاتينية ورفضها التام لأي تدخل أوروبى فى الشؤون اللاتينية .

(١) الفرد : بانتوستان Bantoustan وهو اسم تطلقه جنوب أفريقيا على كل تجمع عرقي يتعلق بالسكان السود فيها ، وهو ما يعرف أحياناً بالتمزل والجمع : تمازل .

وقيل لها أيضا على الموقف السوفيتي من مصالحه وسيطرته على أوروبا الشرقية ، فإن جنوب أفريقيا - بدورها - تعلن باعتبارها « قوة إقليمية » ، فإنها ترفض أي إجراء من قبل أي من القوتين العظميين يضر بمصالحها سواء كان ذلك في داخلها ( أي معارضة الأبارتيد ) أو في المنطقة المحيطة بها ( منطقة الجنوب الأفريقي باعتبارها المجال الحيوي لجنوب أفريقيا ) \* وهي لنفس السبب تحتفظ لنفسها بحق التدخل في الدول المجاورة للمحافظة على الوضع الراهن أو لحماية مصالحها ضد أي تهديد .

وجنوب أفريقيا - بذلك - تكون قد حاولت صياغة نوع من « السلام الجنوب الأفريقي » على نسق السلام الأمريكي والسلام السوفيتي ( والسلام الإسرائيلي ) ، وقبل كل ذلك على نسق « السلام الروماني Paxa Romana » أيام سيطرة الإمبراطورية الرومانية القديمة على العالم القديم .

٢ - وفي ضوء ماتقدم تصر جنوب أفريقيا على انسحاب الكوبيين من أنجولا ( ويقدر عددهم في الوقت الراهن بحوالي ٢٥ ألف جندي ) .

٣ - حق الاعتراض على أي مساعدة تقدمها الدول العظمى لمنظمة .

مؤتمر تنسيق تنمية الجنوب الأفريقي والذي يرمز له

بتعبير (١) SADCC

(١) SADCC : Southern African Development Coordination Conference.

وهذه المنظمة الإقليمية التي شكلتها مجموعة دول التوجه الأفريقي لجنوب أفريقيا بموجب بيان لوزان عام ١٩٨٠ لمساعدتها على التصدي على مشكلاتها الاقتصادية وغيرها من جراء منظمة جنوب أفريقيا .

#### ٤ - وهي تطلب من الدول المجاورة لها :

( أ ) أكبر قدر من الاعتراف الدبلوماسي وتبادل البعثات الدبلوماسية ، وفي هذا الصدد تصر بريتوريا على عقد لقاءات على مستوى وزاري لحل أي مشكلة تكون هي طرفا فيها مع إحدى الدول المحيطة ، منها كانت المشكلة بسيطة \* والهدف واضح ، محاولة انتزاع أكبر قدر ممكن من الاعتراف الرسمي بها من قبل جيرانها .

( ب ) توقيع اتفاقات عدم اعتداء على نسق اتفاقاتها مع سوازيلاند ، ثم اتفاقاتها الشهيرة المعروفة باتفاق « نيكوماني » (١) مع موزمبيق عام ١٩٨٤ والذي يقضي بعدم الاعتراف وينص على مبدأ حسن الجوار بين موزمبيق وجنوب أفريقيا . ورغم الاتفاق لم تحترم جنوب أفريقيا ما جاء فيه من تعهدات على نفسها .

وقد فعلت نفس الشيء مع أنجولا حين وقعت أنجولا وجنوب أفريقيا اتفاق لوزاكا عام ١٩٨٤ ، ولنفس الهدف تقريبا .

ولم تكن جنوب أفريقيا تستهدف من وراء توقيع مثل تلك الاتفاقات والمواثيق وقف اعتداءات تلك الأطراف الأخرى عليها .

---

(١) وقد سمي كذلك نسبة إلى مدينة نيكوماني الواقعة على الحدود بين البلدين . وقد وقع من موزمبيق في ١٦/٣/١٩٨٤ الرئيس الموزمبيقي الراحل « سامورا موسيس ماشيل » ( الذي قتل في حادث سقوط طائرته و ٢٢ من مساعديه في طريق عودتهم من اجتماع قمة دول النواحية الإفريقية في لوزاكا مساء ١٩/١٠/١٩٨٦ ، حيث سقطت الطائرة في أراضي جنوب أفريقيا ، وحدث تفسير أصابع الاتهام إلى السلطات المنصيرية هناك على أنها هي التي دبرت الحادث ) . أما جنوب أفريقيا فقد وقع الاتفاق عنها رئيسها « بيتر بوت » ، وتعهد فيه بوقف الدعم العسكري والسياسي من جبهة الرينامو أو MNR للقاعدة لنظام التعهدات التي قطعها على نفسها أمام حكومة موزمبيق .

فمثل تلك الاعتمادات غير موجودة وغير قائمة من الناحية الواقعية ، ولكن تستهدف تحقيق أكبر قدر ممكن من « الشرعية الدولية » لنظامها المرفوض أفريقيا ودوليا ، لتؤكد وجودها كحقيقة قائمة "fait accompli" في منطقة الجنوب الأفريقي ، ولتفرض - بالقوة - « سلام الأقلية العنصرية البيضاء » .

## الأبعاد الأخرى في السيطرة الاستراتيجية لجنوب أفريقيا في المنطقة من خلال صياغتها لنظرية « القوة الإقليمية » المهيمنة

لم تقتصر الاستراتيجية التي وضعتها جنوب أفريقيا - كقوة إقليمية مهيمنة على منطقة الجنوب الأفريقي - على الأبعاد السابقة وحدها ، بل اتخذت عددا من الأبعاد والاقترابات الأخرى مثل :

- ١ - زعزعة الاستقرار في المنطقة وجعلها في حالة توتر دائم .
  - ٢ - التدخل السياسي في الدول المجاورة .
  - ٣ - استخدام أسلوب العصا الخفيفة في مواجهة الخصوم .
  - ٤ - خلق الجيوش والعصابات المسلحة العميلة .
  - ٥ - أسلوب عمليات التخريب الاقتصادي بكافة مسوره في الدول المجاورة . ( وقد سبق التعرض بشيء من التفصيل لهذا الأسلوب ) .
- وسوف نعرض - الآن - لكل نقطة من النقاط الأربع الأولى

ببعض الأمثلة الموضحة . كل ذلك في إطار من الاحتماء تحت مظلة التأييد والمساندة من جانب الغرب عموماً ، الولايات المتحدة بصفة خاصة ، مع عدم اغفال عامل المساندة الاسرائيلية من خلال العلاقة الخاصة مع جنوب أفريقيا .

#### ١ - زعزعة الاستقرار وخلق حالة من التوتر الدائم :

يعد « دين جلد نهايز Dean Geldenhuys » ، أستاذ العلوم السياسية بجامعة جوهانسبرج ، هو المنظر الرئيسي لسياسة زعزعة الاستقرار التي تتبعها الحكومة العنصرية في جنوب أفريقيا تجاه جاراتها . تحدد هدف زعزعة الاستقرار « من خلال أحداث تغير أساسى فى توجهات الدولة الهدف » ، وليس فقط مجرد تهديدها أو إزعاجها ، وعند « جلد نهايز » أنه « ما دامت الدول الأفريقية السوداء تصر على محاربة « الأبارتيد » ، فهي تهدف الى أحداث تغير أساسى فى توجهات النظام فى جنوب أفريقيا ، أى أنها تستهدف زعزعة استقرارها ، ومن ثم يكون من حق هذه الأخيرة بالتالى « حق « الرد بالمثل » .

#### الوسائل والأدوات المستخدمة :

هناك وسائل غير عسكرية مباشرة ، لتحقيق هدف زعزعة الاستقرار ، حددها « جلد نهايز » ، وتم استخدامها بالفعل من قبل حكومة جنوب أفريقيا ، منها :

١ - الضغط من خلال استخدام الدول الأفريقية لسلك حديد جنوب أفريقيا ( وقد استخدم هذا الأسلوب ضد عدد من الدول الأفريقية المجاورة مثل : زيمبابوى وزامبيا بالإضافة الى كل من ليسوتو وبتسوانا ) .

٢ - الضغط من خلال التحكم في تحديد أعداد العمالة الوافدة ( وقد سبقت الإشارة الى الأهمية الحيوية التي تمثلها أجور ودخول هؤلاء العمال على اقتصاديات بلدانهم الأم ومن حيث حسيطة العملات الحرة : استخدم هذا الأسلوب ضد زيمبابوي وموزمبيق وهددت ليسوتو باستخدامه ضدها ) .

وعندما قام الرئيس عبده ضيوف في أكتوبر ١٩٨٥ بزيارته التاريخية - باعتباره رئيسا لمنظمة الوحدة الأفريقية - الى دول المواجهة الأفريقية ، فقد شكى اليه كبار المسؤولين ورجال الدولة في كل من ليسوتو وبتسوانا وسوازيلاند من أنه لو طبقت المقاطعة ( الالزامية الشاملة ) على جنوب أفريقيا لحان اقتصاديات هذه الدول هي أول من سوف يضار وبشدة من جراء المقاطعة ، بالنظر الى ماسوف تلجأ اليه حكومة بريتوريا من استغناء عن العمالة الوافدة ، ليس فقط من هذه الدول بل وأيضا من زيمبابوي وموزمبيق وغيرهما . وقد أضافوا أنه من هنا تعلم بريتوريا جيدا أن سلاح العمالة الوافدة في يدها سلاح ماضٍ (١) .

٣ - **الحلقات الحثود :** وقد نفذت جنوب أفريقيا هذا مع كل الدول المجاورة .

٤ - **الضغط من خلال الحد من الاستيراد من الدول المجاورة :** وقد طبق هذا بالفعل على كل من زيمبابوي وسوازيلاند، وكان الهدف الرئيسي إجبارهما على تقييد تحركات وعمليكات قوات التحرير الوطني ضد جنوب أفريقيا من أراضيها .

---

(١) راجع : مجلة Jeune Afrique عدد ١٢٩٤ بتاريخ ١٠/١٠/١٩٨٥ .

٥ - الحد من الصادرات الى الدول المجاورة : ( وخامسة :  
البترول والمواد القابلة ) :

وقد طبقت جنوب افريقيا استخدام هذا السلاح ضد :  
بنسوانا وليسوتو ( وحما من دول الاتحاد الجبركي معها )  
وموزمبيق وزامبيا وزيمبابوي . ومن الغريب أنها طبقت ايضا ضد  
حديقتها التقليدية دولة مالاوي . الدكتور باندا . \*

٦ - قطع الكهرباء : ونفذ ضد ليسوتو وموزمبيق .

٧ - الحد من السياحة : وقد نفذ ذلك ضد كل من  
ليسوتو وسوازيلاند .

٨ - التلاعب بنصوص اتفاقية الاتحاد الجبركي بما يضر  
بمصالح الدول الثلاث الأخرى اطراف الاتفاق وهي : سوازيلاند  
وبنسوانا وليسوتو .

الأهداف المتوخاة من وراء استخدام أسلحة الضغط السابقة :

من نافذة القول أن في مقدمة أهم أهداف جنوب افريقيا من  
وراء استخدام تلك الأسلحة السابق الإشارة إليها ، هو ضمان  
الابقاء على سيطرتها وتفوقها المطلقين في مواجهة كل دول منطقة  
الجنوب الأفريقي مجتمعة ، واستمرار علاقة التبعية والاعتماد  
شبه الكاملين عليها من قبل تلك الدول .

كما أنها تستهدف اجبار دول الجوار والمواجهة الأفريقية  
على وقف حملتها السياسية الداعية الى ضرورة فرض العقوبات  
الاقتصادية ضد جنوب افريقيا ، من خلال اشغالها - بلغة  
تطبيقية - بأنها تستطيع ، تحصيل ، الآثار الضارة للسلطة على



هذه الدول ذاتها . ولعله من الواضح أن هناك علاقة عضوية بين فقدان دول الجوار والمواجهة القوية على فرض العقوبات على جنوب أفريقيا من ناحية ، وبين حقيقة تزايد روابطها ومظاهر اعتمادها على جنوب أفريقيا نفسها اقتصاديا وتجاريا وفي مجال المواصلات من ناحية أخرى . وتستهدف جنوب أفريقيا جعل منطقة الجنوب الأفريقي - التي نجحت بالفعل في الحقبة الماضية في تحويلها إلى منطقة عبق اقتصادي لها - بمثابة « منطقة عازلة » اقتصادية ، ودرعا سياسيا يحميها في مواجهة حركات التحرير الوطني الأفريقي في المنطقة ، بعد أن نجحت بالفعل في جعل بعض هذه الدول بمثابة منطقة عازلة سياسيا . وكانت وسيلتها إلى ذلك تتم بتمهيد البساطة والخيث في آن معا ، من خلال إبراز التناقض بين « المصالح الاقتصادية » لهذه الدول مع حقيقة مانعها عليها مساعدة حركات التحرير في انجراح عملياتها ، من ردود فعل وردع جنوب أفريقيا في مواجهة هذه العمليات في أي مكان في الجنوب الأفريقي ، وفي أي وقت .

## ٢ - التدخل السياسي في الدول المجاورة :

إن لدى حكومة جنوب أفريقيا أجهزتها وأدواتها الجاهزة دائما للقيام بتنفيذ أي عملية تكلفها بها المؤسسة الحاكمة في بريتوريا ضد أي دولة من دول الجوار والمواجهة الأفريقية . كما أثر التدخل السياسي في تلك الدول هو أحد أهم الأساليب التي تلجأ إليها حكومة جنوب أفريقيا لتحقيق أهدافها السياسية والاستراتيجية في الدول المحيطة بها .

وسوف نختار - للتدليل على ذلك - أربعة أمثلة محددة .  
وهي :

- |               |              |
|---------------|--------------|
| ١ - ليسوتو    | ٢ - زيمبابوي |
| ٣ - سوازيلاند | ٤ - مالاي    |

#### ١ - مع ليسوتو :

لعبت جنوب أفريقيا مع « ليسوتو » لعبة تحريض المعارضة على الحكومة الشرعية فيها . اذا استشعرت بريتوريا أنها لا تسير سياساتها ولو الى حد ما . ففى ٥ / ١ / ١٩٨٤ - مثلاً - اجتمع وزير خارجية جنوب أفريقيا « بوت » ونائبه المستر / نيل Nel - فى بريتوريا - مع وفد يمثل قادة المعارضة فى ليسوتو . فى هذا اللقاء حث « بوت » ونائبه الوفد على تشكيل حزب معارض اقترحا له اسم « حلف باسوتو الديمقراطي »

BDA : Basuto Democratic Alliance

وقد استخدموا مع الوفد - بطبيعة الحال - أسلوب الاغراء والوعد بتقديم المساعدة والمساعدة المالية . هذا مع أن جنوب أفريقيا هي نفسها التي كانت قد ساعدت علناً حزب « جوناثان » المسمى « حزب باسوتو لاند الوطني » BNP : Basutoland National Party فى الوصول الى السلطة والحكم فى ليسوتو فى عام ١٩٦٥ تحت شعار التعاون مع جنوب أفريقيا ولكن فى انتخابات عام ١٩٧٠ استمر هذا الحزب فى الدعوة الى التعاون مع بريتوريا ، فانهمز حيث اختار الناخبون حزب مؤتمر باسوتولاند BCP Basutoland Congress Party بدلاً منه . غير أن « جوناثان » حليف بريتوريا وزعيم « حزب باسوتو لاند الوطني » تمكن - بمساعدة حكومة جنوب أفريقيا - من إلغاء الانتخابات والبقاء فى السلطة فى البلاد . لكنه بدأ يتحول مع اتجاه الناخبين بعيداً عن جنوب أفريقيا ، ومن ثم حاولت الأخيرة الإطاحة به فى عام ١٩٧٢ وعام ١٩٧٤ .

ومن الغريب أن زعيم « حزب مؤتمر باسوتولاند » BCP  
قد هرب إلى جنوب أفريقيا التي أنشأت له جيشاً أسمته  
« جيش تحرير ليسوتو » LLA

ثم أطاحت جنوب أفريقيا بحكم صديقتها السابق «جونانان»  
في ٢٠/١/١٩٨٦ بعد فرض حصار شامل حول دويلة ليسوتو  
وأجبرتها على الاستسلام .

## ٢ - مع زيمبابوي :

سبقت الإشارة آنفاً - عند الحديث عن « مشروع بوتان لتكوين  
وتشكيل ما أسماه تجمع الـ Concas - إلى أن جنوب أفريقيا  
كانت تراهن على حسان صديقتها « الأب موزيريو » ، في روديسيا  
الشمالية سابقاً لكي يصل إلى السلطة هناك في انتخابات  
عام ١٩٨٠ ، لكن خاب أملها أمام انتصار تحالف القوى الوطنية  
( موجابي / نكومو ) . ذلك أن حكومة جنوب أفريقيا ألقت بكل  
ثقلها وراء هذا الأب « موزيريو » ، في تلك الانتخابات لدرجة أنها  
لظمت له حملته الانتخابية من خلال أحد رجال مخابرات روديسيا  
القدامى ويدعى « جيوفري برايس » . فلما فشلت بانتصار تحالف  
حزبي « زانو » ، « زابو » ، فإنها عملت على توسيع الهوة للواقعة  
بين هاتين الحركتين في حادثة مخايي، أسلحة « زابو » - التابع  
لنكومو - وهي حادثة شهيرة . ورغم أن بذور الخلافات بين  
الحركتين كانت قائمة بالفعل من قبل الاستقلال ( لأسباب وعوامل  
شخصية وقبيلة وسياسية وغيرها ) ، بيد أن الحادثة التي فجرت  
الصراع بين زابو وزانو بعد الاستقلال كانت تتمثل في اكتشاف  
مخازن للأسلحة تابعة لحزب « زابو » ، وكان مفروضاً أن يسلمها  
إلى مخازن الحكومة . وقد اعتقل فيها اثنان من زعماء « زابو » ،

الأمر الذي أدى إلى حدوث الكثير من الفعل وردوده بين الحركتين الوطنيتين . والثابت أن شاهد الإثبات الوحيد في تلك القضية كان أحد ضباط الأمن الروديسيين السابقين ، وعلى صلة بمدير مخابرات زيمبابوي عقب الاستقلال ، الذي كثر بدوره ضابط أمن روديسي سابق . وقد هرب الجميع فيما بعد إلى جنوب أفريقيا ليبدأوا في تجنيد العملاء ضد حكومة « موجابي » الشرعية الجديدة في هراري .

والمؤكد أن هؤلاء وغيرهم من كبار مستشاري أمن « دوبرت موجابي » من البيض - الذين استخدمهم لتأكيد مقولة ثقيله للبيض في دولته ، كانوا يعملون لحساب جنوب أفريقيا قبل وبعد الاستقلال ، وقد لجأ معظمهم فيما بعد إليها .

وفي عامي ١٩٨٣ و ١٩٨٤ تعرضت دولة زيمبابوي لحملة مركزة من خطابات التهديد والنشويش أرسلت لرجال الأعمال والسفارات . وتبين بعد البحث والفحص أن هذه الرسائل والخطابات قد طبعت في مقر البعثة التجارية لجنوب أفريقيا في عاصمة زيمبابوي .

### ٣ - مع سوازيلاند :

في عام ١٩٨١ حاولت سوازيلاند التحول بعيدا عن جنوب أفريقيا ، والاقتراب من منظمة « مؤتمر تنسيق تنمية الجنوب الأفريقي » SADC - السابق الإشارة إليه - فعرضت عليها حكومة جنوب أفريقيا تقديم بعض مساحات من الأرض كانت تدعيها لنفسها ، ومبلغ ٣٩ مليون استرليني مقابل تغيير اتجاهها السياسي . وقد قبلت الأولى عرض الثانية ، أو وشوتها ، عام ١٩٨٢ . وعقدت سوازيلاند اتفاقية سرية مع حكومة بريتوريا تقضي بعدم

الاعتداء على جنوب أفريقيا ( !! ) ، وقامت - تطبيقا للاتفاقيه السرية - بطرد رجال حركة المؤتمر الوطني الافريقى ANC من اراضيها ، واتهمتهم بأن وجودهم يضر بمصالحها .

لكن حكومة بريتوريا لم تلبث ان سحبت عرضها لسوازيلاند . بعد ان تأكدت ان مؤيديها قد أصبحوا في مركز القوة في سوازيلاند .

#### ٤ - مع مالاوى :

منذ البداية ، تعاون الدكتور باندا رئيس جمهورية مالاوى - المعروف بولائه للغرب وجنوب افريقيا واسرائيل - مع نظام بريتوريا . وكانت مالاوى هي الدولة الافريقية الوحيدة التي تبادلتم التمثيل الدبلوماسى مع جنوب افريقيا على مستوى السفارة . منذ عام ١٩٦٧ . وقد منحتة حكومتها مبلغ ١٤ مليون راند ( وحدة العملة الرئيسية في جنوب افريقيا ) ليتمكن من بناء عاصمة بلاده الجديدة « ليلنجوى » LILONGWE تلك العاصمة التي وضع تخطيطها بالكامل رجال من جنوب افريقيا . ثم منحتة أيضا مبلغ ١١ مليون راند خصص لخط سكة حديد يصل الى ميناء « ناكالا » في موزمبيق ، وعندما انضمت مالاوى الى منظمة « مؤتمر تنسيق تنمية الجنوب الافريقى » في عام ١٩٨٠ قدمت لها جنوب افريقيا مبلغ ١١ مليون راند أخرى لبناء صوامع للنفط .

#### ٣ - استخدام أسلوب العصا الفليضة في مواجهة الخصوم :

عندما تفشل بريتوريا في تحقيق اهدافها وسياساتها بأسلوب الانغراء او غيره من الطرق غير المباشرة ، فانها لا تتردد في استخدام عصاها الفليضة في مواجهة خصومها ممن لايسايرون

سياساتها في المنطقة . ونعني باستخدام العصا الفليضة ، استخدام القوة المسلحة المباشرة ضد أولئك الخصوم ، سواء كانوا دولا أو زعماء في البلدان المجاورة لها . الأمثلة متعددة ومتجددة . فقد استخدم هذا الأسلوب - أكثر من مرة - في مواجهة دولة زيمبابوي اعتبارا من عام ١٩٨٠ ، تاريخ الاستقلال الحقيقي .

وفي يولية ١٩٨٠ - غزت قوات جنوب أفريقيا الأراضي الانجولية لتحقيق أهداف ثلاثة :

- ١ - دعم الجيوش الموالية لها ضد الحكومة الشرعية .
  - ٢ - ضرب معسكرات منظمة « السواهو » أي حركة تحرير شعب جنوب غرب أفريقيا ( ناميبيا ) ، في الأراضي الانجولية .
  - ٣ - تدمير مرافق البنية الأساسية للاقتصاد الانجولى .
- ثم كررت جنوب أفريقيا مثل هذه الغارات المباشرة ضد أنجولا ، وغربها .

#### ٤ - جنوب أفريقيا وانشاء الجيوش والعصابات المسلحة العميلة :

لقد لجأت حكومة جنوب أفريقيا الى اسلوب خلق الجيوش والعصابات المسلحة العميلة لها في أربع دول أفريقية من دول الجوار والمواجهة ، وهي ملاهقة لها في الحدود : وهذه الدول الأربع هي : أنجولا ، وموزمبيق ، وليسوتو ، إضافة الى زيمبابوي . وفي العادة ، تختار حكومة جنوب أفريقيا القيادات والعناصر البارزة في هذه الجيوش والعصابات العميلة ، من بين العناصر المنشقة والمعارضة سياسيا لسلطة الحكم الشرعي في البلاد الأفريقية المجاورة . وهي تقوم بتزويدهم بالسلاح والمال اللذين

بعد عمليات التدريب المكثف على أيدي خبراءها العسكريين في معسكرات خاصة لذلك داخل أراضيها \* ثم تعدهم وتعيد تصديرهم الى بلادهم الأصلية للقيام بعمليات تخريبية معينة أو لمحاولة إسقاط نظم الحكم الشرعية فيها .

وأما الجيوش والمصائب العديدة فإن دافعها الرئيسي للتحالف مع جنوب أفريقيا هو طريق الوصول الى السلطة وحكم بلادها ، ولو تحالفت مع الشيطان \* وباله من هدف مشترك .

فهكذا تحالفت جنوب أفريقيا مع «اليونيتا» بقيادة «سافيمبي» لمحاربة وإسقاط حكم « الحركة الشعبية لتحرير أنجولا - أميلا » في أنجولا ، وقد سبقت الإشارة آنفا الى التحالف الثلاثي بين قوات جنوب أفريقيا ، والمخابرات المركزية الأمريكية ، وقوات «اليونيتا» وشن عمليات عام ١٩٧٥ ضد أنجولا \* ثم عمليات عام ١٩٨٠ بالاشتراك بين قوات جنوب أفريقيا و « اليونيتا » التي قامت خلالها بتخريب وتدمير مدينة « مافينجا Mavinga » جنوب شرقي أنجولا .

ثم في عام ١٩٨٢ اتضح - من خلال المعلومات التي توفرت عن تلك العمليات السابقة في عام ١٩٨٠ ، أن جنوب أفريقيا كانت تستهدف منها أعداد هذه المدينة « المدمرة » لكي تكون قاعدة مستديرة لصددها « سافيمبي » زعيم « اليونيتا » .

وفي موزمبيق ، أنشأت بريتوريا حركة أسمتها « الرينامو » الحركة الوطنية للثورة أو MNR من فلول البرتغاليين وبعض العملاء الموزمبيين ، مستهدفة من خلالها القضاء على حكم حركة التحرير الموزمبيقية الوحيدة في البلاد المعروفة باسم « الفريليمو » ، والتي كانت قد استلمت السلطة في موزمبيق بشدة حصولها على

الاستقلال • وتشن الرصاص - بين الحين والحين - غارات مسلحة ضد المنشآت والقرى والمستشفيات في موزمبيق لبث الرعب وزعزعة الاستقرار في البلاد •

وفي كل من ليسوتو وزيمبابوي جندت جنوب أفريقيا شرادهم الهاربين اليها منها والمنشقين على السلطة الشرعية في بلادهم فضلا عن العملاء الذين جندتهم من كل من البلدين ، ومولتهم وأعدتهم في معسكراتها ، لتعيد ارسالهم الى بلادهم لاسقاط نظم الحكم فيها ، أو للقيام بعملیات تخريب معينة ، وقت تريد بريتوريا ذلك • والهدف في كل الحالات واحد تقريبا : بث الفزع بين أهالي البلاد ، وإشاعة الفوضى ، وإشعار النظم الأفريقية في دول الجوار والمواجهة بعدم الأمان ، ومن صورة الاستقرار السياسي ، وإعطاء الانطباع العام بعدم قدرة نظم الحكم السيطرة الكاملة على مقاليد السلطة ، وقبل كل ذلك جعلها في وضع أنها تحت رحمة جنوب أفريقيا ، باعتبارها القوة الإقليمية الأولى بغير منازع في منطقة الجنوب الأفريقي • وعندما تشن جنوب أفريقيا هجماتها على دول خط المواجهة ، فهي - عادة - ما تتذرع بحلها في المصادرة المؤبقة ، أو بحلها في الدفاع عن النفس لتبرير عملياتها العدوانية ضد جيرانها •

### ولا يزال التحدي قائما :

وقد وصل تحدي سلطات الأقلية العنصرية لشمساع كل أفريقيا والمجتمع الدولي مداه ، حتى في يوم انعقاد القمة الأفريقية الثالثة والعشرين في أديس أبابا ( ٢٧ - ٢٩ / ٧ / ١٩٨٧ ) ، وإثناء انعقاد اجتماعات المجلس الوزاري للمنظمة • فبينما كل أفريقيا مجتمعة في العاصمة الأثيوبية - حيث مقر المنظمة الأفريقية الأم -



للتناقش وتدوين وتشجب الممارسات القمعية والاعتداءات المتكررة للنظام المنصري في جنوب أفريقيا على شعبى جنوب أفريقيا وناميبيا ودول المواجهة الأفريقية . تقوم قواتها بشن عدوان جديد يوم ٢٧ يوليو - وهو أول أيام القمة - ضد أراضي أنجولا . ويعلن متحدث عسكري في ناميبيا أن وحدات عسكرية تابعة لجنوب أفريقيا قامت بغارة على المناطق الجنوبية لأنجولا قتلت خلالها مائة تسعين من ثوار منظمة « سوابو » الأفريقية والجنود الانجوليين . وقد وصلت المارك بأنها أعنف وأخطر اشتباكات مسلحة تخع خلال السنوات الأخيرة (١) .

ان الرسالة واضحة كل الوضوح : فبينما لا يملك كل الأفريقيين - حتى الآن - سوى الشجب والادانة وتدبيج القرارات والتوصيات الداعية الى مقاطعة جنوب أفريقيا ، فان هذه الأخيرة تضرّب بيد من حديد في أى مكان في منطقة الجنوب الأفريقى . بما قد توفر لها من امكانات السيطرة الفعلية المدعومة بقواتها المسلحة ، قوات المصائبات والجيش العميلة . ولازالت كل الشواهد تدل على ان جنوب أفريقيا هي القوة الاقليمية رقم واحد ، في كل المنطقة ، بفعل امكاناتها الذاتية من ناحية ، وبفعل ماقد تحقق لها من مساندة خارجية ، تكفل لها الحماية الواقية في مواجهة كل احتجاجات الجماعة الدولية وقرارات المنظمات والهيئات الدولية المناهضة للممارسات المنصرية .

---

(١) راجع : الأهرام ، عدد ٢٩/٧/١٩٨٧ .

## ثانيا : المساندة الخارجية لاستمرار الوضع الراهن في جنوب افريقيا والجنوب الافريقي بحكم الارتباط المصلحي مع نظام جنوب افريقيا

سلفت الإشارة الى أن النظام العنصري في جنوب افريقيا يركز في بقائه واستمراره على دعمتين رئيسيتين ، أولاها : قوته الذاتية مكنته - حتى الآن - من فرض هيمنته شبه المطلقة على أوضاع المنطقة من خلال صياغته لنظريته الخاصة في استراتيجية التوة الإقليمية ، وثانيتهما : ما يتمتع به من مساندة خارجية قوامها التأييد الغربي بقيادة الولايات المتحدة ، التي تكفل له - مع عدد غير قليل من دول المعسكر الغربي - الحماية والغطاء السياسي في مواجهة حملة الضغط العالمي الداعية الى تصفية المضمون العنصري لدولة جنوب افريقيا وتحقيق المساواة العنصرية فيها . وتلعب اسرائيل دورا مهما في المساندة والتأييد ، دورا يصل الى مرحلة «الخصوصية» في العلاقات مع نظام جنوب افريقيا ، ويكاد يصل الى مرحلة «التحالف» غير المعلن .

وليس سرا أن «الارتباط المصلحي» بين جنوب افريقيا ، من ناحية ، ومجموعة الدول الغربية واسرائيل ، من ناحية أخرى ، هو المحرك الرئيس ، في بلورة هذا الموقف السياسي المنحيز لنظام جنوب افريقيا ، ضد مصالح الأغلبية السوداء والمثونة داخل جنوب افريقيا ، وضد مصالح معظم دول الجوار والمواجهة الافريقية في منطقة الجنوب الافريقي أيضا .

من هنا فلابد من تناول موضوع المساندة الخارجية لنظام جنوب افريقيا ، بشئ من التفصيل والتحليل ، مع التركيز - بصفة خاصة - على كل من «المساندة الأمريكية» و«المساندة الاسرائيلية» للنظام العنصري في جنوب افريقيا .

## السياسة الأمريكية تجاه الجنوب الأفريقي : من التأييد السافر الى « دبلوماسية الارتباط البناء » .

من أجل الفهم الجيد لحقيقة طبيعة العلاقة العضوية التي تربط بين جنوب أفريقيا من ناحية ، ومجموعة الدول الغربية وفي مقدمتها كل من الولايات المتحدة واسرائيل من ناحية أخرى ، فلا بد من أن نضع في الاعتبار مجموعة العوامل والأبعاد ذات التأثير والفعالية في تشكيل هذه العلاقة . تلك العلاقة التي ليس من المتصور لها - في المستقبل المنظور - أن تنقسم عراها ، ما دامت المصالح الأساسية الحيوية المشتركة والمتشابكة بين طرفيها ، قائمة ومستمرة . كما أن هذه العوامل والأبعاد - في حد ذاتها - سوف تفسر لنا كثيرا من المظاهر والسلوكيات الدولية لمجموعة الدول الغربية اجمالا بشأن جنوب أفريقيا ، في محيط العلاقات الدولية الراهنة . من ذلك - مثلا - ظاهرة التناقض الصارخ بين سلوك هذه المجموعة المؤيد عمليا للنظام العنصري في جنوب أفريقيا ، وبين مناداتها العلنية بضرورة احترام حقوق الانسان والمواطنة ، وثورتها العارمة ضد بعض النظم في مناطق أخرى من العالم ( بولندا - نيكاراغوا - كينيا ) بحجة انتهاكها لمبادئ حقوق الانسان في بلادها .

ولعل من أهم هذه العوامل والأبعاد :

- العامل الاقتصادي ، والذي يأتي في المرتبة الأولى بغير منازع .

- العامل السياسي والبعد الاستراتيجي والايديولوجي .

- البعد الثقافي أو عامل الاحساس ( الخفي ) بالانتماء لنفس الثقافة والبيئة الحضارية ، أو « مدينة الرجل الأبيض » .

وتشير بإيجاز الى كل عامل ويعد من كل منها على النحو التالي :

## ١ - الاقتصاديا :

سبقنا الإشارة في غير هذا المكان الى الامكانيات الاقتصادية الضخمة - الحالة والكامنة معا - لدى جنوب افريقيا ، مما يجعل منها « مستودعا » اقتصاديا هائلا لمعديده من الخامات والمواد الأولية الحيوية المطلوبة بشدة في العالم الصناعي الغربي .

من ذلك - مثلا - مخزون المنجنيز ( ٩٣ ٪ ) والبلاتين ( ٨٩ ٪ ) والكروم ( ٨٤ ٪ ) وغيرها بالنسبة لاجمال المخزون في كل العالم غير الشيوعي . فضلا عن الاحتياطات الكبيرة الأخرى لديها من خامات البوكسيت واليورانيوم ( وهذا الأخير متوفر بكثرة في صحراء ناميبيا التي ما زالت تحت احتلال وسيطرة جنوب افريقيا ) .  
وتقدر الاستثمارات الأمريكية الخاصة والروض البنوك الأمريكية المستثمرة في جمهورية جنوب افريقيا وحدها - خلال عام ١٩٨٥ - بحوالي أربعة عشر مليارا من الدولارات (١) .

هذا بخلاف عدد آخر من المؤشرات الاقتصادية التي تشكل العلاقة الأمريكية بجنوب افريقيا مثل حجم التبادل التجاري الضخم حيث تعتبر الولايات المتحدة الشريك التجاري الرئيس لجنوب افريقيا . فضلا عن دور الشركات المتعدية الجنسية ( والتصميم الأمريكي الضخم فيها ) المستثمرة في جنوب افريقيا . وقد تحدثنا بشيء من التفصيل - آنفا - عن دور شركة « الأنجلو أمريكان » القابضة في جنوب افريقيا كأكبر شركاتها بحكم سيطرتها على أكثر من نصف قوة سوق المال في البلاد ، وكيف أن هذه الشركة ذاتها واحدة من أكبر شركات الاستثمار في الولايات المتحدة في آن معا .  
( راجع : البحث الأول من الفصل الثاني ) .

---

(١) راجع : مجلة Jeune Afrique ، عدد ٣ إبريل ١٩٨٦ ، ص ٢١ .

ما يقال عن تأثير العامل الاقتصادي بقوة في تشكيل العلاقات الأمريكية - الجنوب أفريقية ، يصدق أيضا - ولكن بدرجات متفاوتة ومختلفة - على تأثيره القوي في تشكيل هذه العلاقات مع الليبيريا العظمى من الدول الغربية وفي مقدمتها المملكة المتحدة وألمانيا الاتحادية مع حكومة جنوب أفريقيا .

## ٢ - سياسيا واستراتيجيا وايدولوجيا :

لا يتور شك في أن العالم الغربي يدرك أن من بين مصالحه الحيوية التي يجب عليه الحفاظ عليها ، أن تظل منطقة الجنوب الأفريقي خاضعة للنفوذ الغربي ، والعمل على إبعادها دائما عن أي محاولة لتغلغل واختراق النفوذ السوفيتي أو السيطرة الشيوعية . وتعلم مجموعة الدول الغربية جيدا أن خير ضمان للحفاظ على صيغة هذه المعادلة - المحققة لمصالحها في المنطقة واستمرارها - وهو وجود جنوب أفريقيا ذات القوة الإقليمية المهيمنة على الجنوب الأفريقي بما لها من « قوة ضاربة » تكفي للردع المطلوب وقت اللزوم ، لضمان استمرار الوضع الراهن في المنطقة . وتنتظر الدول الغربية إلى حكومة جنوب أفريقيا ومجتمع البيض فيها على أنه استمرار وامتداد للوجود الغربي في المنطقة بالمفهوم السياسي . والدور الذي تقوم به جنوب أفريقيا في منطقة الجنوب الأفريقي يكاد يتطابق مع الدور الذي تقوم به إسرائيل في منطقة الشرق الأوسط ، من حيث خلف « حاية » المصالح الغربية في كل من المنطقتين .

كما أن الدول الغربية تفهم أن جنوب أفريقيا - من الناحية السياسية والواقعية - قد « ورتت » التركة الاستعمارية في هذه المنطقة من أفريقيا ، وأنها « الممثل القمعي المقيم » للدول الغربية في منطقة الجنوب الأفريقي ، بعد خروج الاستعمار التقليدي من معظم دول المنطقة .

ومن الناحية الاستراتيجية المحضة ، يعتبر العالم الغربي أن استمرار بقاء جنوب أفريقيا - كقوة اقليمية مهيمنة ، تفوق في قدرتها القتالية وقوتها الضاربة - جماع قدرات القوات المسلحة لكافة دول الجوار والمواجهة مجتمعة ( ان لم يكن كل دول جنوب الصحراء ) . هو الضمان الحقيقي للحفاظ على هذه المواقع الجيوستراتيجية الخطيرة ، وحيث ما زال يلعب دورا رئيسيا في التجارة العابرة من وإلى قارات العالم المختلفة .

ورغم الندرة النسبية في القوة البشرية المكونة لقوات جنوب أفريقيا ، فانها تجد في تطبيق التكنولوجيا الحديثة في استخدامات التسليح المتفوق ، عوضا كبيرا عن النقص البشري . ( يلاحظ التساهل في هذه النقطة مع اسرائيل ) .

ويجب أن يكون واضحاً تماماً أن مجموعة الدول الغربية وفي مقدمتها الولايات المتحدة وبريطانيا وألمانيا الغربية ، لن تقبل بأي اضعاف لقدرات وأداء هذه القوة الاقليمية المسيطرة في منطقة الجنوب الأفريقي ، وهي جنوب أفريقيا ، مهما كانت اشكال التعبير العلني عن مخاوفهم النشأت السياسية ، بالتظاهر باتخاذ مواقف معادية سياسيا لنظام الاقلية البيضاء فيها .

ولما عن البعد الايديولوجي في العلاقة ؟ فلا يجب أن ننسى عقيدة النظام السياسي/الاقتصادي/الاجتماعي المطبق في جنوب أفريقيا ، انما تنهض على أساس الفكر الرأسمالي الليبرالي الغربي من حيث اطلاق حرية المشروع الخاص كقاعدة للانطلاق الاقتصادي والتنمية ، بمعنى تطبيق مبادئه للاقتصاد الحر على النسخ الغربي ، بما يتبع ذلك من كافة مظاهر التعبير السياسي كالتعددية الحزبية والحرية الكاملة في التعبير عن الرأي وحرية تكوين الأحزاب والتنظيمات السياسية وحرية الصحافة والاعلام ... الخ ...

ولكن بين الأقلية البيضاء وحظها دون غيرها من سكان جنوب أفريقيا .

وعلى ذلك تنظر العول الغربية والولايات المتحدة الى النظام السياسي في جنوب أفريقيا ( نظام الأقلية البيضاء ) على أنه - من ناحية الإيديولوجية السياسية - ليس سوى امتداد لمجموعة الديموقراطيات الغربية .

### ٣ - ثقافيا وحضاريا :

يعتبر مجتمع البيض في جنوب أفريقيا امتدادا طبيعيا لنفس الفكر العام وأسلوب الحياة الغربي اجمالا . ويدور هذا المجتمع في ذات الأفلاك الثقافية والحضارية للمجتمعات الغربية ، التي هي تعبير عن « مدينة الرجل الأبيض » الذي يفترض لنفسه - ولو لا شعوريا - رتبة حضارية يحققها في أوساط « البربرية » الأفريقية والآسيوية . من ثم فإن هناك موافقة ضمنية مسبقة من قبل الغرب على رسالة « البيض » في جنوب أفريقيا الذين يقومون عن مجتمع الرجل الأبيض بمثل هذا الدور المقترض ، أو الواجب المطلوب ، فالتعاطف النفسي - غير المعلن عنه عادة - يذهب الى صفوف الرجل الأبيض في جنوب أفريقيا وليس غيره ، هذا بغض النظر - بطبيعة الحال - عن معظم الاعلانات والمطب والشعارات الغربية التي تبدي استنكارها للممارسات العنصرية « البغيضة » لنظام « الأبارتيد » في جنوب أفريقيا . لكن لا ينبغي هذا من الاعتراف بضد نوايا ومجهودات بعض دول الشمال ، وبعض قطاعات معينة في أوساط رجال الفكر والفن والثقافة وقادة الرأي في عدد غير قليل من الدول الغربية . لكن الحديث هنا منصب على المحصلة السالبة للعقابة الغربية العامة .

وهكذا يمكن القول بأنه في ضوء تفاعلات العوامل والأبعاد  
المصلحية بين الدول الغربية وجنوب أفريقيا ، فإن هذه الأخيرة  
تضمن تأييد ومساندة الولايات المتحدة ومعظم دول المجموعة  
الغربية ، وتؤكد جيدا أنه من الصعب أن تتدخل عنها مهما كانت  
الظروف والملازمات الدولية ، ولذلك فإن جنوب أفريقيا تتصرف  
بنحاس واضح على هذا الأساس ، باعتبارها - في التحليل  
النهائي - « حامية متقدمة » للمصالح الغربية في هذه المنطقة من  
العالم .

### خلاص السياسة الأمريكية تجاه الجنوب الأفريقي :

تشكل الملامح العامة للسياسة الأمريكية تجاه الجنوب  
الأفريقي في ضوء مصالحها الحيوية في المنطقة ، من خلال الأبعاد  
والعوامل الاقتصادية والسياسية والاستراتيجية والايديولوجية على  
النحو السابق شرحه آنفا ، فضلا عن حرصها الشديد على اقتفاء  
أثر أي محاولة للتدخل السوفيتي أو السيطرة الشيوعية في  
المنطقة ، ومهما اختلفت أساليب الإدارة الأمريكية - في عهد  
أي رئيس أمريكي - في اقتراباتها السياسية ومعالجاتها لمشكلات  
المنطقة ، فإن سياسات الولايات المتحدة تجاه الجنوب الأفريقي تدور  
جميعا حول حقيقة رئيسية واستراتيجية محورية : الاحتفاظ بالدور  
الأساسي سياسيا واقتصاديا لجنوب أفريقيا في شئون المنطقة .  
وإذا كانت واشنطن تظاهرت - أحيانا - ومهما الدول الغربية  
بتشجيع منظمة « السادك » SADC أي منظمة مؤتمر تسنيق  
تنمية الجنوب الأفريقي التي أنشئت عام ١٩٨٠ ( لتقديم العون  
والمساعدة لدول الجنوب الأفريقي لتلافي الآثار الضارة لتطبيق  
المقاطعة ضد جنوب أفريقيا ) ، فإن ذلك لا يغير من جوهر الموقف  
الأمريكي - الغربي تجاه منطقة الجنوب الأفريقي .



ان تأمل تطور الصلاحيات الأمريكية مع كل من أنجولا وموزمبيق - على نحو خاص - يعطينا العديد من المؤشرات بوضوح الموقف الأمريكي من الجنوب الأفريقي . فقد أصرت السياسة الأمريكية ، في تعاملها مع كل من هاتين المستعمرتين البرتغاليتين السابقتين ، على اشتراط تخلصها من أى وجود سوفيتى أو كوبي فيها ، كشرط مسبق لإقامة العلاقات الدبلوماسية ، وللتمتع بالمساعدة والقروض الأمريكية . وقد استخدمت السياسة الأمريكية حيالها - كما فعلت مع باقى دول الجوار والمواجهة مع جنوب أفريقيا ، أساليب الانعزاع بالمنع أو التهديد بالمنع . على سبيل المثال ، فقد حدث في فبراير ١٩٨٤ - أثناء اجتماعات منظمة « الساداك » أن كشفت بعض الوفود الأفريقية النقاب عن وقوع ضغوط أمريكية قوية على بعض بلاد الجنوب الأفريقي مفادها أن الولايات المتحدة قد عرضت تقديم المساعدة في إقامة مركز لأبحاث مقاومة الجفاف في المنطقة . وكان من المقرر أن يتخذ هذا المركز من حرارى ، عاصمة زيمبابوى ، مقرا دائما له ، بيد أن الحكومة الأمريكية عادت فاشتراطت - في آخر لحظة - ألا تستفيد من أبحاث هذا المركز ومن البرامج التدريبية فيه ، أى من العول الاشتراكية الثلاث في الجنوب الأفريقي والتي هي : أنجولا وموزمبيق وتنزانيا . ولم نجد دول منظمة « الساداك » - أمام ذلك بدا من أن ترفض الشرط الأمريكية . وغير خاف ما في هذا المثل من دلالات ومؤشرات عدة ترتبط بنهج السياسة الأمريكية تجاه منطقة الجنوب الأفريقي . ويحلو ل واشنطن - دائما - أن تطبق مع دول هذه المنطقة - كما تفعل مع بعض المناطق الأخرى في العالم الثالث - ما يمكن تسميته بدبلوماسية « العصا والجزرة » . فالعصا لمن لا يطيع ، في يد . وأما اليد الأخرى فتلوح بالجزرة لمن يوافق ويسامير السياسات الأمريكية . وتعلم واشنطن جيدا هدى تنافى صعوبة الأوضاع

الاقتصادية في عدد غير قليل من دول الجنوب الأفريقي . وكم من مرة كانت « جزيرة واشنطن » ضيعة لا تسمن ولا تفسى من جوع . وكم من مرة كانت « العصا » غليظة . . بل وكم من مرة أعطت واشنطن إشارة الضوء الأخضر لبريتوريا لتقوم هي بمهمة امساك واستخدام عصاها الغليظة لتتهوى بها على رؤوس جيرانها الأثارة . وخاصة أنجولا . ( وقد سبقَت الإشارة آنفا لبعض الأمثلة المحددة في هذا الصدد ) .

### الارتباط البناء :

تطبق الولايات المتحدة - في السنوات القليلة الماضية - مع الجنوب الأفريقي سياسة تطلق عليها تعبير « الارتباط البناء Constructive Engagement » ، والذي يعني - أجمالاً - أن واشنطن تتدخل في المنطقة بالقدر الذي يحقق مصالح كافة الأطراف في المنطقة ( ربما فيها جنوب أفريقيا بطبيعة الحال ) . وبالقدر الذي تتحقق من خلاله مصالح المنطقة ككل . وبمبعها عن مخاطر الارتباط في أحضان الكتلة الشيوعية . وفي إطار هذا « الارتباط البناء » تقدم الولايات المتحدة مساعداتها لدول المنطقة من أعضاء منظمة « السادك » .

ويبدو أن شعار أو مقولة « الارتباط البناء » هذه لا تعدو - في الحقيقة - كونها مجرد « واجبة أليقة » تختفي وراءها كلى أهداف السياسة الأمريكية في المنطقة . وكل مصالحها ومصالح حليفاتها جنوب أفريقيا . أما دول الجوار الأفريقي وحتى سكان جنوب أفريقيا من غير البيض ، فلن يجدوا نفعا يذكر وراء ذلك « الارتباط البناء » ، ولن يجنوا من وراءه إلا الضرر .

لقد عبر عن هذا المعنى السابق تقريرا «الأمم المتحدة» ونوه ،

وهو القس البروتستانتي الأسود من رعايا جنوب إفريقيا .  
والحاصل على جائزة نوبل للسلام في عام ١٩٨٤ . فلقد تسامح  
« توتو » - الذي لم يخف مرارته الشديدة - « والي أين - يا ترى -  
سوف يقود » الارتباط البناء ، الأمريكي ، هذه المنطقة ؟ وهل هو  
حقا لصالح دول هذه المنطقة أو هو فقط لصالح جنوب إفريقيا  
وحدها ؟

ولقد أجاب عن تساؤلاته بنفسه ، فرأى ألا جدوى ولا نفع  
يرتجى لصالح الأغلبية السوداء سواء في جنوب إفريقيا أو في  
ناميبيا . ولقد أشار - بصراحة تامة - إلى ما يتضمنه المنطق  
الأمريكي من تناقض ورياء ، إذ بينما فرضت إدارة ريجان  
« العقوبات » على بولندا ثم على ليكازاجوا ، فإنها لم تفعل الشيء نفسه  
مع جنوب إفريقيا التي - بدلا من ذلك - تدافع عنها وتستخدم  
« الفيتو » لصالحها .

وفا وجد الأب « توتو » أن « الارتباط البناء » لم يحقق  
استقلال ناميبيا أيضا ، انتهى إلى المطالبة بضرورة ممارسة الولايات  
المتحدة لكل ما تحت يدها من وسائل للضغط على جنوب إفريقيا  
من أجل تحقيق المطالب العادلة للشعب الأسود في جنوب إفريقيا ،  
وفي ناميبيا (١) .

### الموقف الأمريكي ومحاولة احتواء التنمية الأفريقية والعالية ضد « الأبارتيد » ؟

لم يكن ممكنا أن نتجاهل السياسة الأمريكية إلى ما لا نهاية ،  
حملة الرأي العام الأفريقي والعالي ضد نظام التفرقة العنصرية في

(١) راجع : مجلة Jeune Afrique ، عدد ٢٤ أبريل ١٩٨٠ .

جنوب أفريقيا ، ضد تحدى هذا النظام لارادة الجماعة الدولية المطالبة بنصفية المحتوى العنصرى للدولة وتطبيق مبادئ حقوق الانسان والمواطنة ، والمماثلة الى ضرورة التحقيق الفورى لاستقلال ناميبيا . تلك الحملة التى اشتدت قوتها فى السنوات الأخيرة - بصفة خاصة - والتى وجدت التعبير عنها فى أكثر من مظهر ، سواء على مستوى النشر على نطاق واسع ، أو على مستوى الندوات السياسية والفكرية والقانونية والثقافية ، أو على مستوى المؤتمرات الدولية ، وخاصة مؤتمر باريس ( يونيو ١٩٨٦ ) الذى أسفر عن الاتفاق على تطبيق العقوبات الالزامية الشاملة ضد جنوب افريقيا ، بحيث تكون عقوبات الزامية ( اجبارية ) شاملة تطبيقا للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة ، والمؤتمر الدولى لتحقيق الاستقلال الفورى لناميبيا ، الذى انعقد فى فيينا فى يوليو ١٩٨٦ .

ازاء ذلك ، كان لزاما على السياسة الأمريكية المؤيدة والمساندة لنظام الأقلية البيضاء فى جنوب أفريقيا ، أن تجرى بعض التعديلات « الانتقائية » فى مظاهر تعاملها السياسى مع جنوب افريقيا ومنطقة الجنوب الأفريقى . تلك التعديلات لم تكن - فى حقيقتها - أكثر من مجرد « التجمل » المظهري ، وان بقى الجوهر على ما هو عليه ، لسبب بسيط مبناه أن المصالح الأمريكية - والغربية مع جنوب افريقيا ، عازالت - فى الواقع - على ما هى عليه دون تغيير ما .

فأمام ضخامة الحملة المتزايدة لفرض عقوبات على جنوب افريقيا ، وأمام اتساع نطاقها على النحر الذى أشرفنا اليه ، وأمام كثافة الضغط المتصّل للحركات والمنظمات والهيئات المناهضة « للأبارتيد » - محلياً وإفريقيا وعالمياً - فقد اضطر الكونغرس الأمريكى الى اصدار بعض التشريعات التى تقضى بفرض نوع من « العقوبات الاختيارية أو الانتقائية » « Selective » ضد جنوب افريقيا ، على الرغم من اعتراض حكومة الرئيس « رونالد ريغان » ،

بمهمة على مبدأ فرض « عقوبات الزامية شاملة » ، وعلى الرغم من الحقيقة التي مؤداها أن الولايات المتحدة هي الشريك التجاري الرئيسي لجنوب أفريقيا في العالم كله ، على نحو ما سلفت الاشارة .

وقد تمثلت اهم نتائج تطبيق تشريعات الكونغرس بفرض العقوبات الانتقائية ضد جنوب افريقيا في عدد من المظاهر ، مثل :

ـ خلال عام ١٩٨٥ : اقدمت ثمانية وعشرون شركة على انهاء انشطتها في جنوب افريقيا ، بينما كان عددها في عام ١٩٨٤ سبع شركات فقط ، وكان عددها في عام ١٩٨٣ ست شركات .

ـ ومع نهاية عام ١٩٨٦ : قامت عشرون ولاية أمريكية وحوالي خمسين مدينة بسحب أموالها العامة من الشركات التي تستثمر أموالها في جنوب افريقيا .

بيد أن الحكومة الأمريكية - رغم ذلك - ما زالت تنسك بتطبيق « الارتباط البند » في الجنوب الأفريقي ، مع أن حكومة الرئيس « ريغان » كانت قد شكلت لجنة في فبراير ١٩٨٧ مهتمة بالبحث في مدى فعالية هذه السياسة : سياسة الارتباط البند ، حيث قدمت تقريرا أوضح فيه - صراحة - فشل هذه السياسة . وأوصت الإدارة الأمريكية بأن تبادر - بدون إبطاء - الى أن تبذل جهودها من أجل دعم وتوثيق صلاتها مع الأغلبية السوداء ، ورغم ذلك فإن الحكومة الأمريكية قد صوتت في فبراير وأبريل ١٩٨٧ في مجلس الأمن ضد العقوبات الالزامية والشاملة على جنوب افريقيا ، من خلال استبعادها حق الفيتو ، جنبا الى جنب الحكومة البريطانية . وقد أبدتها كذلك حكومة ألمانيا الاتحادية في ذلك الموقف السياسي الصريح المعارض لأي نص يطلب من الأمم المتحدة فرض عقوبات الزامية على جنوب افريقيا ، وفي ذلك الترجمة الحية

لمعنى الارتباط المصلحي العضوى بين هذه الدول القارية - من جهة ، وجنوب افريقيا من جهة أخرى ، حتى لو اقتضى الأمر - وهم بصدد تقديم المساعدة الخارجية لها - أن يتحدوا ارادة الجماعة الدولية بأكملها .

وحتى على الصعيد الداخلى فى الولايات المتحدة ، حاولت ادارة الرئيس « ريجان » عرقلة قرارات الكونجرس بفرض العقوبات الانتقائية على جنوب افريقيا ، باستخدام الرئيس « حق الاعتراض / الفيتو » عليها . غير أن مجلس الشيوخ تصدى لهذه المحاولة من جانب الادارة وقام بالفاء الفيتو الذى استخدمه ريجان على مشروع القانون الذى كان قد اقتره مجلس النواب الأمريكى فى ٣٠/٩/١٩٨٦ . وينص هذا القانون على فرض عقوبات اقتصادية ( اختيارية ) على جنوب افريقيا مثل حظر استيراد الصلب ، واليورانيوم ، والفحم والسيج ، والمركبات العسكرية ، والمنتجات الزراعية والغذائية ، ووقف الاستثمارات الجديدة ، أو منح قروض مصرفية جديدة لجنوب افريقيا .

ولقد كان مؤتمر القمة الافريقية الثالثة والعشرين ( يوليو ١٩٨٧ ) واضحا حين تناول علاقة المساعدة الأمريكية لجنوب افريقيا . فلقد أدان ادارة ريجان لاستمرار دعمها العسكرى لنظام جنوب افريقيا ، وقرر هذا المؤتمر ايفاد وفد من ثلاثة وزراء برافهم السكرتير العام لمنظمة الوحدة الافريقية ( السيد/عبدى عمرو ) الى الكونجرس الأمريكى للكشف عن التدخل الأمريكى فى الشئون الداخلية لانجولا . وبهذا المناسبة أكد المؤتمر على قراراته السابقة بشأن جعل افريقيا خالية من الأسلحة ، معربا عن انزعاجه الشديد لحيازة حكومة جنوب افريقيا العنصرية القدرة النووية واستمرار تطويرها للأسلحة النووية .

وبالمثل فقد أدان المؤتمر تحالف إسرائيل وجنوب أفريقيا وتعاونهما خاصة في المجال النووي الذي يشكل تهديدا للقارة الأفريقية ومنطقة الشرق الأوسط .

ويقودنا هذا الى تحليل العلاقة الخاصة بين جنوب أفريقيا وإسرائيل في إطار المساندة الاسرائيلية لحكومة الأقلية العنصرية البيضاء الحاكمة في بريتوريا .

## المساندة الاسرائيلية

**العلاقة الخاصة بين جنوب أفريقيا وإسرائيل ، ودورها في تهديد أمن دول الجوار والمواجهة مع جنوب أفريقيا :**

سبق أن ألمحنا في مقدمة هذه الدراسة الى وجود أشياء كثيرة مشتركة بين كل من جنوب أفريقيا وإسرائيل . فهناك ظروف النشأة التاريخية المتشابهة ، وهناك طبيعة الايديولوجية السياسية التي تؤمن بها كل منهما ، والتي تؤدي في النهاية الى تبني فكر عنصري ، وهناك التشابه بينهما في تبني مذهبية أن الشعب في كل منهما ، هو « شعب الله المختار » مع الاختلاف في الأصل الذي نبعت فيه مذهبية كل منهما ، فعند اليهود الاسرائيليين تنبع من التفسير الصهيوني المنحرف للتوراة ، وعند البرتستانت من أحفاد البوير تنبع من تفسيرهم الذاتي المنحرف للمذهب الكالفني .

كما أن وضعية كل منهما من الناحية الجغرافية السياسية متشابهة ، فكل منهما قد قام على أساس الاستعمار الاستيطاني ، على بقعة من الأرض ادعى أنها « أرض بلا صاحب » ، وسط محيط من الأعداء الطبيعيين لوجوده واستمراره ، لأنه « زرع » في هذه البقعة زرعاً . لذلك كان عليه أن يحمي وجوده الاصطناعي ،

بالقوة ويفرض بها سلاما مسلحا ، على جيرانه ويمارس عليهم  
 غطرسة القوة . وكل منهما زعم مقولة انه صاحب رسالة حضارية  
 وانه رسول الحضارة والمدنية الفرييتين وقد جاء الى بقعته ، لتمدين  
 أولئك البرابرة المتخلفين ، . وكل منهما قام - وما زال يقوم -  
 بدور « الحامية المتقدمة » للمصالح الغربية في منطقته وتأمين تلك  
 المصالح بكل الطرق والوسائل الأخلاقية وغير الأخلاقية على حد  
 سواء من منطلق « مكيا فيل » محض . يضاف الى كل ذلك ان  
 السياسة الاستعمارية البريطانية كانت وراء قيامه . كل في  
 منطقته ، بل ان « اللورد بلفور » وزير الخارجية البريطانى الأسبق ،  
 قد لعب دورا واضحا في قيام كل منهما واخراج « ستاير »  
 وجوده ، في اطار سعى بريطانيا العظمى للسيطرة على مناطق معينة  
 من العالم وتأمين مصالحها فيها .

ومن اجل كل ذلك ، كان طبيعيا ان نشأ علاقة حميمة من  
 نوع خاص بين النظام فى تل أبيب وتوأمه العنصرى فى بريتوريا .  
 واذا لم يكن الفلسطينيين فى الشرق الأوسط وحدهم الذين دفعوا  
 ثمن قيام اسرائيل ، ويدفعون ثمن استمرارها ، فان مواطنى جنوب  
 افريقيا ليسوا وحدهم أيضا الذين دفعوا ويدفعون فاتورة حساب  
 ذرع وبقاء الوجود واستمرارية النظام العنصرى/الاستعماري  
 الاستيطاني فى جنوب افريقيا . فالعرب فى الشرق الأوسط  
 يشتركون مع الفلسطينيين - كل حسب موقعه من الصراع - فى  
 دفع ثمن وبقاء اسرائيل . وبالمثل تدفع دول الجوار والمواجهة مع  
 جنوب افريقيا جنبا الى جنب مع مواطنى جنوب افريقيا ، ثمن  
 وجود واستمرار النظام العنصرى فى جنوب افريقيا . والتمن فى  
 الحالتين باعظ .

ان العلاقة الخاصة الحميمة بين بريتوريا وتل أبيب - اذا لم  
 تكن قد قامت من فراغ فانها أيضا قد ترجمت وما زالت تترجم فى



شكل علاقات مختلفة ومتشابكة في كافة المجالات بين الطرفين .  
 يُل أن القاء نظرة سريعة على طبيعة هذه العلاقات القائمة بين  
 الدولتين ، لا تخطئ حقيقة أن هناك تحالفا حقيقيا - بكل معنى  
 التحالف - قائما بالفعل ومنذ وقت بعيد ، بين هاتين الدولتين .  
 من بين هذه المجالات التي يتناولها تعامل الدولتين في علاقاتهما  
 الثنائية نجد على سبيل المثال لا الحصر - ما يلي :

- التعاون الثنائي في مجال الأمن المتبادل .
- العلاقات المالية والمصرفية الوثيقة .
- التحالف العسكري .
- التعاون الثنائي في تبادل الخبرة والمعرفة في المجال  
 النووي .
- دور إسرائيل في دعم دفاعات جنوب أفريقيا واستكمال  
 تحصيناتها ضد أي احتمالات للخطر الخارجى عليها .
- التعاون في مجال صفقات السلاح مع بعضها البعض ومع  
 طرف ( أو أطراف ) آخر ( أخرى ) .
- نصيب كل منهما في الحماية تحت المظلة الأمريكية ( اللومبي  
 الأمريكي ) .
- دور إسرائيل في مساعدة جنوب أفريقيا في تصنيع  
 القنابل التي خصصت أصلا لحماية نظام الأبارتيد ،  
 وضمان استمرار سيطرة الأقلية العنصرية البيضاء على  
 السلطة والثروة ( ١ ) .
- يضاف الى كل ذلك حجم التبادل التجاري والمصالح

(١) كزيد من التحصيلات انظر : James Adams, Israel And South Africa, The Unnatural Alliance, Quarter Books Limited, London, 1984; (318 pp).

الاقتصادية المتبادلة والتي يحرم الطرفان على عدم اذاعة بياناتها الحقيقية . ومن المؤكد أن مبيعات الأسلحة الاسرائيلية الى جنوب افريقيا تظل دائما على الكتمان . والمؤكد أيضا أن هذه الأسلحة لا تستخدم الا ضد الأفارقة ، سواء مواطني ومنظمات جنوب افريقيا السود ، أو دول الجوار والمواجهة مثل أنجولا وموزمبيق وزيمبابوي وزامبيا وغيرها .

وتخشى كل من اسرائيل وجنوب افريقيا أن يكون لقرارات الكونجرس الأمريكي التي أذاتت نظام بريتوريا المتصرى أثر في اضعاف المصالح المتبادلة بين الجانبين . فجنوب افريقيا تساهم في برامج تنمية الأسلحة الاسرائيلية ويقوم العديد من علماء اسرائيل باجراء أبحاث طبقا لتعاقدات مبرمة مع حكومة جنوب افريقيا . ومن المؤكد أن اسرائيل لن تبسح لقرارات الكونجرس أن تهز هذه المصالح الحيوية بينها وبين نظام بريتوريا . هذا فضلا عن تأثير اليهود في جنوب افريقيا البالغ عددهم حوالى ١٢٠ ألفا ، إذ تعتبر الجالية اليهودية في جنوب افريقيا هي الثانية بعد الجالية الأمريكية عن حيث القوة الاقتصادية ( هناك ) ( ١ ) .

من كل ما تقدم يلاحظ أن هناك علاقة عضوية وثيقة بين اسرائيل وجنوب افريقيا ، ترقى الى مستوى الحلف الحقيقي بينهما ، وتكشف عن الوجه القبيح لكل منهما في القارة الأفريقية ( ٢ ) . كما أن هذه العلاقات تؤكد أنها موجهة في المقام

---

(١) راجع : عبد العاطي محمد ، نحو تعاون عربي افريقي أكثر واقعية .  
الاجرام الاقتصادي ، العدد ١٩٦٥ - ١٣ يوليو ١٩٨٧ - ص ٥٣ .

(٢) وقد أدان بضعة مجلس وزراء خارجية افريقيا في مشروع قراره المقدم للجنة الإفريقية الثالثة والمشرعين منظمة الوحدة الإفريقية ( ٢٧ - ١٩٨٧/٧/٢٩ ) لحلف اسرائيل وجنوب افريقيا وتعاونهما غامض في المجال النووي الذي يشكل تهديدا للقارة الإفريقية والشرق الأوسط .

الأول - ومهما تكن الشعارات التي ترفعها تل أبيب في تغفلها في القارة السوداء - ضد الانفارقة وأمنهم واستقلالهم ، وخاصة في منطقة الجنوب الأفريقي .

وامام تصاعد حملة الادانة الدولية والافريقية والمطالبة بمقاطعة جنوب أفريقيا وتطبيق العقوبات عليها ، فإن من المرجح أن تلجأ اسرائيل في المرحلة المقبلة في علاقاتها المتشعبة مع جنوب أفريقيا الى اخفاء معظم تعاملاتها مع النظام العنصري هناك ، للالتفاف حول موجة السخط العالمي ضد النظام في جنوب أفريقيا .

وليس من المستبعد - وربما باتفاق ضمني مع حكومة بريتوريا - أن تتظاهر اسرائيل بوقف أو تخفيض تعاملاتها معها ، بل وربما بإصدار تصريحات علنية تدّين الأبارتيد ، مع استمرار هذه العلاقات بين الدولتين ، ولكن مع فرض مزيد من السرية والتكتم قدر الامكان . فاسرائيل ان أرادت ذلك لن تعدم الوسائل من أجل الاستمرار في مخططاتها الدبلوماسية الحال الراعى الى استعادة مواقعها السابقة في أفريقيا وإعادة علاقاتها الدبلوماسية مع أكبر عدد ممكن من الدول الأفريقية ، التي كانت قد قطعتها معها في عام ١٩٧٣ تضامنا مع مصر . وليس من المستبعد أن تضرب اسرائيل عصفورين بحجر واحد ، عندما تصدر تصريحات «مظهرية» مضادة « للعنصرية » في جنوب أفريقيا : فهي تسير الحملة العالمية والافريقية المناهية بمقاطعة جنوب أفريقيا من ناحية ، وهي أيضا تخطب ود القارة الأفريقية في اتجاه خطها السياسي نحو إعادة العلاقات الدبلوماسية مع عدد جديد من الدول الأفريقية ، من ناحية أخرى .

## ثالثا : حول الجدوى الحقيقية لتطبيق العقوبات ضد جنوب أفريقيا

من المعتقد أن تطبيق العقوبات ( مهما اختلفت مسمياتها ) ضد جنوب أفريقيا ، سوف يحقق نتائج ايجابية في المدى البعيد ، اذا مورس بجدية وبطريقة جماعية أو شبه جماعية خاصة اذا ما استند الى قدر كاف من الجبر والالزم . ولعل في مقدمة النتائج المتوقعة من وراء تطبيق العقوبات تأثير العامل السيكولوجي ذلك أن النظام الاقتصادي لجنوب أفريقيا - وهو اقتصاد ليبرالي - لن يطبق العزلة الدولية ، الى ما لا نهاية . ويمكن أن تلعب الاستثمارات الدولية في جنوب أفريقيا دورا حاسما في اتجاه الصالح الأفريقي ، ليس لأنها بالضرورة ضد « الأبارتيد » ، ولكن بسبب خشيتها وقلقها من عدم الاستقرار الداخلي في جنوب أفريقيا ذاتها ، خاصة بعد تكرار حدوث الاضطرابات العمالية والطلابية السوداء على نطاق واسع ، خلال العامين الأخيرين . وقد بدأت الأنباء تتواتر عن لجوء الكتلة الأفريقية السوداء الى وسائل لعنائية جديدة عليها في جنوب أفريقيا مثل السيارات الملقومة . ولعل التأثير الفعال للعمل الوطني لحركات التحرير الأفريقي داخل جنوب أفريقيا ، لا يمكن في جانبه الاستراتيجي للتفاوت الهائل بين إمكاناته الفعلية وإمكانات النظام العنصري من الناحية العسكرية ، وإنما يمكن في جانب ما يحدثه من انعكاسات سيكولوجية سلبية على أوضاع الاستقرار الداخلي وهز الثقة في قدرة ذلك النظام على الحفاظ على الأمن الداخلي في جنوب أفريقيا في المدى الطويل . إن هذا القلق النفسي الكامن مضافا اليه ضغوط وتأثيرات الرأي العام الأفريقي والدولي ، يمكن أن يجبر جنوب أفريقيا على تعديل سياساتها الداخلية وتجاه دول المواجهة الأفريقية ، التي أضربت بشدة من جراء صراعها معها .

لفي الدراسة المقصدة من سكرتارية منظمة مؤتمر تنسيق تنمية الجنوب الأفريقي المعروفة بالـ SADC ، الى مؤتمر المنظمة المنعقدة في هراري في ١٩٨٦/١/٣٠ ، أوضحت أن أعمال العنوان التي قامت بها جنوب أفريقيا ضد دول المجاورة قد كلفت هذه الدول ما يزيد على عشرة مليارات من الدولارات ( ١٠ مليار و ١٢٠ مليون دولار ) خلال السنوات الخمس منذ قيام هذه المنظمة ، حيث يعتبر هذا الرقم أكبر من اجمالي مجموع حجم المعونات الأجنبية التي حصلت عليها خلال نفس الفترة ، كما يمثل قيمة ثلث صادرات هذه الدول مجتمعة خلال تلك السنوات . ومفردات هذه الخسائر تنوزع على الخسائر المباشرة من الحرب ، وزيادة الاتفاق على الدفوع ، ونفقات النقل والطاقة ، وخسائر الصادرات والسياحة ، والتهرب ، وما أُلحق على اللاجئين وغير ذلك (١) .

هذا بخلاف الخسائر في الأرواح التي وصلت في بوزنبينق وحدها الى حوالي ١٠٠ ألف قتيل ، ناهيك عن أعداد الجرحى في دول المجاورة من جراء عمليات جنوب أفريقيا ، والعمليات الأخرى التي يقوم بها عملاؤها من مصابات وجيوش عميلة .

وقد سبقت الإشارة الى شكوى عدد من دول المجاورة الملائمة لجنوب أفريقيا مثل ليسوتو وبتسوانا وسوازيلاند ، من أنها ضوفا تعاني بشدة من جراء تطويق المقاطعة الشاملة على جنوب أفريقيا ، بما ينعكس سلبا على اقتصادياتها التابعة لاقتصاد بريتوريا ، وما يترتب على ذلك من بطالة واسعة النطاق بين القوى العاملة المصدرة من هذه الدول الى مصانع ومناجم « المركز » الصناعي في أراضي جنوب أفريقيا .

(١) راجع : أحمد ك. محند ، سياسة السلام او المواجهة في الجنوب الأفريقي ، السياسة الدولية ، العدد ٨٨ ، أبريل ١٩٨٧ ، ص ٢٢٩ .

لكن على العكس من ذلك فإن بعض الدول الأخرى المحيطة بجنوب أفريقيا ، وإن وجدت أن تطبيق العقوبات الاقتصادية الإجبارية ضد بريندوربا سوف يضر بها أيضا ، لكنها - من ناحية أخرى - قد رأت أن ذلك الوضع سوف يكون أفضل لها وأوفر لها تحمله مع استمرار النظام العنصرى ، أو ما قبل تعاقبه إذا تهورت الأوضاع وعمت الثورة والعنف الإقليم كله .

وهكذا فقد وجدنا مثلا أنه فى حين عارضت صوازيلاند - صراحة - فرض العقوبات على جنوب أفريقيا ، لظروفها المعروفة ( بسبب وقوعها كبقعة أرض داخل أراضى جنوب أفريقيا ذاتها ) ، فإن مالاوى قد لزمت الضمت ، وإن لم تعلن معارضتها للفرض العقوبات ، بينما دعا ملك ليسوتو - فى ٩ أغسطس ١٩٨٥ - دول العالم لى تطبيقها للعقوبات بأن تراعى حجم المعاناة التى سوف تتحملها الشعوب الأفريقية ، وأن تزيد بالتالى من مهوراتها ومساعداتها لمنظمة « الساداك » .

### تطور موقف دول المواجهة من العقوبات :

بينما لا زالت تنزانيا أكثر الدول الأفريقية اقناعا وحساسا فى اتجاه فرض العقوبات ضد جنوب أفريقيا باعتبار أنها السبيل الوحيد للاسراع بتغيير الأوضاع فى جنوب أفريقيا ، مع الاستمرار فى تعبئة الرأى العام والبدء بتطبيق المقاطعة بالدول الأقل تعرضا للانتقام العنصرى ، فإن زامبيا - التى هى رئيسة مجموعة دول المواجهة - قد بدأت الحديث عن « التدرج » فى تطبيق العقوبات بل والحديث عن « المقاطعة الاختيارية Selective » ، وليست الإجبارية أو الالتزامية وربما أسهمت الظروف الاقتصادية المتردية فى زامبيا فى تعديل موقفها عما كان عليه فى السابق . أما موزمبيق فبين الملاحظ أن الأوضاع الاقتصادية فيها - فى المرحلة

«الراحة - تتسم بأنها غاية في السوء والتردى مقارنة بغيرها ، وقد أصبحت تطالب بالمساندة الاقليلية لها من باقى جيرانها ، بعدما بدأت جنوب أفريقيا السعى فى فرض عقوبات مضادة من بينها الاستغناء عن عدد كبير من العمال الموزمبيقيين » ( وقد سلفت الاشارة الى الاهمية الحيوية التى تمثلها تحويلات عمالها فى جنوب افريقيا الى ذويهم وبلادهم ، فى اقتصاد البلاد ) . وفى هذا الاطار العام للأوضاع الاقتصادية البالغة السوء ، بدأ الحديث - فى الآونة الأخيرة - عن احتمالات تغيير هيكل فى الاقتصاد والسياسة فى موزمبيق . ( ويستدل بعض المراقبين على ذلك من صدور مجموعة قرارات اقتصادية فيها خلال شهر فبراير ١٩٨٧ ، استجابة لنصائح صندوق النقد الدولى ) .

وفى هذا المناخ العام ، وبينما يكاد الحديث لا ينقطع عن ضرورة تطبيق العقوبات ضد جنوب افريقيا ، تتردد أنباء أخرى فى اتجاه آخر ، مفادها حدوث لقاءات سرية بين بعض حكام الجنوب الافريقى وحكام بريتوريا .

فهل يتغلب - فى النهاية - فريق الداعمين الى مقاطعة جنوب افريقيا على أولئك الذين ينادون بما يسمونه الاعتدال والتفاوض مع بريتوريا ، أو العكس ؟ .

سؤال لا نستطيع التكهّن بالإجابة عليه ، لكن الأيام المقبلة هى الكفيلة وحدها بالإجابة ، وإن كانت الصورة لا تدعو لكثير من التفاؤل لصالح الطرف الافريقى ، خاصة فى المدى القصير .

### الوقف المصرى :

فى أعقاب ثورة يوليو ١٩٥٢ قطعت مصر أى علاقة لها بالنظام العنصرى فى جنوب افريقيا وانفلقت مفوضيتها هناك نهائيا بدون

أى شكل من أشكال التمثيل فيها ، وتطبق المقاطعة القادمة فى كل المجالات للنظام العنصرى هناك . ولا يكتنف الموقف المصرى من قضايا الجنوب الأفريقى ، عامة ، أى تسوع من القموض أو التردد . وهى دائمة الاعلان عن هذا الموقف فى كل مناسبة تتاح ، سواء على لسان رئيس الجمهورية أو كافة المسئولين المصريين عن السياسة الخارجية المصرية . وقد أكد الرئيس حسنى مبارك موقف مصر - على سبيل المثال - فى كلمته يوم ٢٥ مايو ١٩٨٧ بمناسبة ذكرى اصدار ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية ( عام ١٩٦٢ ) ، فى احتفال حضره السفراء الأفارقة وممثلو حركات التحرير الأفريقية بالقاهرة . مثلما سبق أن أكد هذا الموقف أيضا أمام اجتماع هيئة مكتب منظمة الوحدة الأفريقية ( القمة المصغرة ) المنعقدة فى القاهرة فى مارس ١٩٨٧ . ونؤكد مصر موقفها فى كل اجتماعات القمة والاجتماعات الوزارية لمنظمة الوحدة الأفريقية ، وخارج المنظمة ، فضلا عن أن مصر لا تقيم أى علاقة مع النظام العنصرى فى جنوب أفريقيا ، فهى ترفض تماما العنصرية والتمييز العنصرى شكلا ومضمونا . وهى تؤيد فرض عقوبات اجبارية شاملة على جنوب أفريقيا ، وهى تستنكر اعتداءات النظام العنصرى سواء على الشعب الأفريقى داخل جنوب أفريقيا أو على دول وشعوب المواجهة الأفريقية .

وقد لعبت الدبلوماسية المصرية - ولا زالت - أدوارا نشطة فى استصدار كل القرارات الدولية التى تدعى ممارسات النظام العنصرى واعتداءاته على جيرانه . كما ضمنت موقفها الصريح من جنوب أفريقيا ومن عدوانها على جيرانها فى كل البيانات والاعلانات الرسمية التى تصدر بمناسبة زيارة وفود رسمية من بعض دول المواجهة الى القاهرة ، أو بمناسبة زيارة كبار المسئولين المصريين



لا جدى هذه الدول ، وكلها كانت تعبر عن مساندة مصر الأفريقية لتناول خط المواجهة .

ولا يقتصر الموقف المصرى من جنوب أفريقيا وأمين دول الجوار والمواجهة الأفريقية معها ، على مجرد إعلانات الإدانة والشجب ، لكنها تتخذ خطوات عملية للتعبير عن موقفها من قضية أمن دول الجوار الأفريقى لجنوب أفريقيا ، مثل :

- مساعدة حركات التحرير الأفريقى فى منطقة الجنوب الأفريقى ، سواء من خلال منظمة الوحدة الأفريقية ( لجنة التنسيق لتحرير أفريقيا مثلا ) أو على المستوى الثنائى : ماديا وعسكريا وممنويا وإعلاميا ، كما أنها تسمح بفتح مكاتب لها فى القاهرة ، مغلما هو الحال بالنسبة لمكتب منظمة سوابز فى القاهرة .

- تقديم المنح والمساعدات الثقافية لعدد كبير من أبناء جنوب أفريقيا من الإثنية السود غير الأفرى الجيرف وفى مجاهدتها وجامعاتها ، كما تعمل نفس الشئ مع كل دول المواجهة الإفريقية .

- قيام مصر بدور نشط وفعال فى خراى من أجل إنشاء « صندوق دعم إفريقيا » ( عام ١٩٨٦ ) لمساندة دول خط المواجهة الأفريقية ، وهو الصندوق الذى أنشأته دول عدم الانحياز .

- مساعدة مصر لمعظم دول خط المواجهة ماديا وعسكريا وفنيا وإعلاميا ، وفى الأروقة الدبلوماسية من أجل تقوية صمودها أمام اعتداءات نظام الأقلية المتصربة فى جنوب أفريقيا ، بما فى ذلك تبادل زيارات كبار المسئولين العسكريين مع

دول خط المواجهة لتبادل المعارف والخبرات التي نفيد  
في عمليات المواجهة المسلحة ضد النظام المنصري في  
جنوب أفريقيا ، لالتحاق مصر بحيوية النضال العسكري  
لشعوب الجنوب الأفريقي ضد قهر النظام المنصري .

وبذلك متخذي العلاقات المصرية مع دول خط المواجهة الأفريقية  
على التصاعد المستمر الإيجابي في هذه العلاقات وتوثيقها ، وزيادة  
فعالية الدور المصري ، خلال السنوات الخمس الأخيرة ، سواء على  
مستوى العلاقات الثنائية ، أو من خلال التعاون الجماعي عبر منظمة  
الوحدة الأفريقية ، وغيرها من المنظمات الدولية .

### **وقوف المصري من قضايا الجنوب الأفريقي كما تبلور في القمة الثالثة والعشرين لمنظمة الوحدة الأفريقية :**

وقد تبلور الموقف المصري من قضايا الجنوب الأفريقي بكل  
وضوح أمام القمة الأفريقية الثالثة والعشرين لمنظمة الوحدة  
الأفريقية ( ٢٧ - ٢٩ / ٧ / ١٩٨٧ بإديس أبابا ) بشكل لا يدع مجالاً  
للشك أو الالتباس . فقد تحدث الرئيس مبارك يوم ٢٨ / ٧ / ١٩٨٧  
أمام تلك القمة عن الوضع في الجنوب الأفريقي الناجم عن السياسة  
المنصرية والممارسات القمعية الصارخة لنظام الأقلية الحاكم في  
بريتوريا والعمران السافر الذي يرتكبه ضد دول المواجهة ويلجأ  
فيه إلى استخدام كافة الأساليب غير المشروعة التي كان آخرها  
استخدام مجموعات من المرتزقة تزعم أنها تمثل حركة مناهضة  
للتحرر الوطني ، كل هذا إلى جانب وقوفه ضد تنفيذ قرار مجلس  
الأمن الخاص باستقلال ناميبيا ( القرار رقم ٤٣٥ ( ١٩٧٨ ) في  
٢٩ / ٩ / ١٩٨٧ ) .

وأعلن الرئيس مبارك تأييده للاقتراح المقدم من الرئيس

الكونجول « ديني ساسو انجيسو » الخاص بتوجيه نداء الى المجتمع الدولي لاتخاذ اجراءات محددة بهدف اجبار نظام الاقلية العنصرية المتسلط على الحكم في بريتوريا على التخل عن سياساته غير الانسانية وممارساته القمعية التي تشكل تحديا خطيرا للمجتمع الانساني . وقد علق الرئيس مبارك على هذه النقطة بقوله :

« وربما اعتقد البعض أنه لا جدوى من توجيه مثل هذه النداءات والمضى في بذل هذه الجهود على أساس أن المواقف السياسية في عالم اليوم ، تقوم على المصالح والأطماع لا على الأخلاقيات والمبادئ ، غير أنه يظل من واجبنا ألا نترك وسيلة إلا اتبعناها سعيا لتحقيق أهدالنا ، ونأمل أن يكون هذا النداء الذي يتضمن الموافقة على فرض عقوبات اجبارية شاملة على نظام بريتوريا خطوة تؤدي الى خطوات أخرى تنتهي بحمل دعاة التفرقة العنصرية نظام « الأبارتيد » على التسليم بالحق والواقع » .

وقد حرص الرئيس مبارك - على هامش قمة أديس أبابا - على الالتقاء بعدد من زعماء دول المجاهدة وفي مقدمتهم رئيس زامبيا ( رئيس مجموعة دول المجاهدة ) ورئيس تنزانيا ورئيس وزراء زيمبابوي ورئيس بنسوانا ورئيس موزمبيق ، حيث تباحث معهم حول قضايا الجنوب الأفريقي ، وما يمكن لخصر أن تسهم به في حل هذه القضايا .

## المبحث الثالث

### قضية استقلال ناميبيا

#### الاقليم والسكان :

« ناميبيا » هو الاسم الذي أطلقتته الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام ١٩٦٨ على ما كان يعرف من قبل باقليم « جنوب غرب افريقيا » . فلعلها المرة الأولى في التاريخ التي يحدث فيها مثل هذا . ناميبيا - اذن - هي أحد اقاليم منطقة الجنوب الأفريقي ، وهي اقليم مترامي الأطراف ، يبلغ اجمالي مساحتها حوالي ٨٢٥ ألف كيلو متر مربع ، وهي بذلك تزيد عن مساحة كل من بريطانيا وفرنسا مجتمعين .

تقع « ناميبيا » في الجزء الجنوبي الغربي من القارة الأفريقية يحدها المحيط الأطلنطي غربا ، وأنجولا شمالا ، وزامبيا من الشمال الشرقي ، وبتسوانا شرقا ، وجنوب افريقيا جنوبا .

تغطي المناطق الصحراوية المترامية جميع أراضيها تقريبا . اذ هناك صحراوان : احدهما صحراء الناميب الممتدة على طول

الساحل ويتراوح عرضها ما بين الثمانين والعشرين كيلو مترا .  
والأخرى هي صحراء كلهاري الواقعة في الجزء الشمالي والشرقي  
من الاقليم على طول الحدود مع بتسوانا . ويصل متوسط معدل  
الأمطار في جميع أنحاء ناميبيا ما بين مائتين وأربعمائة مليمترا  
سنويا .

يبلغ تعداد السكان في ناميبيا حوالي المليون ونصف المليون  
نسبة ، غالبيتهم الساقطة من الأفارقة السود ( قبائل البانتو  
والبوشمان والأوفامبو ) ، إضافة الى أقلية من أصل أوروبي ،  
وبضعة آلاف من أجناس مختلفة . ويعيش معظم السكان في المنطقة  
الشمالية من الاقليم . وتسيطر الأقلية البيضاء على الاقتصادات  
الاقليم .

أخذ اقليم ناميبيا اسمه من صحراء « ناميب Namib »  
والمشتق أصلا من أسم جماعات « الناما Namas » ، وهي من القبائل  
التي كانت تعيش في هذه المنطقة .

عاصمة ناميبيا هي مدينة « ويندهوك Windhoek » ،

### الخلفية التاريخية :

خضعت « ناميبيا » - أو اقليم جنوب غرب أفريقيا - للاستعمار  
الألماني منذ أيام « بسمارك » . فقد ظهر نشاط الألمان في الاقليم  
على يد « شركة الهند الشرقية الألمانية » عام ١٦٥٢ باقامة مستعمرة  
من المزارعين الأوروبيين . وكان نزول الألمان في هذه المنطقة قبل  
أن يؤسس البريطانيون مستعمرتهم في « الكاب » عام ١٧٩٥ بأمد  
طويل . حينما بدأوا في الحصول على المعاهدات لامتلاك أراضي في

هذه الجهات شانهن شأن البريطانيين وغيرهم (١) في الحقبة الاستعمارية .

وقد استقر الألمان في جنوب أفريقيا ، لكنهم اصطدموا بقبائل « الهونتوت وهم أهالي البلاد الأصليون » حتى انتهى الأمر في عام ١٩٠٨ بتسكين الألمان من القضاء على ثورة هذه القبائل (٢) . غير أن الأمر لم يكن يستتب للألمان في الاقليم حتى نشبت الحرب العالمية الأولى ( ١٩١٤ - ١٩١٨ ) ، ولم تتمكن ألمانيا من استمرار سيطرتها على هذه المنطقة .

بمجرد أن ضعف النفوذ الألماني في الاقليم بفعل انشغال ألمانيا في الحرب العالمية الأولى ، وتركيزها لمجهودها الحربي في القارة الأوروبية أساسا ، ساحت الفرصة الثمينة أمام جنوب أفريقيا التي انقضت على الاقليم بالفرز في عام ١٩١٥ بمساعدة ومباركة الحلفاء ، أعداء ألمانيا في تلك الحرب . ومنذ ذلك الحين ظل الاقليم تحت السيطرة والاحتلال الفعلي لجنوب أفريقيا . وفي عام ١٩٢٠ - بعد أن وضعت الحرب العالمية الأولى أوزارها - فقد تم تقنين هذا الوضع الاستعماري الجديد بوقوع الاقليم رسميا تحت انتداب حكومة جمهورية اتحاد جنوب أفريقيا ، في ظل عصبة الأمم . ثم حدث في عام ١٩٤٩ أن أعلنت هذه الحكومة نفسها - من طرف واحد - ضم الاقليم ضمًا كاملا اليها . ويلاحظ أن اقليم جنوب غرب أفريقيا ( ناميبيا ) هو الاقليم الوحيد بين المستعمرات في العالم كله الذي لم يتغير وضعه السابق من نظام الانتداب ( في ظل العصبة ) الى نظام الوصاية ( في أعقاب قيام الأمم المتحدة )

---

(١) دكتور محمود حرق ودكتور راجت الشيخ . أفريقيا في العلاقات

الدولية ، دار الثقافة للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٧٥ ، ص ٢٥٤ .

(٢) المرجع السابق ، ص ١٥٥ .

عام ١٩٤٥ ) ، كما أنه من الأقاليم الأفريقية التي ظلت تخضع للاستعمار الكامل ولم يحصل على الاستقلال كبقية الدول الأفريقية .

ولا زالت جنوب أفريقيا - من خلال حكومتها وبرلمانها اللذين لا يمثل فيهما غير البيض - تقوم بمهمة التشريع للأقليم فيما يتعلق بعدد من المسائل بما في ذلك ما يطلق عليه الشئون الأهلية أيضا . وهناك جهاز تشريعي محلي يتكون من البيض وحدهم يتولى مهمة التشريع في المسائل التي لا يختص بها برلمان جنوب أفريقيا ، ومحظور على غير البيض - قانونا - المخول في الانتخابات أو التصويت (١) .

ويسر اليوم أكثر من عشرين عاما منذ أن ألغت الجمعية العامة للأمم المتحدة الولاية التي كانت تمارسها جنوب أفريقيا على ناميبيا ، وأكثر من خمسة عشر عاما منذ أن حكمت محكمة العدل الدولية بأن استمرار وجود جنوب أفريقيا ( في ناميبيا ) غير شرعي ، وأنها ملزمة بالانسحاب منها على الفور . كما قررت محكمة العدل الدولية أن الدول ملزمة بعدم الاعتراف بشرعية تواجد جنوب أفريقيا في ناميبيا ، أو الاعتراف بذلك ضمنا أو تقديم الدعم لجنوب أفريقيا أو إلى إدارتها (٢) .

### موارد الثروة الطبيعية والإمكانات الاقتصادية الكامنة في ناميبيا :

يشتمل القليم ناميبيا بمركز اقتصادي فريد من حيث احتوائه على الكثير من المعادن النادرة والاستراتيجية فضلا عن أنه إقليم غني

---

(١) الأمم المتحدة وتصفية الاستعمار . مجلس لعل اللجنة الخاصة ذات الأربعة والعشرين عضوا . مكتب الأمم المتحدة للإعلام . القاهرة ، ١٩٦٥ ، ص ٢٧ .  
(٢) إعلان الحلقة الدراسية عن المركز القانوني لنظام الفصل العنصري والجوالب القانونية الأخرى للكفاح ضد الفصل العنصري ، ١٣ - ١٦ / ٨ / ١٩٨١ .

بكتير من الثروات الطبيعية الأخرى . فمن هذه المنطقة يخرج نصف الإنتاج العالمى من الماس .

وتعتبر ناميبيا المنتج العالمى الأول للفناديوم والليثيوم والبريليوم والولفرام ، وكلها من المعادن النادرة . بالإضافة الى ذلك ، فان هناك كميات كبيرة من القصص والرصاص والزنك والمنجنيز والملح ، التى تستخرج من اقليم ناميبيا سنويا (١) .

ويبلغ عدد الشركات الغربية والمتعددة الجنسية وشركات جنوب أفريقيا التى تقوم باستغلال ثروات الاقليم ، حوالى خمسمائة شركة ومؤسسة استثمارية .

وفى مقدمة الشركات والاحتكارات الأجنبية العالمية المسيطرة على اقتصاديات ناميبيا تاتى مجموعة أوبنهايمر ومجموعة دى بيرز . ان أهمية هذه الاشارة الى الوضع الاقتصادى المتميز لناميبيا ، ترجع الى الدلالات والمؤشرات الموضوعية التى تساعد على فهم الجذور الحقيقية والمادية والواقعية للاشكالات السياسية الدولية التى أثارها الوضع القانونى لاقليم ناميبيا (٢) ، فضلا عن تفسير بعض أسباب تكالب جنوب أفريقيا واصرارها على استمرار سيطرتها على الاقليم ، كما يفسر بعض أسباب التحالف الغربى الاسرائيل مع جنوب أفريقيا واستمرار المساندة المقدمة من الطرف الغربى الاسرائيلى لبريتوريا - بحكم المصلحة - فى مواجهة كل أمانى وطموحات الدول الأفريقية ، وفى مقسمتها أقطار الجنوب الأفريقى وناميبيا .

---

(١) راجع : د . طرس بطرس غالى ، العلاقات الدولية فى إطار منظمة الوحدة الأفريقية ، مكتبة الانجلو المصرية ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، ١٩٧٤ ، ص ٤١١ وما بعدها .

(٢) المرجع السابق مباشرة ، ص ٤١٢ .



وتكفي نظرة على ما يعرف « بخطة أودندال » التي أتبعها جنوب أفريقيا في ناميبيا لكي ندرك معنى الترابط العضوي بين المصالح الاقتصادية وتوافق السياسة الخارجية لكل من جنوب أفريقيا والدول الغربية في هذه المنطقة .

### جنوب افريقيا وتطبيق خطة أودندال لاستنزاف ثروات ناميبيا :

بدأت حكومة جنوب أفريقيا المتصلية - في عام ١٩٦٤ - في الاستعداد لتطبيق خطة جهنمية في ناميبيا ذات شق اقتصادي وآخر سياسي فضلا عن إبعادها الاستراتيجية . عرلت هذه الخطة بخطة « أودندال » ، في جانبها الاقتصادي ، كانت تقضي هذه الخطة بتقسيم إقليم ناميبيا الى مناطق للبيض ، وأخرى للغير البيض . وتنفيذا لهذه الخطة جرى تقسيم ٤٠٪ من الاقليم الى أحد عشر وطنا أو نمزلا أو « بالوتوستانا » مستقلا ضمت ٤٩٪ من السكان الأبارقة . وخصص للمستوطنين البيض ٤٣٪ من الاقليم . وتولت منظمات جنوب افريقيا المسيطرة المباشرة على بقية الاقليم . وأصبحت منطقة البيض - في زائع الأحر - مديرية أخرى من مديريات جنوب افريقيا ، التي احتفظت بسيطرتها الكاملة على بقية الاقليم الجزأ ، مع سيطرة تامة على الاوطان « الباتوستانات » المخصصة للغير البيض . معنى ذلك أن ٦٠٪ من الاقليم خصصت للراثة ١٠٪ من السكان الذين هم من البيض ، أو أنها أخذت للسيطرة المباشرة لإدارة جنوب افريقيا عبر القانونية . وتتكون منطقة البيض من حوال ٥٠٠ مليون هكتار من الأراضي الزراعية والحكومية والمدن ومناطق الماس والمنزعات الطبيعية والرياحية . كما تشمل - وهذا هو الأهم - جتبع موارد الاقليم الطبيعية الفنية مثل الماس واليورانيوم والمعادن الأساسية مثل الكاديوم والنيحاس والرصاص والتصدير والزنك . كما تشمل أيضا ، معظم قطاعات

التجارة والزراعة وصيد الأسماك . كذلك تضم خليج « والفيس » .  
 وهو الميناء العميق الوحيد في البلاد ومركزها التجاري الرئيسى .  
 وقد واصلت جنوب أفريقيا ، مثلما ظلت تفعل لمدة طويلة ،  
 استغلالها لهذه الموارد وتصديرها الى خارج البلاد مستغلة العمال  
 الأفارقة من « البانتوستانات » أو المدن المعزولة بالقرب من مراكز  
 الصناعة للعمل في المناجم والمزارع والمصانع (١) .

### حركة التحرير الوطنى فى ناميبيا من أجل الاستقلال :

يرجع روح الاستيقاظ الوطنى وبداية انشقاق الشهور الايجابى  
 من أجل التحرير والاستقلال الوطنى من ربة الاستعمار الاستيطانى  
 للأفليم من قبل نظام الأقلية العنصرية البيضاء فى جنوب أفريقيا ،  
 الى ستينيات هذا القرن ، فى أعقاب حصول عدد كبير من الدول  
 الأفريقية على استقلالها وتحقيق سيادتها الوطنية على أراضيها .  
 وقد تبلور هذا الروح - أساسا - بحشية قيام منظمة الوحدة  
 الأفريقية فى عام ١٩٦٣ . ثم كان تغيير اسم الأفليم فى عام ١٩٦٨  
 من « جنوب غرب أفريقيا » الى « ناميبيا » ، كما قد سلطت الإشارة  
 حالا ، بمثابة الرمز الوطنى الدافع الى مزيد من اليقظة الوطنية  
 لدى الشعب الأسود فى ناميبيا .

### منظمة « سوابو » والكفاح التحريرى للنظام :

لقد واصلت حكومة جنوب أفريقيا العنصرية تجديدها الصارخ  
 لكل قرارات الأمم المتحدة - سواء توصيات الجمعية العامة أو

(١) جهود الأمم المتحدة لاستقلال ناميبيا منذ عام ١٩٦٦ ، مجلة الصحلى

الأفريقى ، يناير ١٩٨٧ ، ص ٢٣ .

قرارات مجلس الأمن بشأن ناميبيا فضلا عن فتوى محكمة العدل الدولية - وبدلا من الرضوخ لهذه القرارات ، تسادت في إجراءاتها المتأففة لكل القوانين والأعراف الدولية ، من أجل احكام سيطرتها على ناميبيا بموجب « خطة أودندال » ، والتي تقضى بإنشاء أوطان مستقلة لغير البيض في الاقليم على أساس قبل أو عرقي ومنطقة مستقلة للبيض ، ورغم تحذير الأمم المتحدة ، لأن تلك الخطة من شأنها أن تسفر اما عن تقسيم الاقليم وتفككه أو أنها سوف تؤدي في النهاية الى دمجه في جنوب أفريقيا (١) .

واستمرت جنوب أفريقيا في اقامة « البانتوستانات » في اقليم ناميبيا ، على غرار « الأوطان » التي كانت تنشئها في ذلك الحين في جنوب أفريقيا ذاتها بموجب سياسة الفصل العنصري التي تنتهجها ، وواصلت استغلالها المنظم للعمال والوارد الاقليم وقمعها لكفاح شعب ناميبيا من أجل حقه في تقرير مصيره (٢) .

يمكن القول بأن شعب ناميبيا قد بدأ كفاحه جديا في عام ١٩٦٩ ضد جنوب أفريقيا ، من أجل التحرير من الاحتلال غير الشرعي لبلاده وحده تفتيته لأراضيه الى « البانتوستانات » واستنزافه لموارده الطبيعية واستغلاله لعماله . وقد ردت جنوب أفريقيا بتدابير عنيفة من القمع ، أدانتها الأمم المتحدة مرارا ، ابتداء من القاء القبض على أبناء الاقليم ونفيهم في عام ١٩٦٧ ، وقيامها في عام ١٩٦٨ باعتقال « هيرمان تولفو » مؤسس منظمة شعب جنوب غرب أفريقيا - سوابو / SWAPO وهذه الحركة تعترف بها كل من الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية باعتبارها الممثل الوحيد والحقيقي لشعب ناميبيا . وواصلت سلطات احتلال جنوب أفريقيا

(١) المرجع السابق مباشرة .

(٢) نفس المرجع السابق .

فرض تشريعات الفصل العنصري في الاقليم بما في ذلك ما يسمى بقانون الاضطهاد عام ١٩٦٧ وقانون الأمن الداخلي الذي تم تعديله في ١٩٧٦ باعتباره تعديلا لقانون قمع الشيوعية . وضمن تلك الاجراءات أعلنت تلك السلطات ثلاثة باقتوصات ( أو معازل ) هي : أولاف بولاند ، وكافانجو ، وشرقي كابرغي ، كمنطق آمن في عام ١٩٧٦ ، وكان معنى هذا - في واقع الأمر - اخضاع حوالي ٥٠٪ من سكان ناميبيا للأحكام العرفية . وعن طريق تعزيزاتها العسكرية في الاقليم ، تسكنت سلطات جنوب أفريقيا من الحفاظ على سيطرتها غير الشرعية على كل اقليم ناميبيا (١) .

وبذلك تستمر جنوب أفريقيا - بكل اصرار وعناد - على تحدى ارادة افريقيا وكل المجتمع الدولي ، خسارة بكل قرارات الأمم المتحدة ، عرض الحائط .

---

(١) جهود الأمم المتحدة لاستقلال ناميبيا منذ عام ١٩٦٦ ، ص ٢٠-٢١ ، ص ٢٤ . هذا وفي مجال عرض « بن جوريراب » وزير خارجية منظمة السوابر للتطورات الأخيرة في قضية ناميبيا - أمام الحلقة الدراسية التي دعت اليها الجمعية العامة للأمم المتحدة ونظمتها مجلس ناميبيا في بيونس آيرس يوم ١٩٨٧/٤/٢٠ . تمت شعار « تحقيق الاستقلال الفوري لناميبيا والتطبيق الفعال للتطويات ضد جنوب افريقيا » - ذكر « بن جوريراب » أن هناك أكثر من مائة ألف جندي من جنوب افريقيا يحتلون اقليم ناميبيا غير جيش من المقاتلة البيض من دول عربية وبعض الصلاء من داخل الاقليم نفسه الذين يحصلون في ظل الحكومة المييلة التي فرضتها جنوب افريقيا بالتمتع على شعب ناميبيا . وبذلك تحول الاقليم الى كتلة عسكرية مهمتها الأساسية حماية النظام العنصري من ناحية وحماية استغلاله الشيع الثروات الاقليم بالتواطؤ مع أكثر من خمسمائة شركة عربية وذلك نقضا للرسوم وقام (١) لمجلس ناميبيا . النظر :

د . محمد السيد سعيد ، استقلال ناميبيا بين العقوبات والمحل العسكري ، صفحة مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، الأهرام ، عدد ١٩٨٧/٥/١٥ .

غير أن هذا التحدى من قبل نظام حكم الأقلية البهيمبا،  
 العنصرية المحتل لاقليم ناميبيا ، قد ساعد على زيادة الاجساس  
 بالروح الوطنى عند الأفارقة فى الاقليم ، الأمر الذى وجد ترجمته  
 العملية فى عمل سياسى ووطنى وتنظيمى فى شكل تبلور الكفاح  
 المسلح وحرب التحرير من طريق العمل الفدائى الذى يتزعمه تنظيم  
 السوابو . وقد تجسد هذا النشاط بشكل فعال مع عام ١٩٧٤ .  
 وفى عام ١٩٧٨ صدر قرار مجلس الأمن رقم ٤٣٥ الذى يقضى  
 بضرورة حصول ناميبيا على استقلالها القومى . وكان قد سبق  
 هذا القرار صدور قرار سابق من مجلس الأمن أيضا وهو القرار  
 رقم ٤٣١ فى ١٩٧٧/١٢/٩ الذى يقضى بإنشاء لجنة إشرافية دولية  
 على ناميبيا تعمل على تهذيب الظروف والأوضاع فى اقليم ناميبيا  
 وخارجه من أجل الاستعداد لحصوله على الاستقلال ، وقد أطلق على  
 هذه اللجنة اسم « مجلس ناميبيا » الذى رفضت جنوب أفريقيا  
 الاعتراف به أو التعاون معه . لكن مثل هذه القرارات الغزلية قد  
 أعطت السند الشرعى القوى لحركات التحرير الوطنى المتمثلة فى  
 منظمة السوابو ، فى كفاحها من أجل استقلال وسيادة ناميبيا ؛  
 ويفقد « سام نجوما » - فى الوقت الحالى - منظمة « السوابو »  
 التى تتخذ من أراضى أنجولا مقرا لها ، وحيث تتركز معسكرات  
 تدريبها ، ولذلك تحظى أنجولا بالنصيب الأوفر من العدوان المستمر  
 من جانب قوات جنوب أفريقيا وجيوش العصابات العميلة لها مثل  
 « البيوليتا » و « رينامو » وغيرهما .

وأمام كفاح التحرير الذى أخذ نطاقه فى الاتساع الفسيح ،  
 وأمام نجاح عدد من العمليات العسكرية للسوابو ، مع استمرار  
 الضغط الدول المتزايد والمتصاعد من ناحية ، وأمام زيادة العزلة  
 النسبية للنظام العنصرى من ناحية أخرى خاصة بعد تصفية آخر  
 «عاقلي الاستعمار » الكلاسيكى « بحصول أنجولا وبوزمبيق على

الاستقلال من الاستعمار البرتغالي ( في عام ١٩٧٥ ) ، فان حكومة جنوب أفريقيا قد سمحت الى التخفيف من حدة النقد الدولي بتنظيم ما يسمى بالمؤتمر الدستوري (١) .

لكن الجمعية العامة للأمم المتحدة قد نددت في عام ١٩٧٥ بهذا المؤتمر الدستوري الذي تحكمه الأقلية البيضاء في ناميبيا والذي حظر الأحزاب السياسية لغير البيض ، بما في ذلك منظمة السوابو . فقد اعتبرت الجمعية العامة ذلك المؤتمر بمثابة مناورة من قبل جنوب أفريقيا لدعم احتلالها غير الشرعي لناميبيا من خلال إثارة الانقسامات بين السكان . وبدلاً من ذلك ، فقد طالبت الجمعية العامة بإجراء انتخابات وطنية حرة تجري في ناميبيا باعتبار ذلك مسألة عاجلة تحت إشراف الأمم المتحدة ورقابتها المباشرة .

وفي عام ١٩٧٩ صدر قرار مجلس الأمن رقم ٣٨٥ متضمناً الأساس للمفاوضات اللاحقة التي تستهدف تحقيق تسوية مشكّلة لناميبيا نهائياً .

وبخلاصة موقف الأمم المتحدة بوكالة هيئتها وتنظيماتها إن لكل شعب ناميبيا - بمعنى الأفارقة وغيرهم - الحق في الحرية والاستقلال في دولة ذات سيادة ، وأن يختار حكومته الشرعية من خلال انتخابات حرة وديموقراطية .

### استقلال ناميبيا بين الاهتمام الأفريقي والدولي :

يتصاعد الاهتمام الأفريقي والعالمي في السنوات الأخيرة بقضية استقلال ناميبيا الذي طال انتظاره . ونحت الضغط الأفريقي وضغط مجموعة عدم الانحياز في اتجاه الإسراع بحصول

---

(١) جهود الأمم المتحدة - مرجع سبق ذكره - ص ٢١ .

ناميبيا على استقلالها ، بدأت جلسات مجلس الأمن يوم ٢٣ مايو ١٩٨٣ خصيصا من أجل مناقشة هذه المشكلة ولاتخاذ الخطوة العملية التالية الكفيلة بتحقيق انتهاء احتلال جنوب افريقيا للأقلية وحصوله على استقلاله . وكانت كل المؤشرات والدلائل - وقتئذ - تشير الى أن استقلال ناميبيا قد بات وشيكاً ، وأنه لن يمر عام ١٩٨٣ الا وقد انضمت هذه الدولة الأفريقية المحتلة الى بقية شقيقاتها الأفريقيات المستقلة . ذلك أنه كانت قد مرت خمسة اعوام كاملة على الخطة التي كان قد رسمها مجلس الأمن بموجب قراره رقم ٤٣٥ لعام ١٩٧٨ ، السابق الإشارة اليه . فقد كان يتعين في ضوءه الالتزام ببداية وقف إطلاق النار في ناميبيا في مارس ١٩٨١ ، بحيث يلى ذلك مرحلة انتقالية تتم خلالها انتخابات حرة تحت اشراف الأمم المتحدة تقود الى استقلال الاقليم (١) . لكن جنوب افريقيا كانت قد رفضت توقيع اتفاق وقف إطلاق النار مع منظمة السواهو ، أثناء محادثات جنيف في يناير ١٩٨١ وما زالت تصر على هذا الموقف .

وقامت منظمة الوحدة الأفريقية ومؤتمرات قمة عدم الانحياز بدور ايجابي فعال من أجل تحقيق استقلال ناميبيا . وتزايد هذا الدور في نشاطه المكثف خلال السنوات الأخيرة ، حيث كان وراء العديد من المؤتمرات الدولية في إطار الأمم المتحدة وخارجها . استهدفت هذه المؤتمرات كشف الممارسات القمعية للنظام العنصري في جنوب افريقيا واجراءاته الاستعمارية الاستيطانية في ناميبيا ، والمطالبة بسرعة تحقيق الاستقلال الفوري لناميبيا .

---

(١) راجع في ذلك تفصيلاً :

أحمد طه محمد ، استقلال ناميبيا والعمل الاميركي المشترك ، السياسة الدولية ، العدد ٧٣ - يوليو ١٩٨٣ ، من ص ١٦١ الى ص ١٦٦ .

ومن بين هذه المؤتمرات ، المؤتمر الدولي للتضامن مع شعب ناميبيا من أجل الاستقلال ( في مارس - أبريل ١٩٨٢ ) ، ومؤتمر باريس الدولي أيضا ( ٢٠ - ٢٧ / ٥ / ١٩٨٣ ) الذي عقدته لجنة مناهضة الفصل العنصري / الأبارتيد / بالأمم المتحدة بالتعاون مع منظمة الوحدة الأفريقية ، والذي سمي المؤتمر الدولي للعقوبات ضد جنوب أفريقيا .

كان الخط العام لهذه المؤتمرات الدولية وغيرها ينصب على تأكيد حق شعب ناميبيا في تقرير المصير والاستقلال ، وعدم شرعية احتلال جنوب أفريقيا للأقاليم ، والتضامن مع شعب ناميبيا بقيادة منظمة « السوابو » باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد للبلاد ، والدعوة الى تطبيق العقوبات الالزامية والاختيارية ضد جنوب أفريقيا بما في ذلك كل أنواع المقاطعة ، وفي نفس الوقت المطالبة بزيادة دعم وتأييد منظمة السوابو معنويا وسياسيا وماديا وعسكريا .

وما زالت منظمة الوحدة الأفريقية تسادى بضرورة تطبيق القرارات الدولية الصادرة بشأن تحقيق الاستقلال الفوري لناميبيا ، واجبار جنوب أفريقيا على الجلاء عن الاقليم ، وتطبيق فرض العقوبات عليها من قبل كل الدول في العالم . وقد اتضح ذلك خلال الاجتماعات الوزارية واجتماعات القمة الأفريقية الأخيرة - في قمة الدورة الثالثة والعشرين في أديس أبابا في يوليو ١٩٨٧ .

### ناميبيا « وسيناريوهات » الحل المستقبلي :

ليس شك في أن هناك اجماعا شبه كامل عند المجتمع الدولي على أن الحل الوحيد المقبول لمشكلة ناميبيا يتلخص في ضرورة إنهاء احتلال جنوب أفريقيا لأقاليم ناميبيا ، وانسحاب قواتها منه ،



واجراء انتخابات حرة تحت الاشراف الكامل للأمم المتحدة ، بعيدا عن أى نفوذ لجنوب أفريقيا ، من أجل قيام ناميبيا المستقلة ذات السيادة والموحدة طبقا لقرارات مجلس الأمن ، وخاصة رقم ٢٨٥ ( ١٩٧٦ ) ورقم ٤٣٥ ( ١٩٧٨ ) ، وكذلك رفض أى محاولة لربط هذا الاستقلال بأى موضوعات خارجية أخرى مثل انسحاب القوات الكوبية من أنجولا ( حيث تقدر بحوالى ٢٠ ألف جندي ) .

ويكاد يكون هناك اتفاق كامل - على الأقل من حيث المبدأ - بأنه يلزم لتحقيق تسوية القضية الناميبية ، أن يتم تطبيق الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة الذى يقضى بفرض عقوبات اقتصادية على الدول التى تهدد السلام العالمى والأمن الدولى ، والمقصود فى هذه الحالة حكومة جنوب أفريقيا ، بطبيعة الحال .

لا خلاف على ذلك باستثناء مجموعة دول المساندة الغربية وخاصة من قبيل الولايات المتحدة وبريطانيا وألمانيا الاتحادية واسرائيل ، التى تعمل على اعاقه أى اجراء دولى جاد يكون من شأنه تطبيق العقوبات الاجبارية الشاملة على حكومة جنوب أفريقيا ، بحكم المصالح الحيوية مع جنوب أفريقيا ، كما سلف الشرح آنفا .

ان هناك « سينتاريو هين » أساسيين لتصور مستقبل ناميبيا المستقلة .

**السينتاريو الأول :** وقد عرضه وزير خارجية السوازو ( السيد/جور يراب ) فى ندوة الحلقة الدراسية المنعقدة فى بونوس ايرس فى ٢٠ أبريل ١٩٨٧ حول تحقيق الاستقلال الفورى لناميبيا والتطبيق الفعال للعقوبات ضد جنوب أفريقيا . يرى هذا « السينتاريو » أن هناك ثلاث مجالات أو مناطق للنزاع فى منطقة الجنوب الأفرىقى ، وهى : -

( أ ) مشكلة سياسيات الفصل العنصرى والعزل العنصرى  
( الأبارتيد ) ، أو جعل النظام العنصرى بكل أبعاده .

( ب ) مشكلة ناميبيا حيث لم تحصل على استقلالها بعد رغم  
كل القرارات والتوصيات الدولية .

( ج ) مشكلة أمن دول الكواجهة مع جنوب أفريقيا .

ويؤكد هذا « السيناريو » على ضرورة التمييز والفصل بين  
المشكلات الثلاث ، مطالبا المجتمع الدولى بالتحرك بالتوازى فى نفس  
الوقت . ويرى أنه من أجل فرض هذا الحل - بضرورة سليمة -  
فيجب تكوين الأمم المتحدة من فرض الالتزام القانونى على مختلف  
الدول الأعضاء بمقاطعة جنوب أفريقيا فى كافة المجالات : عسكريا  
وسياسيا واقتصاديا . ويعتبر أن الحكومات الغربية الكبرى خاصة  
الولايات المتحدة وبريطانيا وألمانيا الغربية هي العائق الأساسى دون  
إحكام هذه المقاطعة الشاملة والملزمة . ويضيف أن هناك بعض  
دول العالم الثالث وخاصة فى أمريكا اللاتينية ، تتعامل اقتصاديا  
وعسكريا مع جنوب أفريقيا ، وتستمر فى إقامة علاقات سياسية  
معه . ويذهب إلى أنه من الممكن التغلب على هذه المشكلات من خلال  
الضغط الشعبى الذى تقوم به منظمات معادية للعنصرية سواء فى  
المجتمعات الغربية المتقدمة أو فى بعض دول أمريكا اللاتينية ( ١ ) .

### السيناريو الثانى : وقد قدمه إلى نفس الحلقة الدراسية

باحث مصرى هو الدكتور محمد السيد سعيد ، وينبنى على تصور  
بديل للتصور السابق ، حيث أوضح بأن التمييز بين المناطق أو

---

( ١ ) د - محمد السيد سعيد . استقلال ناميبيا بين العنصرية والعزل العنصرى .  
مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية . الأهرام ، عدد ١٥ / ١٩٨٧ ، الصفحة  
السادسة .

المجالات الثلاثة لمشكلات جنوب القارة الأفريقية هو تمييز صحيح وواجب على الصعيد القانوني فقط . لكنه غير صحيح وغير واجب على الصعيد الكفاحي العملي . فهو واجب قانونا لأن الحل النهائي يتطلب الاعتراف باستقلال ناميبيا ودعم استقلال دول المواجهة . ولكنه غير صحيح عمليا لأن الحصول على هذا الاستقلال هو بطبيعته عملية كفاحية متحدة عضويا مع الكفاح ضد نظام الأقلية البيضاء ومن أجل تصفية العنصرية في جنوب أفريقيا ذاتها . وهذان الهدفان يستحيلان عمليا بدون مشاركة نشطة من جانب دول المواجهة وكل أفريقيا في عملية التحرير وخاصة في جانبها العسكري ، وهو ما يأتي بهذه الدول إلى ساحة الحركة عسكريا وسياسيا بشكل عضوي (١) .

ويركز هذا « السيناريو » - الذي لا يغفل أهمية العوامل الأخرى - على عامل النضال العسكري - السياسي كعامل حسم للموقف بالنسبة لناميبيا وبقية قضايا الجنوب الأفريقي . ويرى الباحث أنه من غير شك في أن النجاح في فرض العقوبات السياسية والاقتصادية على جنوب أفريقيا سوف يعمق من انكشافها أمام الكفاح من أجل استقلال ناميبيا . ولكن هناك قارفا - فيما يذهب الباحث - بين تعميق الانكشاف من ناحية وهزيمة النظام العنصري من ناحية أخرى .

ويعتقد بأن هذا الهدف الأخير يقتضى قبل كل شيء عملا عسكريا ناجحا ، بل إن إمكان فرض العقوبات الاقتصادية والسياسية الملزمة على جنوب أفريقيا من جانب أعضاء المجتمع الدولي وخاصة الدول الغربية مرهون عمليا بتصعيد الكفاح السياسي الجماهيري والعسكري إلى الحد الذي ينذر ليس فقط بهزيمة الآلة

---

(١) المرجع السابق مياطرة .

العسكرية العنصرية وانما أيضا بتهديد المصالح الاقتصادية والسياسية للغرب تهديداً عاماً . فالمعقبات المحددة التي وردت في القرارات الأخيرة للجماعة الاقتصادية الأوروبية وفي قرار الكونغرس الأمريكي ، جاءت فقط اثر التضال البطولي للشعب الأفريقي في جنوب أفريقيا ذاتها والذي لم تتوقف انتفاخته العظيمة طوال العامين الماضيين (١) .

ويقترح الباحث « تحقيق وحدة التضال العسكري والاستراتيجية العسكرية بين الحركات الوطنية ودول المواجهة ، ويصبح تعزيز دفاعات دول المواجهة هو المهمة الأولى ويتلوها تكوين قدرة هجومية تعمل من مختلف المناطق الحدودية لجنوب أفريقيا الى جانب العمل في قلب جنوب أفريقيا ذاتها عسكرياً وسياسياً » . والباحث لا يتجاهل ما قد أصبح للنظام العنصري في جنوب أفريقيا من قوة القلبية هائلة ما يثير مشكلة عدم التوازن الخطير للقوى في الساحة العسكرية (٢) .

من ثم فان هذا « السيناريو » - في المحصلة النهائية - يعتقد بأن الكفاح من أجل تحقيق استقلال ناميبيا بالطرق السياسية والعسكرية مرتبط ارتباطاً عضوياً بكفاح الشعب الأفريقي في جنوب أفريقيا ذاتها ، وكفاح دول وشعوب منطقة الجنوب الأفريقي ككل ضد النظام العنصري ومبارسته القبيحة والعنوانية .

وفي رأينا أن كلا من الاقتراحين يكملان بعضهما البعض . ونعتقد أن قادة العمل السياسي والكفاحي سواء بين الأغلبية السوداء في جنوب أفريقيا أو في ناميبيا أو في دول الجوار والمواجهة مع

---

(١) المرجع السابق مباحرة .

(٢) نفس المرجع السابق .

جنوب أفريقيا متنبهون لهذه الحقيقة الجوهرية - بل ان حل أي مشكلة من المشكلات الأساسية الثلاث في الجنوب الأفريقي ( العنصرى + ناميبيا + أمن دول المجاورة ) إنما يؤثر ويتأثر - ان سلبيا أو ايجابيا - ببقية المشكلات الأخرى بشبهة كبيرة - فان الضغط - بكل أشكاله على النظام العنصرى في اتجاه تغيير محتواه العنصرى يساعد في اتجاه اضعاف قبضته الحديدية على ناميبيا . وفي اتجاه الحد من غلوائه في استخدام « عقرسة القوة » ضد دول الجوار والمجاورة . وهكذا .

### موقف مصر من قضية استقلال ناميبيا

هو اطار ما تؤمن به مصر من حق كل الشعوب في تقرير مصيرها وحريتها واستقلالها . أكدت هذا الحق بالنسبة لشعب ناميبيا ، ونادت بضرورة مساندته بكل الطرق في هذا الاتجاه .

ولقد أكدت السياسة المصرية - منذ البداية - على خطتها الثابت من رفض احتلال جنوب افريقيا لأراضي واقليم ناميبيا . كما أكدت - بكل وضوح وفي كل مناسبة - على أن وجود قوات لجنوب افريقيا في ناميبيا هو غير شرعى وباطل . وتعلن مصر دائما عن تمسكها بضرورة تطبيق قرار مجلس الأمن رقم ٤٣٥ لعام ١٩٧٨ بدون أي تأخير ، مع الرفض التام لشروط جنوب افريقيا ( والولايات المتحدة ) من حيث الربط بين خروج القوات الكوبية من انجولا من ناحية ، وبين استقلال ناميبيا من ناحية أخرى . وما زالت مصر تحتل موقعا متقدما بين شقيقاتها الأفريقيات في مطالبة المجتمع الدولى بضرورة تحمل مسئولياته الجادة تجاه ممارسة كافة أشكال الضغوط - بما في ذلك المقاطعة الشاملة والاجبارية - على جنوب افريقيا لارغامها على الاعتراف باستقلال ناميبيا . واتخاذ الخطوات

التي من شأنها البدء في ذلك في اقرب فرصة ممكنة . وتجهر مصر بهذا الموقف السياسي الواضح في كل المحافل الدولية .

وكانت مصر في طليعة الدول المبادرة بالاعتراف بمنظمة السوابو باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد لشعب ناميبيا . كما بادرت بتقديم التأييد السياسي والمعنوي والمادي لهذه المنظمة باعتبارها حركة تحرير وطني تستهدف النضال من أجل تحقيق استقلال ناميبيا . وسمحت لمنظمة السوابو بفتح مكتب لها في القاهرة منذ وقت مبكر ، وقدمت له كل التسهيلات والامتيازات التي تكفل له تحقيق أداء مهامه بيسر وسهولة . وتقدم مصر لشعب ناميبيا كافة أنواع المساعدة . بما في ذلك المساعدات المادية والمالية ، سواء من خلال لجنة التنسيق لتحرير افريقيا ( وهي إحدى أجهزة منظمة الوحدة الأفريقية ) ، أو من خلال الأمم المتحدة وصناديقها ، أو عن طريق الصندوق المصري للتعاون الفني لأفريقيا ( وهو أحد الأجهزة التابعة لوزارة الخارجية المصرية ) ، حيث استجاب للطلب المقدم من مجلس ناميبيا بسد حاجة معهد ناميبيا التابع للمجلس ( ومقره لوساكا ) من الأساتذة والمتخصصين .

وتشارك مصر في عضوية مجلس ناميبيا وهو الجهاز الذي خولته هيئة الأمم المتحدة مهمة إدارة إقليم ناميبيا حتى يتحقق له الاستقلال . واختيرت مصر كرئيسة لولده مجلس ناميبيا الذي زار دول أمريكا اللاتينية لتنشيط الوعي بقضية ناميبيا في هذه المنطقة من العالم (١) .

وما زالت مصر متمسكة بموقفها من قضية استقلال ناميبيا .

---

(١) راجع : أحمد طه محمد ، استقلال ناميبيا والعمل الأفريقي المشترك ، ص ١٠٠ .



## خاتمة

كان من المفروض أن تحصل ناميبيا على استقلالها منذ عام ١٩٦٨ ، لو كان الأمر متوقفا على قرارات الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات والمؤتمرات الدولية . لكن الأمر - في حالة ناميبيا - تكتنفه الكثير من الملاحظات ، وتحكم فيه مجموعة كبيرة من الاعتبارات المختلفة ، غير القرارات والتوصيات والإعلانات . هذه المجموعة من الملاحظات والاعتبارات تتفاعل - في مجملها - لصالح نظام جنوب أفريقيا وضد الأماني والتطلعات المشروعة لشعب ناميبيا في تحقيق استقلاله وحريته وسيادته على أرضه .

في ملحق تلك الاعتبارات - مثلا - ما يلي :

١ - تضافر المصالح الغربية من الناحية الاقتصادية مع مصالح نظام الأقلية العنصرية البيضاء في جنوب أفريقيا ، والابقاء بالتالي على الأمر الواقع هناك . فاقليم ناميبيا - كما سلفت الإشارة - تشر أرضه بثروات ضخمة ووفيرة من المعادن النادرة والمواد الاستراتيجية ، تقوم على استغلالها كبرى الشركات والاحتكارات الدولية والشركات المتعددة الجنسية والتي تمتلكها دول غربية مع جنوب أفريقيا . يضاف الى هذا العامل عامل لا يقل عنه أهمية



وحيدة متمثلة في ذلك الموقع الجيوستراتيجي المتميز الذي يتمتع به اقليم ناميبيا قريبا من رأس الرجاء الصالح باعتبارها معبرا حيويا في طريق التجارة العالمية وفي مجال الاتصالات الدولية .

٢ - ان ما توفر لنظام جنوب افريقيا من قوة عسكرية ضخمة ، قد جعلها قوة اقليمية مهيمنة ، تفوق قدرات كل دول الجنوب الافريقي مجتمعة ، وحقق لها ليس فقط قوة الردع الضاربة ، ولكن ايضا امكانية اجهاض أى قوة أخرى مجاورة قبل الاكتمال ، تحت ذرائع الدفاع عن النفس وحق المطاردة ، وغير ذلك .

٣ - وما يقوى من طول نفس النظام العنصرى في استبصار احتلاله لاقليم ناميبيا ( وسيطرته على الأوضاع في كل الجنوب الافريقي أيضا ) ، ما قد تحقق له من مظلة المساندة الخارجية التي تقدمها له معظم دول الغرب الرأسمالي - صاحبة المصلحة المشتركة مع جنوب افريقيا - وفي مقدمتها الولايات المتحدة وبريطانيا والمانيا الغربية واسرائيل .

وفي ضوء هذه الحقيقة يسهل فهم السبب في فشل أى محاولة جادة ومجدية نحو فرض العقوبات الدولية الشاملة ذات الفعالية ضد النظام القائم في جنوب افريقيا .

٤ - الضعف الواضح في قدرات حركات التحرير الوطني في الاقليم بالنظر لعدد من العوامل من بينها طبيعة البيئة الصحراوية الكشوفة ، والقللة النسبية في عدد سكانه ، وتخللهم التكتافى والحضارى ، والانقسام في صفوفهم بحكم العوامل القبلية او الشخصية وغيرها . كل هذا بالمقارنة بالقوة الهائلة التي تتمتع جنوب افريقيا في مواجهة شعب ناميبيا المغلوب على أمره .

٥ - ضعف الامكانيات الاقتصادية المتوفرة لدى دول افريقيا

عامة ، ودول الجوار الأفريقي بصفة خاصة ، مما يسئلهما في برائن  
حلقة الفقر المفرغة ، فلا هي قادرة على مساعدة نفسها أصلا ، وهي  
بالتالى لا تملك يد العون الكافى لتمدها الى شعب ناميبيا الواقع  
تحت احتلال القوة الفتية القاهرة ممثلة فى جنوب أفريقيا . كما  
أن المنظمات والصناديق الإقليمية التى أنشئت لدعم صندوق  
الجنوب الأفريقى - بما فيه ناميبيا - ما زالت غير قادرة على الوفاء  
باحتياجاتها لتواصل صندوقها فى مواجهة تحدى جنوب أفريقيا  
وحيثتها التصاديا وتجاريا وعسكريا على كل المنطقة .

ومما تكن أساسيد الحق والشرعية ، لما زالت الحقيقة المرة  
أن القوى يفرغى إرادته يحكم ما توفر له من أسباب القوة ، وهي  
كثيرة فى حالة جنوب أفريقيا . وما زال الضعيف راضعا صاغرا  
لإرادة القوى .

وتظل المأساة الكئيبة فى الجنوب الأفريقى وناميبيا ، قائمة  
كصفحة سوداء فى كتاب لعبة الأمم . لكنها تظل فى نفس الوقت  
أحد التحديات الرئيسية التى تواجه كل أفريقيا ، ولا بد أن تستجيب  
للتحدى ، لكي تكون أو لا تكون .

**دكتور/ خالد محمود الكومى**



## أهم مراجع الدراسة

### أولا : الوثائق :

١ - قرارات مجلس الأمن ، وتوصيات الجمعية العامة ، بشأن قضايا ومشكلات الجنوب الأفريقي وتاميبيا .

٢ - الاتفاقية الدولية لمنع جريمة الفصل العنصري والعنصرية عليها ( نوفمبر ١٩٧٣ ) ، بنشرة مركز الأمم المتحدة لمناخضة الفصل العنصري ، مطبعة الماس - القاهرة - يناير ١٩٨٦ .

### ٣ - الإعلانات :

( أ ) إعلان بشأن القضاء على جميع أشكال التمييز والتمييز القاتمين على أساس الدين أو المعتقد ( ١٩٨٢/١١/٢٥ ) ، الأمم المتحدة ، مطابع الماس - القاهرة ، سبتمبر ١٩٨٤ .

( ب ) الإعلان والقرارات المعتمدة من قبل مؤتمر التماسين العربى من أجل التحرير فى الجنوب الأفريقى ، تونس ٧ - ٩ أغسطس ١٩٨٤ ، بنشرة مركز الأمم المتحدة

للمناخضة الفصل العنصرى ، مطبعة الناس - القاهرة ،  
يناير ١٩٨٦ .

(ج) الاعلان الذى اعتمدته الحلقة الدراسية عن المركز  
القانونى لنظام الفصل العنصرى والجوانب القانونية  
الأخرى للكفاح ضد الفصل العنصرى المعقودة فى لاجوس  
فى الفترة من ١٣ الى ١٦ أغسطس ١٩٨٤ . بنشرة  
مركز الأمم المتحدة للمناخضة الفصل العنصرى ، مطبعة  
الناس - القاهرة ، يناير ١٩٨٦ .

(د) الاعلان الصادر عن المؤتمر العالمى المعنى بفرض جزاءات  
على جنوب افريقيا العنصرية ، المنعقد بدار اليونسكو  
بباريس من ١٦ الى ٣٠ يونيه ١٩٨٦ .

(هـ) الاعلان الصادر عن الحلقة الدراسية المعنية بفرض حظر  
نuclear على جنوب افريقيا ، التى نظمتها اللجنة الخاصة  
للمناخضة الفصل العنصرى بالتعاون مع حكومة النرويج  
فى اوسلو فى الفترة من ٤ الى ٦ ، يونيه ١٩٨٦ .

(و) الحلقة الدراسية الدولية المعنية بحظر شحن الاسلحة  
الذى فرضته الأمم المتحدة على جنوب افريقيا ،  
أغسطس ١٩٨٦ .

#### لائحة الكتب :

- ١ - فؤاد محمد شبل ، غاندى قديس السياسة ، سلسلة فاءة  
الفكر ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٧٤ .
- ٢ - د. محمود منولى ، د. د. رافت الشبح افريقيا فى العلاقات

- ١ - **الدولية** ، مكتبة الدراسات التاريخية والعلاقات الدولية ، دار الثقافة للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٧٥ .
- ٢ - د. بطرس بطرس غالى ، **العلاقات الدولية في إطار منقطة الوحدة الأفريقية** ، مكتبة الأنجلو المصرية ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، ١٩٧٤ .
- ٣ - برنار ماجوبين ، **التطورات السياسية في تاريخ جنوب إفريقيا** ، الأمم المتحدة ، نيويورك ١٩٨٥ ، ( وطبعت الترجمة العربية بنطبعة الناس بالقاهرة ، يناير ١٩٨٦ ) .
- ٤ - الأمم المتحدة ، **الأمم المتحدة وتصفية الاستعمار** ، مجلس عمل اللجنة الخاصة ذات الأربعة والعشرين عضواً ، مكتب الاستعلامات العامة للأمم المتحدة ، نيويورك ، أكتوبر ١٩٦٥ .
- ٥ - جمال حيدان ، **شخصية مصر** ، دراسة في عبقرية المكان ، كتاب الهلال دار الهلال ، يوليو ١٩٦٧ .
- ٦ - وزارة الخارجية المصرية ، **مصر ونهر النيل** ، القاهرة ، ١٩٨٣ .
- ٧ - رولاند أوليفر وجون فيج ، **موجز تاريخ إفريقيا** ، ترجمة د. دولت أحمد صادق ، مراجعة د. محمد السيد غلاب ، سلسلة دراسات إفريقية ، الدار المصرية للتأليف والترجمة ، القاهرة ، يونيو ١٩٦٥ .
- ٨ - كولن ليجوم ، **الجامعة الإفريقية** ، دليل سياسى موجز ، ترجمة أحمد محمود سليمان ، مراجعة د. نجيد الملك عودة ، سلسلة دراسات إفريقية ، الدار المصرية للتأليف والترجمة ، يونيو ١٩٦٦ .

١٠ - ليزلى جرينر ، سد عال فوق ارض النوبة ، ترجمة على جمال الدين عزت ، مراجعة د. محمد جمال الدين مختار ، سلسلة دراسات افريقية ، الدار المصرية للتأليف والترجمة ، القاهرة ، ديسمبر ١٩٦٦ .

١١ - ك. مدهو بانينكار ، الثورة في افريقيا ، ترجمة دوفائيل جرجس ، مراجعة محمد محمود الصياد ، سلسلة من الفكر السياسى والاشتراكى ، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر ، القاهرة ، ابريل ١٩٦٤ .

١٢ - أحمد طاهر ، افريقيا في مفترق الطرق ، سلسلة دراسات افريقية ، الدار المصرية للتأليف والترجمة ، القاهرة ، يونية ١٩٦٥ .

١٣ - شوقى الخشاب ، ( تقديم د. عز الدين طريد ) ، اتحاد روديسيا وتياسالاند ، قيامه وانهيائه ، سلسلة من الشرق والغرب ، الدار القومية للطباعة والنشر ، القاهرة . ١٩٦٤/١١/٢٥ .

١٤ - د. عبد الملك عوده ، سنوات الحسم في افريقيا ١٩٦٠ - ١٩٦٩ ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٦٩ .

Edem Kodojo .. Et Demin L'Afrique, Stock, Paris, 1985.

United Nations, Apartheid in South Africa, Extracts from the Report of the Special Committee on the Policies of Apartheid of the Government of the Republic of South Africa, (19th Session of the General Assembly), UNITED NATIONS, New York, April 1965.

Petit Larousse Illustré, 1986, Librairie Larousse,  
Paris, 1986.

Jean Ziegler, Main basse sur L'Afrique, La recotoni-  
sation, Editions du Seuil, Paris, 1980.

Dmitri Georges Lavroff, Les Parties Politiques En  
Afrique Noire, que Sais- e ?, Presses Universitaires De  
France, Deuxième édition, 1978.

Frantz Fanon, Peau Noire, Masques Blancs, Editions  
du Seuil, Paris, 1952.

#### المجلات والنوڤسات :

- السياسة الدولية ، أعداد مختلفة .
- الأهرام الاقتصادي ، أعداد مختلفة .
- نهضة إفريقيا ، أعداد مختلفة .
- المصطفى الإفريقي ، أعداد مختلفة .
- مجلة Je une Afrique . أعداد مختلفة .



22

٥	. . . . . تقديم
٧	. هذا الكتاب
٩	. مقدمة الدراسة
١٥	. . . . . منهج الدراسة
١٧	. . . . . الفصل الأول : مصر وأفريقيا
٣٩	. الفصل الثاني : العضلات الثلاث في الجنوب الأفريقي
	. البحث الأول : الوضع العنصرى فى جنوب
٤٥	. . . . . أفريقيا
	. الارهاصات والجذور التاريخية لحركة المقاومة
٦٠	. . . . . والتحرير فى جنوب افريقيا
	. البحث الثانى : حول قضية أمن دول الجوار والمواجهة
٩١	. مع جنوب أفريقيا . . . . .
	. اولا : خصائص التهديد والوسائل الذاتية
	. لجنوب إفريقيا لتحقيق كامل السيطرة
٩٦	. المحكمة على منطقة الجنوب الافريقى .

ثانيا : المساندة الخارجية لاستمرار الوضع

الراهن في جنوب أفريقيا والجنسوب

الافريقى بحكم الارتباط المصلحي مع

١٢٩ نظام جنسوب افريقيا . . . .

ثالثا : حول الجدوى الحقيقية لتطبيق العقوبات

١٤٧ ضد جنوب افريقيا . . . .

١٥٥ - البحث الثالث : قضية استقلال ناميبيا .

١٧٥ - خاتمة

١٧٩ - أهم مراجع الدراسة . . . .

- ١ - مصطفى كامل في محكمة التاريخ  
د. عيد العظیم رمضان
- ٢ - علي ماهر  
اعتماد : رشوان محمود جاب الله
- ٣ - ثورة يوليو والطبقة العاملة  
اعتماد : عيد السلام عيد الخليم عامر
- ٤ - التيارات الفكرية في مصر المعاصرة  
د. محمد نعمان جلال
- ٥ - غارات أوروبا على الشواطئ المصرية في العصور الوسطى  
عليه عبد السميع
- ٦ - هؤلاء الرجال من مصر ج ١  
لمى الطيحي
- ٧ - صلاح الدين الأيوبي  
د. عيد النعم ماجد
- ٨ - رؤية الجبرتي لأزمة الحياة الفكرية  
د. علي بركات
- ٩ - صفحات مطوية من تاريخ الزعيم مصطفى كامل  
د. محمد أنيس
- ١٠ - توفيق دياب ملحمة الصحافة الحزبية  
محمود فوزي

- ١١ - مائة شخصية مصرية وشخصية  
شكري القاضي
- ١٢ - هدى شعراوي وعصر التنوير  
د. نبيل راجب
- ١٣ - أكلوبة الاستعمار المصري للسودان  
د. عبد العظيم رمضان
- ١٤ - مصر في عصر الولاة  
د. نيلة اسماعيل كاشف
- ١٥ - المستشرقون والتاريخ الاسلامي  
د. علي حسن الحروبطل
- ١٦ - فصول من تاريخ حركة الاصلاح الاجتماعي في مصر  
د. حلمي احمد شلبي
- ١٧ - القضاء الشرعي في مصر في العصر العثماني  
د. محمد نصر فرحات
- ١٨ - الجوارى في مجتمع القاهرة المملوكية  
د. علي السيد محمود
- ١٩ - مصر القديمة وقصة توحيد الفطرين  
د. احمد محمود صابون
- ٢٠ - المراسلات السرية بين سعد زغلول وعبد الرحمن فهمي  
د. محمد انيس
- ٢١ - التصوف في مصر ايام العصر العثماني ج ١  
توفيق الطويل

- ٢٢ - نظرات في تاريخ مصر  
جمال بنوى
- ٢٣ - التصوف في مصر ابان العصر العثماني ج ٢  
توفيق الطويل
- ٢٤ - الصحافة الوفدية  
د. نجوى كامل
- ٢٥ - المجتمع الاسلامى  
ترجمة : د. عبد الرحيم مصطفى
- ٢٦ - تاريخ الفكر التربوى في مصر الحديثة  
د. سعيد اسماعيل على
- ٢٧ - فتح العرب لمصر ج ١  
ترجمة : محمد فريد ابو حديد
- ٢٨ - فتح العرب لمصر ج ٢  
ترجمة : محمد فريد ابو حديد
- ٢٩ - مصر في عصر الاخشيديين  
د. سيدة اسماعيل كاشف
- ٣٠ - الموظفون في مصر  
د. حلمى احمد شلبي
- ٣١ - خسون شخصية وشخصية  
شكرى القاضى
- ٣٢ - هؤلاء الرجال من مصر  
لمى الطيحي
- ٣٣ - مصر وقضايا الجنوب الافريقى  
د. خالد الكومى

---

رقم الايداع بدار الكتب ١٩٨٩/٨٨٨٨

---

ISBN - ٩٧٧ - ٠١ - ٢٣٠٥ - ٦

قارئ هذا الكتاب في الوطن العربي سوف يشعر بأنه  
 يقرأ موضوعا لصيق الصلة به وبوجدانه القومي  
 فهناك أشياء كثيرة مشتركة بين كل من جنوب إفريقيا  
 وإسرائيل على رأسها ظروف النشأة القاريحية المتشابهة  
 وطبيعة الإيديولوجية السياسية التي تؤمن بها كل منهما  
 وتبني كل من البلدين فكرة شعب الله المختار مع  
 الاختلاف في نشأة الفكرة فهي عند الإسرائيليين تنبع من  
 تفسير الصهيونية للتوراة وعند البروتستانت من أحقاد  
 البوير تنبع من تفسيرهم الذاتي للمذهب الكالفيني . هذا  
 فضلا عن أن كلا منهما قام على أساس الاستعمار  
 الاستيطاني على بقعة من الأرض ادعى أنها ملكه . وكان  
 عليه أن يحمي وجوده الاصطناعي بالقوة . ويفرض بها  
 سلطا مسلحا على جيرانه .